



مركز العراق للدراسات

سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات)

النفط العراقي

والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي

رؤية مستقبلية



تأليف

د. حسن لطيف كاظم الزبيدي   د. هيثم عبد الله سلمان

د. عبد الجبار عبود الحلفي   د. احمد عبد الصاحب

د. حيدر الفريجي

صاحب الإمتياز

محمد صادق الهاشمي





مركز العراق للدراسات

النفط العراقي

والسياسة النفطية في العراق والمنطقة

في ظل الاحتلال الأمريكي

رؤية مستقبلية

تأليف كل من

د. حسن لطيف كاظم — د. هيثم عبدالله سلمان — د. أحمد عبدالصاحب

د. عبدالجبار عبود الحلفي — د. حيدر الفريجي

صاحب الامتياز

محمد صادق الهاشمي



user rahem

pasard rahem

هوية الكتاب

عنوان الكتاب: النفط العراقي والسياسية النفطية في العراق والمنطقة

تأليف : مجموعة أساتذة

صاحب الامتياز: محمد صادق الهاشمي

الطبعة الأولى: ٢٠٠٧ ميلادي/ الموافق ١٤٢٧ هـ. ق

عدد المطبـــوع: ٣٠٠٠ نسخة

الإشراف الفني والإخراج:ـ سيد عبدالله الهاشمي

مقدمة المركز

من المُسلم به أنّ النفط العراقي يُعدّ من أبرز أهداف الاحتلال الأمريكي لما يمتلكه العراق من رصيد نفطي هائل ـ كماً ونوعاً ـ يؤثر في رسم المستقبل العالمي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ومن الطبيعي أنّ احتلالاً كهذا وبما يهدف إليه سوف تكون له آثار تلقي بظلالها على السياسة النفطية العراقية، بل وتلقى بظلالها على السياسة النفطية العراقية المرتبطة بمحيطه الإقليمي والدولي كالدول الخليجية وأوبك.

وما يرتبط بها من تحوّل اقتصادي ينعكس على سائر ثرواته وواحدة من أبرز هذه الثروات هو النفط.

(مركز العراق للدراسات) يحاول من خلال نشره لبحوث المفكرين والأساتذة المختصين وضع الشعب العراقي فضلاً عن الأمّة الإسلامية والعربية بصورة الواقع وقلب الحدث النفطي والاقتصادي لمعرفة ما سيؤول إليه مستقبل العراق والمنطقة برمتها في ظل التحولات السياسية آملين من الجهات المعنية والمؤسسات الرسمية في العراق الأخذ بهذه الدراسات بما يعزز دورهم في خدمة الشعب العراقي والحفاظ على ثرواته الوطنية.

النفط والسياسة النفطية

في العراق

رؤية مستقبلية

تأليف

الدكتور حسن لطيف كاظم الزبيدي

كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة

المقدمة

لم يؤثر شيء في أوضاع العراق بمثلما أثر النفط، فمنذ اكتشافه والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البنى والقيم والمؤسسات تترى على البلاد. وبات العراق مضمار تنافس بين قوى وتيارات وحتى دول أملت من سيطرتها على النفط أن تضمن تخليد سلطتها وهيمنتها على البلاد.

يكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي إذ يعتبر النفط مصدرا مهما من مصادر العائدات النقدية والمالية وتمارس مدفوعاته تأثيراً بالغ الأهمية على الأوضاع الاقتصادية في العراق. لهذا فانه سيكون لاعبا مهما لأهم الأدوار في عملية بناء العراق إذ تشير البيانات والدراسات المتاحة إلى إن النفط سيبقى خلال القرن الحالي مؤثرا حقيقيا في توجيه دفة مستقبل الاقتصاد العراقي. إذاً، فليس من مبالغة القول، إن النفط هو أكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً في مستقبل المجتمع والاقتصاد والدولة.

لسنا في حاجة إلىٰ إثبات أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد والمجتمع في العراق، فهو القطاع القائد والقاطرة التي تجر باقي القطاعات الاقتصادية، وحوله تتمحور مجمل التغيرات الاقتصادية المحتملة. لذا فان النقاش حوله ما يزال حيا وغنيا ومتجددا، وهو في حاجة دائمة إلىٰ الإثراء.

أن سوء الإدارة وتخلف طرق الإنتاج التي لا تلتزم بالأساليب الجديدة المعمول بها في الصناعة النفطية واعتماد أساليب عالية المجازفة لغرض زيادة الإنتاج لتأمين الإيرادات المالية المطلوبة عند انخفاض الأسعار كل ذلك ألحق أضرارا خطيرة بالمنشآت النفطية وبالاحتياطي الخام على مدى السنوات الماضية.

إن وضع النفط العراقي ودوره يبقى دالة لجملة من العوامل المستقلة، منها: قدرة العراق على إدامة الإنتاج بوتائر مستقرة وممكنة النمو؛ الطلب العالمي على النفط وحركة الأسعار في سوق النفط العالمية؛ آفاق النمو في الدول المستوردة للنفط؛ قدرة العراق على المساومة داخل أوبك واستعادته لحصته السوقية التي تتناسب مع قدراته الإنتاجية وحجم الاحتياطيات المتوافرة لديه. وبخاصة وأن العراق بحاجة إلىٰ زيادة طاقته الإنتاجية إلىٰ ٦ ملايين برميل يوميا.

تسعى الدراسة إلىٰ التعرف على المشكلات التي يعاني منها قطاع النفط، وتقويم السياسة النفطية، بهدف استشراف مستقبل قطاع النفط ودوره في التنمية الاقتصادية في العراق.

خلفية تاريخية

منذ نيسان/ ابريل ١٩٢٧ كان العراق يحاول أن يحتل مكانته بين بلدان العالم الكبرى في النفط، ودشنت شركة النفط التركية (التي استبدل اسمها بعد ذلك وسميت شركة نفط العراق) حملة حفر الآبار وكانت مكافأة هذا التدشين مبكرة عندما انفجر النفط بوفرة استثنائية في بابا كركر قرب كركوك في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧ [١]. رغم ذلك، لم تبدأ عمليات الإنتاج إلا بعد مرور سنوات طويلة، إلىٰ حين الاتفاق ثم الانتهاء من مد أول خطوط النفط غربا باتجاه سوريا ولبنان اللتين كانتا خاضعتين للانتداب الفرنسي. ولم يبدأ تصدير النفط العراقي إلا في أواخر عام ١٩٣٤.

لكن تاريخ الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط في العراق يرجع إلىٰ النصف الأخير من القرن التاسع عشر. ومُنح الامتياز الأول لاستغلال نفط العراق عام ١٩٢٥ لشركة البترول التركية،

---

(١) ستيف همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠- ١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد، ١٩٨٨، ص ٣٤٢.

لمدة (٧٥) سنة، كما تمكنت شركتان فرعيتان لها: شركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة من الحصول على امتيازات مماثلة عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٨ على التوالي. وقد غطت الامتيازات الثلاثة كافة الأراضي العراقية[1]. وقد أصبح النفط العراقي حكرا لشركة نفط العراق (IPC) بموجب اتفاقية الامتياز الممنوحة لها تحت الضغط البريطاني وتقاسمت حصص تلك الشركة شركات غربية هي شركة البترول البريطانية – الفارسية (التي سميت لاحقا برتش بتروليوم BP)، وشركة شِل الملكية الهولندية، ومجموعة أمريكية (نيوجرسي ستاندارد أويل وسكوني- فاكوم، التي سميت لاحقا موبيل)، والشركة الفرنسية للبترول (CFP)؛ لكل منها ٢٣،٧٥ في المائة مع نسبة ٥ في المائة إلىٰ كالوست كولبنكيان. وقد خضع إنتاج النفط في العراق حاله في ذلك حال باقي دول الشرق الأوسط لسيطرة الشركات الاحتكارية البترولية العالمية. وفي عام ١٩٤٨ تمكن المساهمون في شركات النفط الثلاث من وضع آلية معقدة لتوجيه شركة نفط العراق، قامت على ضرورة تقدير المساهم احتياجاته من البترول لمدة خمس سنوات، ويتم تجهيز هذا البترول بمنافذ تسليم المساهم على البحر الأبيض المتوسط أو الخليج بسعر التكلفة، نظرا لان شركة نفط العراق نُظِمَت على أسس لا تستهدف

---

(١) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي: النفط. التنمية. الحروب. التدمير. الآفاق ١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٥، ص١٤.

الربحية. على أن تشمل تلك التجهيزات فقط طلبات المساهم المعادلة لحصته برأس المال. وأما الطلبات الفائضة والتي تتجاوز حصتهم، فإنها تغطى من حصص الشركاء غير المستنفذة أو غير المطلوبة من النفط العراقي، على أن يتم تسعيرها بموجب الفرق بين كلفة الإنتاج والسعر المعلن للنفط في منفذ التسليم[١].

في إطار نظام الامتياز تمتعت الشركات الأجنبية بحقوق تحديد مستويات الإنتاج والأسعار، وباتت حكومة العراقية مجرد مستلم غير فاعل للإيرادات النفطية. بل إن نظام التسعير الشاذ الذي اعتمدته تلك الشركات كان يفرض على المستهلك العراقي دفع أسعار مرتفعة للمنتجات النفطية يستند تسعيرها إلى أسعار النفط المعلنة في خليج المكسيك[٢]. وقد تصاعدت مطالب الحكومة العراقية بزيادة حصتها من النفط المصدر، وتحت وطأة الضغوط والظروف التي أفرزتها السوق العالمية للنفط دخلت شركات النفط والحكومة العراقية في مفاوضات تمخض عنها النجاح في إبرام اتفاقية عام ١٩٥٢ التي شكلت تطوراً هاماً في صناعة النفط في البلد، وهيأت المجال لإحداث تحولات أساسية في مسار الاقتصاد العراقي والصناعة النفطية. فقد زادت بموجبها حصة الحكومة في الوحدة المنتجة المصدرة من النفط من (٢٢) سنت أمريكي عام ١٩٥٠ إلى (٨٤) سنت خلال السنوات (١٩٥٢-١٩٥٨).

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤-١.

(٢) المصدر السابق، ص١٦-١٧.

إن نمو الإنتاج النفطي وعائداته يعتبر التطور الأساسي في الاقتصاد العراقي خلال العقد الأخير من الحكم الملكي. فقد كان العراق ينتج ٤،٦ ملايين طن من النفط عام ١٩٢٦. لكن الإنتاج تزايد تدريجيا ليصل عام ١٩٥٨ إلى ٣٥ مليون طن، ومعه ٨٠ مليون دينار من العائدات[١]. وقد امتازت الحقبة التالية لسقوط الملكية بزيادة واضحة في تدخل الدولة، الأمر الذي فرض مزيدا من اعتماد الدولة على النفط وإيراداته.

بعد انقلاب عام ١٩٥٨ وتعثر المفاوضات وتوتر العلاقة بين الحكومة الجديدة والشركات النفطية التي لم تكن جديَّة في التجاوب مع طلبات زيادة عمليات الاستكشاف وزيادة صادرات العراق والتوقف عن استخدام مستويات الإنتاج كورقة ضغط اقتصادي وسياسي، كما رأتها الحكومة، فأصدرت بدورها القانون رقم (٨٠) عام ١٩٦١ الذي حددت بموجبه مساحة الامتياز للشركات[٢]. وتمكنت بذلك من إحكام سيطرتها على الأراضي غير المطورة فعلا، والتي شكلت ٩٩،٥ في المائة من الأراضي الخاضعة

(١) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥ ص ١٨٤.

(٢) رمزي سلمان، السياسة النفطية، في: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٩٠٧.

لامتيازات الشركات الأجنبية العاملة. وفي عام ١٩٦٤ تم تأسيس شركة النفط الوطنية لتنفيذ الأهداف العامة للسياسة النفطية الوطنية. لكنها أخفقت في تحقيق الأهداف المرسومة لها. ومع تشريع قوانين عام ١٩٦٧ والتي منحت الشركة حقوقا شاملة لاستغلال وتطوير الاحتياطات النفطية، تمكنت عام ١٩٧٢ من إنتاج وتسويق النفط المستخرج من الحقول المشمولة بالقانون المذكور[١].

بالإضافة إلى ذلك فقد تم إحراز نجاحات واسعة لتطوير البنى الضرورية لصناعة نفطية وطنية متطورة شملت تدريب الكوادر المتخصصة، مد أنابيب نقل النفط، توسيع شبكة المصافي، بناء منشآت التصدير ومحطات التحميل، امتلاك ناقلات النفط، فضلا عن توسيع شبكة تسويق المنتجات النفطية داخليا وخارجيا.

وكان توقيع أول عقد خدمة بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة إيراب الفرنسية بمشاركة يابانية نقطة انطلاق مهمة ومؤشرا واضحا، ليس فقط لأهمية العراق بوصفه مصدرا ذي احتياطيات نفطية كبيرة، وإنما لان جبهة الشركات العالمية كانت قابلة للاختراق. وجاء استغلال أبار في جنوب الرميلة وبمنشآت سوفياتية بقروض وتوقيع عقد شركة هنغارية لحفر أول بئر للنفط

---

(١) عباس النصراوي، المصدر السابق، ص ٢٦.

الوطنية وغير ذلك من أعمال لما سمي بالاستثمار المباشر الذي توج بتحميل أول ناقلة عراقية من بناء اسباني في نيسان/ابريل ١٩٧٢[١].

شهدت الصناعة النفطية في السبعينات نمواً ملحوظاً في مجال تطوير الحقول وزيادة الطاقة الإنتاجية وخطوط الأنابيب، سواء للتصدير أو للنقل الداخلي للمشتقات النفطية والغاز السائل والغاز وموانئ تصدير النفط في تركيا والخليج وتطوير التصفية وخزن المشتقات وصناعة الغاز[٢]. كما شهدت عمليات الاستكشاف والحفر تصاعدا ملحوظا، وزادت شركة النفط الوطنية عدد الفرق الزلزالية الوطنية وأبراج الحفر والتي كان يشغلها أطقم وطنية كاملة، إضافة إلى وجود عدد من الشركات المقاولة بهدف الاستعانة بطاقات إضافية وللحصول على ما هو متوافر من متطورة لديها[٣].

---

(١) رمزي سلمان، المصدر السابق، ص ٩٠٩.

(٢) عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في: برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق»، المركز، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٢٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٨.

إن تطابق سياسة العراق النفطية مع فورة أسعار أوبك عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ رفع إيراداته الأمر الذي انعكس ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي.

في عام ١٩٧٩ وضعت شركة النفط الوطنية خططا طموحة لزيادة الطاقة الإنتاجية إلىٰ ٥،٥ مليون برميل يوميا بعد أن تم اكتشاف العديد من الحقول العملاقة مثل مجنون ونهر عمر والحلفايا وغرب القرنة وغيرها، كما وضعت وزارة النفط خطة لمضاعفة طاقات التصفية وتصنيع الغاز لاستثمار كامل الغاز المصاحب وتجهيزه للمعامل والمصانع ومحطات توليد الكهرباء[1].

تزامنت الحرب العراقية الإيرانية مع السنة الأولىٰ من عقد جديد كان يبشر بنمو اقتصادي واعد للبلاد، وبخاصة وان الحكومة توافرت على موارد مالية هائلة نتيجة قرار التأميم وارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤، ما زاد في الإنفاق على مشروعات البنية التحتية، وقطاعات الإنتاج السلعي، والخدمات الاجتماعية والاستيرادات فضلا عن الإنفاق الدفاعي. ونظراً لارتباط الازدهار الاقتصادي بالنفط فان الحرب وما نتج عنها من توقف لصادرات العراق النفطية ضربت الاقتصاد في الصميم، فانخفضت إيرادات النفط أكثر من ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلىٰ حوالي ١٠ مليارات دولار عام ١٩٨١. ونتيجة لهذا التراجع

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢٣.

تدهورت الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي. ومع اضطرار العراق إلىٰ التحول نحو الطرق البرية عبر الأردن والكويت والسعودية لتأمين مستورداته ارتفعت فاتورة تلك المستوردات. ومع اشتداد المعارك كان قطاع النفط تحت ضغط شديد بين الاحتياجات المتزايدة للحرب باعتباره مصدر الدخل الرئيس، وبين تعرضه للضربات العسكرية للضغط على الحكومة، ومنذ الأيام الأولىٰ للحرب تمكنت القوات الإيرانية من توجيه ضربات موجعة للمنشآت النفطية في البصرة والتي توقفت بشكل نهائي عن العمل. في ما جاءت الضربة الثانية نتيجة قرار الحكومة السورية غلق أنبوب النفط المار عبر أراضيها فشهد عام ١٩٨٣ تراجعا حادا في صادرات العراق النفطية. ومن أخطر ما ترتب على الحرب من آثار على قطاع النفط العراقي هو تراجع موقع العراق في السوق النفطية لصالح صعود دور السعودية التي كسبت الحصة السوقية للعراق وإيران معا. ومع تدهور قطاع النفط تزايد اعتماد العراق على المساعدات المالية من جيرانه الخليجيين.

مع ذلك فقد تمكنت وزارة النفط وشركة النفط الوطنية من انجاز العديد من المشاريع الكبرى مثل أنبوب التصدير عبر السعودية ومصافي بيجي، ومضاعفة طاقة أنبوب النفط إلىٰ تركيا ومشروعي غاز الجنوب والشمال وغيرها.

وشهدت الثمانينات تطوراً مهماً لجهة الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة محطات التعبئة والتجهيز المباشر للمواطنين لمختلف

أنواع المشتقات النفطية. وتم في ظل سياسة الخصخصة التي نفذتها الحكومة ابتداءً من عام ١٩٨٧، وفي زمن قياسي (شهر تقريبا)، تحويل إدارة محطات التعبئة من إدارة مركزيةٍ ثابتةٍ لأجهزة وزارة النفط إلىٰ القطاع الخاص بشكل كامل وشمل ذلك: تأجير جميع محطات التعبئة وفي مختلف أرجاء البلد للقطاع الخاص وبموجب مناقصات تعلن سنوياً؛ إيقاف تولي أجهزة وزارة النفط بناء أية محطات جديدة وتشجيع القطاع الخاص على تولي ذلك؛ تشجيع القطاع الخاص على تأسيس شركات لتولي إدارة مجاميع من المحطات؛ بيع وسائط النقل المتخصصة إلىٰ مستأجري المحطات؛ وتولي القطاع الخاص إدارة شؤون نقل المشتقات النفطية؛ وبيع محطات صغيرة لتعبئة الغاز وتوزيعه[١].

لم تكن نهاية الحرب في ٨ أب/ أغسطس ١٩٨٨ لتنهي ما كان العراق يعانيه من مشاكل اقتصادية، بل إنها بشرت بمرحلة جديدة كانت تغلب عليها الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن أسباب كثيرة من بينها انخفاض أسعار النفط، مطالبة دائني العراق بمستحقات ديونهم، والبطالة المتأتية من تسريح أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة العراقية، مع وجود اقتصاد معسكر لا يخدم حل الأزمة رغم محاولة الحكومة ما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ إصلاح الأوضاع من خلال دمج الصناعات المدنية والعسكرية

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥٩.

تحت إشراف وزارة الصناعة والتصنيع العسكري. لهذا نجد الكثير من الباحثين يؤيدون إن اجتياح الجيش العراقي للكويت كان بمثابة تصدير لأزمة داخلية تعرضت لها الدولة العراقية[١]. فعند غزو العراق للكويت كانت طاقة العراق الإنتاجية ٣،٨ مليون برميل يوميا، وعلى أساس أن تتوسع إلىٰ ٤،٢ مليون برميل يوميا عام ١٩٩١[٢]. بقي واضحا إن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ قد أنتجت دمارا شاملا في الاقتصاد العراقي بقواه البشرية والمادية، ببناه الارتكازية ومؤسساته الاقتصادية، بمرتكزاته العلمية وهياكله الإنسانية.

وخلال التسعينات دخلت الصناعة النفطية حقبة مظلمة بعد سلسلة عمليات التدمير والقصف الجوي والحصار وشحة الموارد المالية وصعوبة الحصول على المواد الاحتياطية. ويمكن متابعة صور التدهور خلال هذه الحقبة من خلال:

---

(١) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١. وكذلك: إرسين كالايسي أوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية– التركية... إلىٰ أين ؟، في: العرب وجوارهم.. إلىٰ أين ؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٣٨.

(٢) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص١٢٣.

توقف عمليات تصدير النفط الخام بفعل العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الأمر الذي أفقد العراق إيرادات هائلة تقدر بمئات المليارات واثر على موقع العراق في السوق النفطية العالمي.

توقف الاستثمار في الصناعة النفطية الأمر الذي أدى إلىٰ اندثار منشآت ومعدات هذه الصناعة وعدم مواكبتها للتقدم التكنولوجي.

بلغ عدد الفرق الزلزاليةِ العاملة قبل عام ١٩٩١ حوالي ٧٢ فرقة/ شهر هبطت إلىٰ أقل من فرقة واحدة/ شهر!

كان العراق يملك أكثر من ٢٠ برجا يعمل أكثر من نصفها بأطقم وطنية، تدهور العدد إلىٰ ٣ أبراج فقط الأمر الذي انعكس سلبا على السلوك المكمني للحقول المنتجة.

توقفت بعد عام ١٩٩٠ عمليات استصلاح آبار النفط وآبار حقن المياه، فتردت أوضاع الآبار والمكامن النفطية، وبخاصة بعد زيادة معدلات إعادة حقن النفط بعد اشتقاق الغاز والوقود الثقيل، وقد وصلت معدلات الحقن في حقول كركوك في بعض الأحيان إلىٰ حوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا الأمر الذي شكل مصدر تدهور لتلك الآبار ونوعية النفط المنتج منها.

هبطت بشكل حاد عدد الدراسات الجيولوجية والمكمنية والهندسية بالنظر لنقص المعلومات وضعف الاتصالات والأدوات والمعدات.

فرضت الرغبة في الإنتاج ورفع معدلاته في ظل صعوبات الوضع الاقتصادي إلىٰ تدهور كفاءة إدارة قطاع النفط. ورغم الايجابيات التي انطوى عليه برنامج النفط مقابل الغذاء، إلا انه أثر سلبا على قطاع النفط مع إصرار الحكومة على زيادة معدلات الإنتاج بدون الاهتمام للاعتبارات الفنية والمكمنية. فتدهورت الآبار بدل أن يؤدي البرنامج إلىٰ تحسين أوضاع القطاع النفطي. ففي تموز/ يوليو ١٩٩٨ ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المستند إلىٰ تقرير شركة سايبولت Saybolt المعتمدة لمراقبة عمليات النفط بموجب البرنامج «إن العراق قد استمر باعتماد سياسة تعظيم إنتاج النفط الخام من الآبار بدون إجراءات صيانة كافية للحفاظ على ضغط الآبار، ما أدى إلىٰ أن تصبح حوالي ٢٠ في المائة من الآبار المنتجة في شمال وجنوب العراق في وضع غير قابل للاستصلاح» وحذر التقرير من أن أية زيادة في الإنتاج من دون توفير الأدوات الاحتياطية والمعدات، من شأنها أن تؤدي إلىٰ إلحاق ضرر خطير بالمكامن وشبكات الأنابيب، وتكون مخالفة للمبادئ المعنوية للإدارة السليمة في إدارة الحقوق[(١)].

ومن سخرية الأقدار أنه خلال الظروف الحالكة إبان الحصار حاولت الحكومة العراقية استخدام النفط كسلاح في صراعها مع الغرب مرة للترغيب وأخرى للترهيب، فحاولت أول الأمر إغراء

---

(١) المصدر السابق، ص ١٣٨-١٣٩.

عدد من الدول الأجنبية بالحصول على عقود مميزة لاستثمار النفط. ففي أواسط عام ١٩٩١ شرعت بالاتصال بشركات النفط الفرنسية توتال Total و (ELF) ثم مع شركات النفط من جنسيات مختلفة.

وخلال مؤتمر النفط الذي عقد في بغداد في أيار/ مايو ١٩٩٥ أحجمت الشركات النفطية المعروفة عن المشاركة تخوفا من فرض عقوبات عليها. وبعد أن وجدت الحكومة صعوبة في إقناع الشركات والدول بالاستثمار في النفط العراقي، أقدمت على تطوير سياستها النفطية بشكل جذري، واعتماد أسلوب المشاركة بالإنتاج (Production Sharing) وبدأت مفاوضات جدية مع عدد من الشركات لكسر الحصار. وبدأت استجابة الشركات تتضح من حيث توقيع عدد من الاتفاقيات كان أكبرها مع شركة لوك أويل Lukoil الروسية لتطوير حقل غرب القرنة عام ١٩٩٧، ولكن سرعان ما اتضح للحكومة أن جهودها لم تحقق أي انفراج سياسي، وبقيت جميع تلك العقود والاتفاقيات مجمدة فعلا دون تحقيق أي عمل يذكر، ما دفع الحكومة إلى إلغاء العقد المبرم مع شركة لوك أويل[1] في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ وقبل بدء الحرب على

---

(١) في آذار/ مارس ١٩٩٧ تم التوقيع على عقد ضخم لتطوير حقل غرب القرنة والذي يتوقع استخراج أكثر من ١١ مليار برميل منه وبمعدل إنتاج يومي يصل إلى ٦١٠ ألف برميل.

العراق بثلاثة أشهر فقط. وهناك عدد آخر من الاتفاقيات مع شركات صينية بقيادة شركة CNPC في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ لتطوير حقل الأحدب قرب الكوت، ومع شركة النفط السورية عام ٢٠٠٢، وعقد تطوير القطعة الاستكشافية رقم (٨) قرب الحدود العراقية الكويتية مع شركة ONGC الهندية. إضافة إلىٰ عدد آخر من الاتفاقيات مع شركات أخرى. وهي الآن تشكل مشكلة للحكومة العراقية حيث تسعى تلك الشركات مدعومة من قبل حكوماتها إلىٰ اعتبارها نافذة المفعول، وبخاصة شركة لوك أويل[1].

من جهة أخرى، عمدت الحكومة خلال عام ٢٠٠٠ وعندما كان العراق يبيع نفطه بمعدل قياسي (٢٥ دولار للبرميل) إلىٰ إيقاف تصدير النفط الخام ثلاث مرات، الأمر الذي كلف الاقتصاد العراقي خسارة عوائد قدرت بحوالي ٢،٩ مليار دولار، الأمر الذي انعكس سلبا على عوائد برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي مطلع نيسان/ ابريل ٢٠٠٢ دعت الحكومة العراقية إيران إلىٰ مساندتها في استخدام النفط كسلاح ضد الولايات المتحدة وإسرائيل إبان تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الثامن من الشهر نفسه أوقف العراق صادراته النفطية لمدة شهر واحد.

من جهة أخرى، أظهرت عمليات مراجعة عقود مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة قبل ٩ نيسان/ ابريل٢٠٠٣ ولغاية

---

(١) المصدر السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

المرحلة (١٢)، بأنَّ عدداً كبيراً من تلك العقود قد أُطلقت مبالغها رغم أنها ناقصة أو مخالفة للمواصفات من خلال شركة كوتكنا المسؤولة عن المصادقة وإطلاق المستحقات لغاية ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، ثم تولىٰ البنك المركزي العراقي ذلك. وبلغت العقود المسددة والمستلمة موادها غير المطابقة للمواصفات (١٢٨،٧) مليون دولار، في حين بلغت العقود المسددة والمستلمة موادها ناقصة (٢١٣،٧) مليون دولار. إن الخسائر الناجمة عن ذلك لا تنحصر في الأموال المدفوعة فقط، بل في الآثار الناجمة عن عدم تلبية متطلبات القطاع الإنتاجي من تلك المواد لعمليات إنتاجية وتشغيلية مهمة، حيث اضطرت شركات القطاع النفطي إلىٰ محاولة تعويض تلك المواد بشتىٰ الطرق بعد وصول المواد المتعاقد عليها ناقصة أو غير مطابقة للمواصفات. إن إعادة طلب تلك المواد في العادة يأخذ وقتاً طويلاً، فضلاً عن أنها متأخرة بطلبها في الأصل نتيجة الانتظار الطويل لتلك العقود المبرمة[١]».

وتشير بيانات عقد التسعينات إلىٰ انكشاف علل الاقتصاد العراقي والتشوهات الواسعة في التركيب المذكور من جراء تواضع نشاطات الصناعات التحويلية، والقيود على تصدير الموارد الإستخراجية، وتقلبات أسعارها بفعل الحصار الاقتصادي على

---

(١) وزارة النفط، مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية الثاني: تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥، ص ٢٥.

العراق[1]. وعلى الرغم من أن معظم الإخفاقات التي واجهها الاقتصاد العراقي قد نتجت عن أوضاع الحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينات، إلا إن جزءً منها قد جاء من جراء فشل برامج التنمية الاقتصادية في تحقيق المعدلات المستهدفة من النمو، وتنوع الهيكل التصديري خلال عقد السبعينيات والثمانينيات، بسبب جنوح التوزيع النسبي للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي نحو متطلبات الحرب في عقد الثمانينيات، مما ترتب عليه أن يتسم الاقتصاد العراقي آنذاك بحساسية عالية تجاه الصدمات الاقتصادية، ولا سيما تلك المتأتية من التغيرات السعرية للسلع في السوق الخارجية، والتقلبات في أسعار النفط خلال العقد المذكور[2].

---

(١) سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية في العراق: الحاضر والمستقبل، في: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص ٨٦٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٦٦-٨٦٧.

حال الصناعة النفطية

ما أن انكشف غبار الحرب حتىٰ تجلت أوضاع الاقتصاد العراقي، فالخراب والتدمير يعمه، وما كان قبل الاحتلال يسير "بالدفعة" على حد تعبير العراقيين أصبح متوقفا الآن في ظل ما انتهت إليه الأمور من نهب وسلب لمؤسسات وشركات القطاع العام. وسارعت سلطات الاحتلال إلىٰ استجلاب عدد من المستشارين الأمريكيين الذين وضعوا في موقع سلطة مطلقة تبدو خارج أي ضوابط مؤسسية عراقية، أو محددات اجتماعية، أو التزامات معنوية تجاه الشعب العراقي، وربما يكون التزامهم الوحيد هو الحرص على نجاح المشروع الأمريكي في العراق.

بعد الاحتلال تعرضت منشآت النفط الإستخراجية لعمليات منظمة في أعمال النهب والسلب والحرق، سببت أضرارا ربما فاقت في حجمها ومدياتها ما تعرضت له خلال الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية[1]. فقد نهبت مقرات شركات نفط

---

(١) عصام الجلبي، المصدر السابق، ١٢٤.

الشمال ونفط الجنوب ومركز الحبيبية لعمليات الاستكشاف والعديد من محطات الضخ وعزل الغاز والكابسات وأجهزة الحفر ووسائط نقل النفط والمخازن. وكان حجم التدمير الهائل الذي لحق بالصناعة النفطية العراقية دفع بعض خبراء النفط إلى القول إن تأهيل هذا القطاع سيكلف ٥٠٠ مليار دولار بعد أن دمرتها سنوات القصف والعقوبات والنهب الأخير.

منذ الأيام الأولى للحرب الأمريكية على العراق أثيرت الشكوك حول نظرة قوات الاحتلال الأمريكي للنفط، فقد أثار حفاظها على وزارة النفط دون غيرها من الوزارات شكوكا حول أهداف الاحتلال وعزز وجهة النظر القائلة بالتفسير النفطي لغزو العراق. ورغم دعاوى سلطات الاحتلال إنها عملت على توسيع دور العراقيين في إعادة الإعمار إلا أن «منسقي» سلطة التحالف المؤقت _ الذين أُطلق عليهم «مستشارون» فيما بعد - كانوا هم الذين يديرون الوزارات فعلياً واشتكى كبار موظفي الوزارة من أنهم لا يعرفون سوى القليل حول كيفية إنفاق وإدارة عائدات النفط[١].

وأكثر من ذلك، فقد بدا وكأن الحكومة الأمريكية تهيئ صناعة النفط العراقية كي تعمل كشركة أمريكية لها مدير تنفيذي

---

(١) المجموعة الدولية للازمات (الشرق الأوسط)، إعادة إعمار العراق، التقرير رقم ٣٠ للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، ٢ أيلول ٢٠٠٤، ص ١١.

وفريق إداري يدعمها موظفون أمريكيون، ويكون الجميع مسؤولين أمام مجلس مستشار متعدد الجنسيات. وسيرأس مجلس المستشارين فيليب جي كارول Philip J. Carroll وهو مدير عام سابق لشركة شل للبترول وشركة فلور الهندسية العملاقة. فالولايات المتحدة عقدت العزم على فرض سيطرتها على النفط العراقي[١]. ((ووصف كارول دوره على أنه ليس مجرد معالجة الاحتياجات النفطية على المدى القصير والإصلاح الأولي لمرافق الإنتاج، بل أيضاً البدء بالتخطيط لإعادة تشكيل وزارة النفط لحسين كفاءتها وفعاليتها؛ وبدء التفكير في خيارات العراق الإستراتيجية لزيادة طاقته الإنتاجية بقدر كبير.)) ثم استبدل كارول في تشرين الأول/ أكتوبر ببوب ماكي من شركة كونكو فيلبس، وأخيرا في آذار/ مارس ٢٠٠٤ حل مايكل ستنسون من شركة كونكو فيلبس وبوب مورجان (قتل في أيار/ مايو ٢٠٠٤ في بغداد) من بريتش بتروليوم[٢].

عملت سلطة الاحتلال على دعم إنتاج النفط وعمليات التصدير بهدف توفير الإيرادات التي تحتاجها الحكومة والاقتصاد

---

(١) جيف سيمونز. عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣.

(٢) ورد في: كريج موتيت، عقود مشاركة الإنتاج: التنازل عن مصدر سيادة العراق، ص ١٥ (ttp://www.carbonweb.org/documents/crude_designs_arabic.pdf).

لمباشرة عملهما. وتم رفع الإنتاج من حوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا في حزيران ٢٠٠٣ ليصل أقصى معدل له (خلال المدة حزيران/ يونيو ٢٠٠٣-تموز/ يوليو ٢٠٠٦) عندما تجاوز الـ ٢،٥ مليون برميل يوميا أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤. لكن عمليات الإنتاج شهدت تذبذباً واضحاً خلال تلك المدة بسبب تخريب المنشات النفطية وخطوط نقل النفط وضرب محطات الطاقة الكهربائية والفساد وتدهور الوضع الأمني. لكن تم المحافظة على معدل شبه مستقر لتصدير النفط الخام. (أنظر الجدول رقم (١))

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلىٰ البيانات الواردة في:

Source\ The Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables Of Reconstruction & Security In Post- Saddam Iraq, ٢٦January ٢٩،٢٠٠٧, P.

ومع ذلك فقد حققت إيرادات النفط معدلا قياسيا خلال هذه المدة وصل إلىٰ ٧٨،٦ مليار دولار خلال المدة من حزيران/ يونيو ٢٠٠٣- ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، وتمكنت وزارة النفط من تحقيق معدل شبه مستقر لتصدير النفط الخام رغم الصعوبات والمشكلات التي واجهتها، وبمعدل يومي بلغ ٥٤٢ و ١،٥٣٣ و ١،٤٠٥ خلال الأعوام الأربعة الماضية.

جدول رقم (٢)

الإيرادات من تصدير النفط (مليار دولار)

الشهر / السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
كانون الثاني	--	١،٢٦	١،٤٩	١،٨٤
شباط	--	١،١٠	١،٣٤	٢،١٦
آذار	--	١،٦١	١،٩٩	٢،٢٥
نيسان	--	١،٥٠	١،٨٣	٣،٠٢
أيار	--	١،٣٦	١،٥٧	٢،٩٢
حزيران	٠،٢	١،٢٨	٢،٠٣	٣،٠٣
تموز	٠،٣٦	١،٤٠	٢،٤٧	٣،٤١
آب	٠،٤٤	١،٢٤	٢،٦٣	٣،٤٤
أيلول	٠،٧٣	١،٧٥	٢،٧٤	٢،٧٣
تشرين الأول	٠،٨٦	١،٩٩	١،٨٩	٢،٤٥
تشرين الثاني	٠،٨٦	١،٢٥	١،٣٤	٢،١٩
كانون الأول	١،٢١	١،٤٤	١،٦٠	٢،٤٦
مجموع الإيرادات (حزيران ٢٠٠٣- ١٠ كانون الثاني٢٠٠٧)				٧٨،٦

Source\ The Brookings Institution, op. cit, P.

جدول رقم (٣)

المؤشرات الاقتصادية الفصلية للنفط

	٢٠٠٣				٢٠٠٤			
الفصول	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
الاتجاهات القطاعية								
إنتاج النفط الخام (م/ب/ي)	٢،١٢	٠،٢٩	١،٠٥	١،٨٢	٢،١٠	٢،٠٧	١،٨٢	١،٩٩

أسعار النفط الخام برنت دولار/ برميل	الأسعار الفورية للنفط الخام كركوك دولار/ برميل
٣١،٤٩	٢٧،٦٥
٢٦،٠٣	غ.م
٢٨،٣٨	٢٦،٥٥
٢٩،٤٣	٢٦،٨١
٣٢،٠٣	٢٧،٧١
٣٥،٣٢	٣١،٤٩
٤١،٥٤	٣٦،٤٧
٤٣،٨٥	٣٥،٦٩

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، الجدول رقم (٢)، ص ٢٣

رغم ما يعانيه القطاع النفطي من نقص في الاستثمارات فقد فشلت وزارة النفط في تنفيذ المشاريع التي كانت مدرجة في خطة سنة ٢٠٠٥ وقسم منها نُفذَّ سنة ٢٠٠٤، مما تسبب في استمرار مشاكل القطاع النفطي وعدم توسيع القدرات الإنتاجية، ورغم الجهود التي يبذلها منتسبو القطاع النفطي في المواقع الإنتاجية إلا إن تلك الجهود تمثل معالجات آنية ترقيعية. كما أن هناك العديد من المشاريع المتعلقة بإعادة إعمار منشآت وخزانات وأنابيب ومضخات ومخازن ومستودعات قد أنجزت نسبة عالية منها بين ٨٠-٩٧ في المائة عام ٢٠٠٤ ولم يتم تحقيق أي إنجاز لإكمالها عام ٢٠٠٥[١].

من جهة أخرى، فشلت خطط وزارة النفط لشراء وتأجير فرق زلزالية وإعادة إعمار منشآت «شركة الاستكشافات النفطية» التي فقدت الجزء الأعظم من معداتها ومستلزمات عملها وفرقها، رغم تخصيص حوالي (١٨٠) مليون دولار في خطة سنة ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ الاستثمارية لتوفير مستلزمات عمل الشركة، إلا نسبة ما تم إنجازه أو صرفه يكاد يكون معدوماً، مما يعني استمرار الشركة في عدم قدرتها على تحقيق عمليات الاستكشاف لافتقارها للفرق الزلزالية[٢].

---

(١) وزارة النفط، المصدر السابق، ص٣-٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٩.

إن مشاريع حفر الآبار رغم تواضع الخطط الموضوعة لها مقارنة بالحاجة الفعلية فان النسبة الأكبر لم تتحقق، إذ بلغ عدد الآبار المحفورة بشكل كامل (٦) آبار في الشمال من اصل (٩٨) بئراً كان مخططاً إنجازها، في حين بلغت نسبة الإنجاز لـ (١٢) بئراً ٣٦ في المائة. أما في الجنوب فقد كانت نسبة إنجاز عمليات الحفر ٤٦ في المائة، قواعد الآبار ٤٠ في المائة وتسييج الآبار (٣٥) في المائة، أما جس الآبار فكانت نسبة الإنجاز صفراً. فيما لم يتحقق إنجاز المشاريع المهمة والأساسية والتي لها علاقة مباشرة بزيادة تصدير النفط الخام (المخطط لإنجازها بنسبة ١٠٠ في المائة عام ٢٠٠٥)، إذ لم تنجز مشاريع إعادة بناء منشآت التصدير في الجنوب، ولم يتم المباشرة بها خاصة إنشاء أنبوب التصدير (٤٨) عقدة إلىٰ الموانئ العميقة لتآكل الأنبوب الحالي وعدم تحمله لضغط الضخ، وكذلك الأنابيب البرية (٢٨) عقدة، أما مشاريع موانئ التصدير فقد بلغت نسبة إنجاز مشاريعها ٢٠-٣٥ في المائة بينما كان المخطط لإنجازها بنسبة ١٠٠ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٥[١].

ولما كانت الشركات النفطية تعتمد بشكل أساسي على المجهزين الخارجيين في تلبية الحاجات والمواد والمستلزمات التي تتطلبها العمليات التشغيلية وأعمال الصيانة وحاجات أعمال الإنشاء والتطوير والتوسيع، فان التأخير في الحصول على تلك

---

(١) المصدر السابق، ص ٢١.

الطلبات يسبب توقفات مستمرة، وإعاقةً وتأخيراً لعمليات البناء والإصلاح والتطوير في وقت يسجل إنتاج وتصدير النفط الخام معدلات متدنية بسبب المشاكل المرافقة للإنتاج من البئر إلىٰ منشآت التصدير. إن الإجراءات المتبعة حالياً وفقاً للتعليمات والضوابط المركزية تؤدي إلىٰ تأخير الحصول على طلبات التجهيز لمدة تصل إلىٰ حوالي سنة في أغلب الأحوال، بين الموافقات على الإحالة وفتح الإعتمادات وإجراءات التحويل والشحن. إن الاستمرار بالصيغ والإجراءات المتبعة لا يساعد على النهوض بالقطاع النفطي وربما تأخيره كما يحصل الآن في بعض النشاطات وبالتالي تفويت الفرصة أمام العراق لكسب المليارات من الدولارات في ظل الأسعار الحالية للنفط والمنتجات النفطية لا تقارن بالوفورات التي يمكن تحقيقها بالإجراءات والضوابط الموضوعة، مما يستلزم اتخاذ خطوات عاجلة واستثنائية لوضع الصيغ والآليات التي تسهل الحصول على احتياجات الشركات النفطية من المواد والمستلزمات، من خلال إعادة النظر بإجراءات الإعلانات والإحالات وفتح الاعتمادات وإجراءات التحويل. ويقترح المفتش العام في وزارة النفط لحل هذه الإشكالات فتح مكاتب للوزارة في بعض الدول تتابع وتسهل تنفيذ الطلبات وتلبية الاحتياجات المهمة والطارئة[1].

---

(١) المصدر السابق، ص ٣١.

تتعرض الصناعة النفطية للتخريب المتعمد لمنشآتها، وتفرض على الدولة خسارة مبالغ هائلة بسبب التأخر في تنفيذ الطلبيات وتعثر الإنتاج والتصدير فضلا عن الأضرار البيئية. إضافة إلى الخسائر الناجمة عن عدم القدرة على تنفيذ كثير من المشاريع النفطية في الاستكشاف والحفر والاستخراج والتحويل والتصدير مما يضعف القدرات الإنتاجية والتصديرية بشكل كبير ويؤخر عمليات النهوض بالقطاع النفطي. والخسائر الناجمة عن توقف تجهيز الوقود الصناعي للمحطات الكهربائية وبعض الشركات الصناعية بسبب تخريب الأنابيب الناقلة للوقود الصناعي إليها[١].

أعدت وزارة النفط للعالم الحالي (٢٠٠٧) خطة طموحة تتضمن زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام من الآبار النفطية في عموم مناطق البلاد بما يساهم في زيادة الطاقة التصديرية للبلد إلى عتبة الثلاثة ملايين برميل يوميا مع نهاية العام الحالي. وبالفعل باشرت باستثمار عدد كبير منها ضمن أعمال شركة نفط الجنوب، ولعل أهم الأعمال الجارية في الوقت الحاضر تلك المتعلقة بإعادة تأهيل منشآت الحقول النفطية المشتركة مع إيران والتي ما تزال متوقفة منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠. وجدير بالذكر أن هذه المنشآت تتضمن ثلاثة آبار محفورة وعددا من الأبنية والمضخات والأنابيب ومعدات الإنتاج والمنظومات الساندة.

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٢.

مشكلات صناعة التكرير

يعود إنشاء مصفى الدورة إلىٰ عـام ١٩٥٥، في حـين أنـشئ مصفى البصرة مطلع السبعينات، ومصفى بيجي مطلع الثمانينيـات. ولسد النقص في الحاجة إلىٰ المشتقات النفطية عمد العـراق وعلـى مراحل منذ أوائل السبعينات إلىٰ شـراء وحـدات تـصفية متنقلـة بطاقة ١٠ آلاف برميل يوميا، ثم قامت الحكومة في النصف الثـاني من التسعينات ببناء عدد آخر وتم توزيعها على مناطق مختلفة من العراق مثل الكسك والحبانية وكركوك والصنية والسماوة والناصرية وغيرها، لاعتبارات عسكرية ومدنية، بطاقة إجمالية تصل إلىٰ أكثر من ٢٠٠ ألف برميل يوميا، إلا إن معظمها لا يحتوي على وحدات تحسين البنزين ويكون إنتاجها من الوقود الثقيل عاليا. ونظـرا إلىٰ طبيعة وحدات التصفية البسيطة، فان نمط التـصفية كانـت اعتمـادا على الحاجة المحلية للبنزين، وبالتالي الاضطرار إلىٰ إنتاج كميـات أكبر من النفط الخام ومن ثم بقاء فائض كبير مـن الوقـود الثقيـل وأحيانا أنواع أخرى من المشتقات كزيت الغاز والنفط الأبيض، مما يشكل اختناقا في حالة عدم وجود منافذ للتصريف والـتي تتمثـل بإحدى الوسائل التالية الـتي اعتمـدها العـراق منـذ عـام ١٩٨٣: الحرق وتم ذلك في حالات استثنائية وبخاصة بعد حـرب الخلـيج؛ الحقن في المكامن وبخاصة في كركوك؛ الحقن بأنابيب الـنفط الخـام المعدة للتصدير؛ والتصدير بواسطة الشاحنات الحوضية إلىٰ الخارج

وبخاصة تركيا والأردن[١]. ولذا بقيت مواصفات المشتقات النفطية دون المستوى المطلوب، بل هي ذات نوعيات سيئة جدا وتعرض البيئة للتلف.

بعد الحرب الأخيرة مباشرة باشرت سلطة الاحتلال باستيراد المشتقات النفطية، ومنذ أواسط عام ٢٠٠٤ أخذت وزارة النفط العراقية على عاتقها مسؤولية الاستيراد. ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ شهد العراق أزمة نقص شديد في المشتقات النفطية عزته السلطات المسؤولة إلىٰ هبوط طاقة التصفية إلىٰ حوالي ٥٠-٦٠ في المائة من طاقتها الفعلية بسبب تعرض أنابيب تجهيز النفط الخام للتخريب وضعف الطاقة الكهربائية، إلا إن الأمر تعدى ذلك إلىٰ تفشي ظاهرة الفساد داخل أجهزة الوزارة ومستودعات ومحطات التعبئة وبيع المشتقات في السوق السوداء[٢].

وفي العراق الآن ١٢ مصفاة بطاقة تكرير تبلغ ٦٦٧ ألف برميل يوميا، أكبرها في البصرة وبيجي بطاقة تكرير تبلغ ١٧٠ و١٥٠ ألف برميل يوميا على التوالي. ومع أن منشآت أنابيب نقل النفط والتصدير لا تزال عاملة إلا أنها تعاني مخاطر تهدد السلامة وانكشافها للحوادث والكوارث بسبب غياب الحماية من التآكل لمدة طويلة، في حين تحتاج منشآت الضخ والتخزين في الجنوب إلىٰ

---

(١) المصدر السابق، ص١٤٩-١٥٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤٨.

عناية خاصة[١]. وقد تم في العام الماضي إنجاز مـصفاة في الـسماوة وفي العام الحالي انجاز مصفاة صغيرة في النجف الأشـرف، وتخطـط الوزارة لإنجاز عدد أخر من المصافي في بابل والسليمانية.

---

(١) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، المصدر السابق، ص ٩.

جدول رقم (٤)

كشف بالكميات الإجمالية المنتجة في المصافي لسنتي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥

المادة	وحدة القياس	إنتاج المصافي	
		٢٠٠٤	٢٠٠٥
البنزين	مليون م٣	٣،٤٦٠	٣،٢٨١
النفط الأبيض	مليون م٣	٢،٢١٠	١،٦٦٢
زيت الغاز	مليون م٣	٤،٥٣٠	٤،١٠٧
زيت الوقود	مليون م٣	١٠،٨٧٠	١٠،٧٥٣
الغاز السائل	ألف طن	١٦٠،٥٠٠	٩١،٨٨٨

المصدر وزارة النفط، المصدر السابق، ص١٣

تشير بيانات الجدول أعلاه إلىٰ انخفاض الكميات المنتجة في المصافي عن سنة ٢٠٠٤ بـ(٥) في المائة لمنتوج البنزين و(٢٥) في المائة لمنتوج النفط الأبيض و(٩) في المائة لمنتوج زيت الغاز و(١٩) في المائة لمنتوج زيت الوقود و(٤٣) في المائة لمنتوج الغاز السائل، رغم أن المنتج فعلاً في عام ٢٠٠٤ يمثل حوالي ٦٠ في المائة من

المخطط تكريره ومقارنة بالمخطط إنتاجه لسنة ٢٠٠٥. ويعود هذا الانخفاض إلىٰ[1]:

(١) انخفاض معدلات تجهيز النفط الخام إلىٰ المصافي نتيجة تخريب الأنابيب الناقلة.

(٢) كثرة التوقفات بسبب انقطاع الكهرباء، أو تجهيز غاز الوقود، أو توقفات لأسباب أمنية وفنية،... الخ.

(٣) تقادم الوحدات العاملة وانتهاء عمرها التشغيلي منذ مدة طويلة مع الإهمال المتراكم لأعمال الصيانة، واعتماد طرق تقنية قديمة تعود في الغالب إلىٰ ثلاثة عقود أو أكثر.

(٤) إنتاجِ كميات هائلة من زيت الوقود (النفط الأسود) (Fuel Oil) في المصافي والذي من المفترض أن يتم استخدام كميات كبيرة منه لتشغيل محطات الكهرباء التي لا تستخدم حالياً سوى ثلث الكمية بسبب الظروف التشغيلية السيئة في المحطات مما يسبب مشاكل لدى المصافي في تصريفه أو بيعه (بسبب عزوف المشترين لظروف المنطقة وصعوبة نقله)، مما يؤدي إلىٰ مشاكل في المصافي لعدم استيعاب الخزانات لتلك الكميات وبالتالي تضطر لحقنه في جوف الأرض مما يؤدي فضلاً عن خسائر عدم تصريفه إلىٰ تلويث الآبار ورفع لزوجة النفط الخام المستخرج ومشاكل بيئية.

---

(١) وزارة النفط، المصدر السابق، ص١٤.

(٥) عدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة المتعلقة بإصلاح وتطوير الوحدات المختلفة وإضافة وحدات جديدة.

إن خطة تحديث المصافي ستبدأ بعملية الارتقاء بمستوى المصافي القائمة حاليا، وهذا ضمن إجراءات أخرى، بإضافة طاقات أكبر للتحويل، ومن ثم لتوسيع الطاقة الكلية. وتشير واحدة من التقديرات لهذا البرنامج إلىٰ أن الكلفة لتطوير المصافي الثلاثة القائمة حاليا ستكون (١) مليار دولار و ٢،٧٥ مليار دولار لبناء مصفى جديد. وكبديل يمكن للعراق والاستثمار الأجنبي في القطاع الخاص من إقامة طاقات تصفية جديدة[١].

جدول رقم (٥)

إنتاج واستيراد المشتقات النفطية (مليون لتر يوميا)

	٢٠٠٣			٢٠٠٤			٢٠٠٥			٢٠٠٦		
	الديزل	الكيرو	الكازو	الديزل	الكيرو	الكازو	الديزل	الكيرو	الكازو	الديزل	الكيرو	الكازو
كانون	--	--	--	١٣.٩١	١١.٠٣	١٣.٣٢	١٢.٧	٦.٧	٢٠.٦٥	١٤.٠٠	٦.٣	١٨.٠١

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الهيئة الإستراتيجية لإعادة الإعمار، إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧،حزيران ٢٠٠٥، ص٢٢.

شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب
١٢.٢	١٤.٩	١٦.٩	١٧.٤	١٦.١	١٣.٣	١٦.٥
٥.٠	٥.٧	٤.٥	٤.٨	٤.٣	٣.٥	٤.٤٧
١٠.١	١٢.٠	١٣.٥	١٥.٢	١٥.٧	١٢.٩	١٢.٤
٢١.٢	٢٠.٣	٢٣.٧	٢٢.٥	١٨.٣	٢٣.٩	٢٣.٨
٨.٥٥	٨.٠٥	٧.٦	٤.٤	٦.٢٥	٥.٩	٥.٢
١٥.٩	١٩.٧	١٨.٣	٢٢.٢	١٨.٩	١٩.٩	١٩.٣
١٦.٦٥	١٧.١٩	١٩.٣	١٨.٠٧	٢٢	٢٢.٣	١٥.١
١٣.٠٥	١٧.٢٨	٤.٤٦	٤.٠٠٥	٤.٩	٥.٧٥	٤.٢
١٥.٢١	١٥.٠٣	٢٢.٧٥	٢٢.٩٢	١٦.٤٧	١٧.٩٥	١٦
--	--	--	--	--	١٣.٥	١٤.٠
--	--	--	--	--	٤.٧٥	٦.٢
--	--	--	--	--	٦.٥	١٠.٢٦

أيلول	تشرين	تشرين	كانون
١٨.٣	١٥.٤	١٣.٩	٩.٨
٦.٠	٤.٧	٦.٤	٨.١
١٣.٤	١٠.٨	١١.١	١٠.٧
٢٠.٩	١٨.٩	١٩.٩	١٧.٥
٤.٤	٨.٦	٨.٣	٨.٠
١٧.٣	١٧.٠	١٧.٣	١٦.١
١٤.٦	١٨.٦	١٧.٩	١٧.٦
٦.٣٥	٧.٩٥	٧.٧	١٠.٥
١٦.٣٦	١٦.١٥	١٦.٥	١٨.٣
١٧.٣	١٦.٣٥	١١.٧٩٣	١٣.٩
٦.٩	٩.٦	١٣.٣	٩.٤
١٤.٢٥	١٤.٧٥	١٣.١٤	١٢.٢٩

Source\ The Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables Of Reconstruction & Security In Post- Saddam Iraq, ٢٦January ٢٩.٢٠٠٧, P.

خطوط الأنابيب

يمتلك العراق عدداً من الخطوط الداخلية والخارجية، فأما الخطوط الداخلية فأهمها خط حديثة - رميلة (الخط الاستراتيجي)، وقد تعرض الخط لأضرار بالغة مع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية بسبب الهجمات الجوية الإيرانية (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ ومطلع عام ١٩٨١). كما تعرض لأضرار نتيجة

ظروف العقوبات الاقتصادية عام ١٩٩٠، وما يزال يتعرض لأضرار بسبب استهدافه من قبل بعض الجماعات المسلحة. أما خطوط أنابيب نقل النفط إلىٰ البلدان المجاورة، فقد كانت جميعها موضع تأثير التقلبات السياسية الإقليمية والدولية بما في ذلك الحروب الطويلة التي شهدتها المنطقة بوجه عام والعراق بشكل خاص. وهذه الخطوط هي:

الخط الأول: خط كركوك- جيهان (تركيا): ويبلغ طوله ٦٠٠ ميل وقطره ٤٠ بوصة، وطاقته القصوى ١،١ برميل يوميا. وخلال الحرب العراقية الإيرانية تم إضافة المرحلة الثانية للخط وبلغت طاقته الإنتاجية ١،٦٥ مليون برميل يوميا. وكان هذا الخط هدفا للتخريب منذ تموز/ يوليو ٢٠٠٣. وقد تضرر جراء انهيار احد الجسور على جزء من مساره قرب مدينة بيجي اثر الضربات الجوية الأمريكية في بدايات الحرب الأخيرة، وقد تم إصلاح معظم تلك الأضرار في أواخر عام ٢٠٠٥[١]. وما يزال الأنبوب بحاجة إلىٰ بناء محطة الضخ الثانية ومنظومة الاتصالات والحماية

---

(١) هناك خط قديم هو خط كركوك- حيفا (فلسطين) الذي بني قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، والذي ضخت عبره الشركة الانجليزية- الإيرانية، وقد أغلق بصورة دائمة عام ١٩٤٨ منذ الحرب العربية- الإسرائيلية. وبيع جزء منه للأردن. وإبان الحرب وبعدها بأسابيع أثيرت تكهنات حول رغبة إسرائيل بإعادة فتح هذا الأنبوب.

الكاثودية من أجل إعادة رفع طاقة الخط التصديرية إلىٰ ما كانت عليه قبل الحرب[١].

الخط الثاني: خط البصرة: وهو يمر موازيا للخط الأول بقطر ٤٦ بوصة، وطاقته نحو ٥٠٠ ألف برميل، وتم تصميمه ليحمل صادرات البصرة النفطية.

٣. الخط الثالث: خط أنابيب بانياس: والذي يرجع إنشاؤه إلىٰ نحو خمسين عاما، وقطره ٣٢ بوصة، وينقل النفط الخام من حقول كركوك شمالي العراق إلىٰ ميناء بانياس السوري على البحر المتوسط (وطرابلس بلبنان). وينقل الخط نحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا من نفط جنوب العراق إلىٰ معامل التكرير السورية في حمص وبانياس. وفي ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ استخدمت سوريا والعراق الخط للتحايل على العقوبات التي فرضها مجلس الأمن. وكانت الدولتان آنذاك تدرسان إقامة خط جديد مواز له، وقد توقف الضخ في الأنبوب في آذار/ مارس ٢٠٠٣، وبعد سنة تقريبا كانت حالة الخط تسمح بضخ نحو ٢٥٠ ألف برميل يوميا. وما يزال الجانب السوري يستعمل الجزء الواقع في أراضيه ضمن منظومة الأنابيب السورية للتصدير.

الخط الرابع: خط (IPSA): أنشئ هذا الخط إبان الحرب العراقية الإيرانية عبر المملكة العربية السعودية أنجزت المرحلة

---

(١) عادل سيد أحمد، أنابيب الطاقة.. الجغرافية تقود السياسة، السياسة الدولية، العدد (١٦٤)، نيسان/ ابريل ٢٠٠٦، ص ٩٥.

الأولىٰ منه عام ١٩٨٦ بطاقة ٠،٧٥ مليون برميل يوميا، ثم وسعت إلىٰ ١،٦٥ مليون برميل يوميا. وقد أغلق الخط عقب توتر العلاقات بين البلدين في أعقاب غزو الكويت.

وفي تموز/ يوليو ٢٠٠١ صادرت المملكة الخط رغم الاحتجاجات العراقية، وبعد الاحتلال أعلن مسئولون عراقيون رغبتهم في إعادة استخدام الخط مرة أخرى، لكن المملكة قامت بتحويل الخط إلىٰ نقل الغاز الطبيعي إلىٰ مدينة ينبع الصناعية على البحر الأحمر لخدمة أغراض التنمية.

ولا يقتصر الأمر على هذه الأنابيب، فهناك أيضا خط أنابيب مقترح لنقل النفط العراقي من منطقة حديثة إلىٰ منطقة العقبة (في الأردن)، وتقدر تكلفته بحوالي ملياري دولار وسعته ١،٢ مليون برميل يوميا، وسوف يساعد – في حال تنفيذه- على زيادة الصادرات النفطية من العراق فور الانتهاء من تطوير الطاقات الإنتاجية الإضافية. وفي تموز/ يوليو وقع العراق وإيران مذكرة تفاهم لإنشاء خط أنابيب بطول ٢٤ ميلا وسعة ٣٥٠ برميل يوميا، يمتد من البصرة إلىٰ مصفاة عبدان جنوب غربي إيران، مقابل أن تقوم إيران بشحن المشتقات النفطية مرة أخرى إلىٰ العراق. بالإضافة إلىٰ ذلك تسمح إيران للعراق بتصدير النفط الخام من خلال جزيرة خرج واستيراد المشتقات النفطية من ميناء بندر ماهشهر الإيراني[١].

---

(١) المصدر السابق، ص ٩٦.

إن خطوط أنابيب نقل النفط رغم أنها كانت حلاً لتنويع طرق تصدير النفط، فإنها كانت على الدوام عرضة للهجمات في زمن الحروب، والوقوع تحت تأثيرات الخلافات السياسية ما بين العراق ودول الترانزيت المار فيها النفط. كما أنها اليوم باتت عرضة لتهديدات داخلية تأتي نتيجة تعرضها لهجمات الجماعات المسلحة وتعديات عصابات تهريب النفط[1]. ويعتبر الخلل والنقص الحاد في توفير مستلزمات وقوى حماية القطاع النفطي من الظواهر الخطيرة التي تشل عمل القطاع وتتسبب في خسارة المليارات. إن عمليات التعرض والتخريب لا تزال مستمرة وتمس المفاصل الأساسية والخطوط الإستراتيجية لنقل النفط الخام والمنتجات النفطية، حيث بلغت نسبة التخريب لخطوط الأنابيب ٥٥ في المائة من إجمالي عمليات التخريب للقطاع النفطي، مما يؤثر مباشرة في عمليات الإنتاج والتصدير والتوزيع، والتي تؤدي إلى: خسارة أكثر من (٤) مليارات دولار سنوياً نتيجة للتوقف شبه المستمر لعملية تصدير النفط الخام من الشمال عبر ميناء جيهان التركي؛ الخسائر الكبيرة التي تنجم عن توقف المصافي العراقية بسبب ضرب الأنابيب المغذية لها بالنفط الخام أو الأنابيب الناقلة للمنتجات النفطية التي تنتجها المصافي، وكمثال على حجم الخسائر فإن توقف إنتاج مصفى بيجي ليوم واحد ينتج عنه خسارة أكثر من (١٥) مليون لتر من

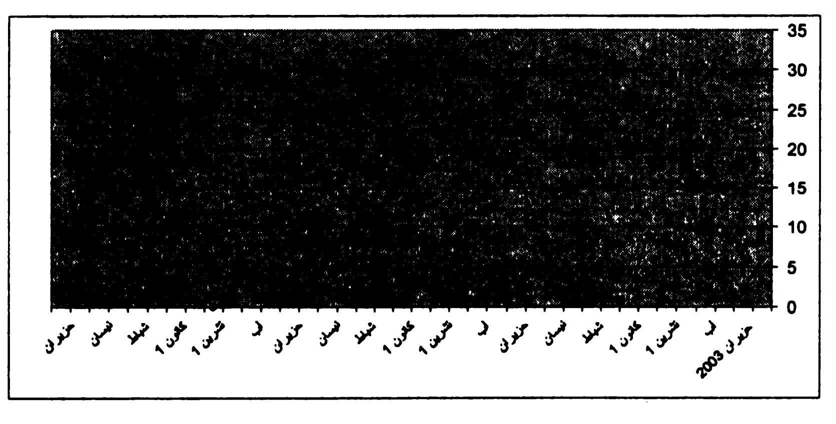
---

(١) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، المصدر السابق، ص ٣.

المنتجات الرئيسية، قيمة تعويضها عن طريق الاستيراد حوالي (٨) ملايين دولار يومياً؛ الخسائر والآثار الناجمة عن إيقاف النقل بواسطة الأنابيب والاستعاضة بالنقل بواسطة الشاحنات الحوضية[١].

شكل رقم (١): الهجمات التي استهدفت المنشآت النفطية وأنابيب نقل الغاز

(حزيران ٢٠٠٣–تموز ٢٠٠٦)



Source\ The Brookings Institution, op. cit, P.

(١) وزارة النفط، المصدر السابق، ص ٤٢-٤٣.

الغاز: الثروة غير المستغلة

بموجب الأرقام الرسمية لوزارة النفط فان احتياطيات الغاز هي ٣١٠٠ مليار متر مكعب كاحتياطي مثبت و ٤٣٥٠ مليار متر مكعب كاحتياطي محتمل. مع العلم أن ٧٠ في المائة من ذلك الاحتياطي هو غاز مصاحب لعمليات إنتاج النفط الخام، أما الباقي فيمثل الاحتياطي من الغاز الحر الذي يمكن إنتاجه من حقول غازية. وبالنسبة للحقول الغازية فهي حقول جمجمال وخور مور وخشم الأحمر وجرة بيكا والمنصورية، وجميعها تقع في الشمال الشرقي من العراق، وهناك حقل غاز أخر تم اكتشافه أواخر الثمانينات في غرب العراق بالقرب من الحدود العراقية السورية وهو حقل غاز عكاز. ولم يتم استثمار أي من الحقول الغازية لحد الآن[١].

وجدير بالذكر، إن صناعة الغاز ظلت متخلفة حتىٰ مطلع السبعينات، ولم يجر سوى استثمار جزء من الغاز المصاحب في كركوك من خلال معمل استخلاص الكبريت، ثم نقل الغاز بأنبوب إلىٰ منطقة التاجي شمال بغداد لإنتاج البروبان والبيوتان بهدف توفير الغاز السائل للاستهلاك المحلي، وكذلك لإيصال الغاز كوقود إلىٰ عشرة منشآت صناعية في وسط العراق. وخلال السبعينات تم إنشاء وحدتين للغاز السائل بطاقة ٢٠٠ ألف طن سنويا لكل منها

---

(١) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص ١٥٦.

في البصرة لاستغلال جزء من الغاز المصاحب المنتج من الحقول الجنوبية مع شبكة الأنابيب لنقل المرحلة الأولىٰ من الغاز إلىٰ عدد من المنشآت الصناعية. وفي عام ١٩٧٩ بوشر بإنشاء مشروعي غاز الشمال في كركوك وغاز الجنوب في البصرة مع شبكة أنابيب تمتد من شمال العراق إلىٰ جنوبه وبعدة تفرعات لتجهيز الغاز إلىٰ مصانع البتروكيمياويات والأسمدة والكهرباء والاسمنت وغيرها، إضافة إلىٰ أنابيب نقل الغاز المسال التي تمتد من الموصل وكركوك شمالا إلىٰ البصرة جنوبا. إن منشآت تصنيع الغاز القائمة حاليا، وعند عملها بطاقتها التصميمية، فإنها تكفي لاستيعاب الغاز المصاحب لإنتاج ٣،٥ مليون برميل يوميا. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلىٰ أن الغالبية العظمى من منشآت كبس وتصنيع وخزن وتصدير الغاز، والتي تعرضت إلىٰ أضرار جسيمة بعد الحرب الأخيرة، وكذلك خطوط الأنابيب في العراق لم يتم إصلاحها إلىٰ حد الآن، ولم تدرج غالبيتها في قائمة الأعمال والمشاريع التي كان من المفترض بالشركات الأمريكية مثل (K.B.R) انجازها. وهو أمر سيعني استمرار حرق الغاز واستهلاك بدائل عنه من مشتقات نفطية بكلف عالية، والتي يقوم العراق حاليا باستيراد كميات كبيرة تصل كلفتها إلىٰ حوالي ٣ مليار دولار سنويا[١].

---

(١) المصدر السابق، ص١٥٦- ١٥٧.

يبلغ الغاز المصاحب المنتج مع النفط حوالي ٤٠ في المائة من الكميات المنتجة إلا انه، يهدر بحرق حوالي ٥٨ في المائة منه والباقي يستغل في إنتاج الغاز السائل في مجمعي شركة غاز الشمال وغاز الجنوب. إن ٨٠ في المائة منه تنتج في محطات عائدة لشركة نفط الجنوب التي ينقصها الكثير لجعل الغاز قابل للاستثمار في شركة غاز الجنوب، فبعض المحطات لا توجد فيها وحدات تجفيف الماء وبعضها لا توجد فيها كابسات لرفع ضغط الغاز، وبعضها لا توجد فيها أنابيب لإيصال الغاز من مواقع إنتاجه (نفط الجنوب) إلىٰ شركة غاز الجنوب، ومن جهة ثانية فإن الشركة انت من تلكؤ الجانب الأمريكي في إطلاق التخصيصات التي وعد بها لإعمار الشركة، وتأخر شركة K.B.R. في توفير المواد اللازمة لتشغيل الخط الثاني لحد الآن. في ما أدى الإخفاق في تنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية لسنة ٢٠٠٥ إلىٰ استمرار مشكلة تدني الإنتاج واستمرار الهدر من خلال حرق الغاز بدلاً من الاستفادة منه في سد الحاجة المحلية وكذلك إمكانية تصدير كميات كبيرة منه[١].

هذا وقد كلفت وزارة النفط مؤخرا شركة شل وإحدى الشركات اليابانية بإعداد دراسات متفرقة لوضع خطط من أجل إعادة تأهيل وتشغيل منشآت الغاز واستثمار ما ينتج منه مستقبل، كما يبدو أن الحكومة العراقية تقوم حاليا بإنشاء عدد من محطات

(١) وزارة النفط، المصدر السابق، ص ١٦.

توليد الكهرباء بهدف استخدام الغاز كوقود، إلا إن المشكلة كامنة في عدم صلاحية أنابيب نقل الغاز القائمة[١].

أما قرار العراق بالدخول ضمن اتفاقية الغاز المبرمة بين مصر والأردن وسوريا ولبنان، بهدف التعاون في مجال استيراد وتصدير الغاز فهو أمر جيد ويجب السعي من أجل بناء الشبكات اللازمة لذلك[٢].

---

(١) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص ١٥٧-١٥٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٨.

الفساد في قطاع النفط

تعود جذور الفساد في قطاع النفط حسب التقارير البريطانية عندما كان الحصول على امتيازات حق التنقيب من خلال العلاقات الشخصية أمراً شائعاً في الأوساط السياسية العراقية [1]. وعندما أمم النفط العراقي قرر صدام حسين بعد تأميم حصة مؤسسة كولبنكيان البرتغالية الاحتفاظ بعوائدها السنوية في حساب مستقل في الخارج لكي تكون لقيادة الحزب مبالغ كافية من المال لاستخدامها في العودة إلىٰ الحكم في حال وقوع انقلاب، أو في حالة وقوع غزو خارجي. وأصدر مجلس قيادة الثورة قانوناً خصص بموجبه ٥ في المائة من عوائد العراق النفطية سنوياً للحزب تودع في حساب خاص. وبحسب تقديرات وزير التخطيط العراقي الأسبق جواد هاشم فان العوائد المتراكمة من هذه النسبة قد بلغت نهاية عام ١٩٨٩ حوالي ١٠ مليارات دولار أمريكي، ارتفعت إلىٰ

---

(١) ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية، ترجمة: دلشاد ميران، دار ئاراس، اربيل، ٢٠٠٤، ص ١٢٠.

٣١ مليار دولار عام ١٩٩٠[1]. ومع تشريع قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٦ لبيع وتأجير أموال الدولة بدا الفساد مغلفاً بقانون يعطي الوزير المختص صلاحيات استثنائية كان قد انتفع منها الأقرب من صدام حسين، فباعت وزارة الصناعة والتصنيع العسكري عشرات المنشآت الحكومية إلىٰ القطاع الخاص الذي كان في الحقيقة واجهة لمتنفذي السلطة.

وفي ظل اتفاق النفط مقابل الغذاء اتخذ الفساد طابعا دولي، إذ تورط مسؤولون وشركات ومنظمات في عمليات مشبوهة في ظل الاتفاق، ووصلت الاتهامات المعلنة إلىٰ نجل الأمين العام للأمم المتحدة كوجو أنان، وبنين سيفان المدير السابق لبرنامج النفط مقابل الغذاء، وكشفت التحقيقات عن تورط شخصيات أخرى بعمليات فساد كبيرة كان ضحيتها الشعب العراقي، فاستخدمت أموال النفط العراقي كقناة لشراء ذمم ساسة وصحفيين وفنانين ممن كانوا يمنحون ملايين من براميل النفط في كوبونات يبيعونها لسماسرة في فندق الرشيد ليقبضون أثمانها أو تُحول إلىٰ أصدقاء أو أقارب لهم.

لقد شكل وجود النفط قناة مهمة لرفد عمليات الفساد الكبيرة، فخلال الحقبة (١٩٩٠-١٩٩٦) كانت عمليات تصدير النفط تقوم على تهريبه بعيدا عن رقابة الأمم المتحدة، فأوجدت

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤٨-١٤٩.

تلك الحقبة عصابات تهريب «البحارة»[١] تعاونت مع الدولة نفسها. وحتىٰ في ظل إبرام اتفاقية النفط مقابل الغذاء ازدهرت أعمال هذه العصابات مع زيادة الفرص وارتفاع أسعار النفط الخام. لتنتعش بعدما تلاشى ظل الدولة وتهاوت تحت الغزو الأمريكي، بعد أن كان الفساد نفسه عاملا مساعدا على تحقيق ذلك الانهيار المدوي في التاسع من نيسان/ ابريل ٢٠٠٣.

لكن تظل هنالك تساؤلات خطيرة. وحتى الوقت الحاضر، فإن عدم توفر معدات لقياس النفط ما زال يعيق الشفافية، مما يتعارض مع الممارسات الدولية القياسية. كما أن الحكومة الانتقالية العراقية لم تقدم معلومات حديثة عن إيرادات ومصاريف صندوق التنمية. فضلاً عن ذلك، يبدو أنه تم إعطاء القليل من العناية والاهتمام لتحدي إدارة إيرادات النفط في المستقبل. لقد جرى اقتراح بعض الأفكار، مثل تأسيس صندوق شفاف وخاضع لتدقيق مكثف، بحيث يكون مستقلاً عن الميزانية الوطنية العامة. إن مثل هذا الصندوق سيكون منعزلاً عن المشاحنات والمشاجرات اليومية لمجلس الوزراء والمجلس التشريعي،

---

(١) التسمية كانت تطلق على تلك العصابات التي كانت تستخدم الخليج لتنفيذ عمليات التهريب. وهي الآن تطلق على أولئك الأشخاص الذين يعملون على التجارة بمشتقات النفط على أرصفة بغداد.

ويترك الإدارة والتخطيط الإستراتيجية للتكنوقراط، كما يهدف إلى مشاريع تنمية منصفة ومستدامة[١].

من جهة أخرى، أشار تقرير منظمة الشفافية صدر عام ٢٠٠٥ أن برنامج النفط مقابل الغذاء المدار من قبل الأمم المتحدة اتسم بفساد مالي وبتقديم رشاوى بشكل لم يسبق له مثيل. وألقت المنظمة باللوم على الولايات المتحدة الأمريكية متهمة إياها بسوء إدارة منح عقود البناء من أجل إعادة إعمار العراق وتحيّزها للشركات الأمريكية بمنحها النصيب الأكبر من تلك العقود. كما أوردت التقارير العديد من الملاحظات على منح قيمة العقود الممنوحة للشركات الأمريكية في عملية إعادة الإعمار حتىٰ الآن[٢].

إن أبرز مظاهر الفساد في قطاع النفط هو استمرار عمليات تهريب النفط حيث يعتمد المهربون طرائق وأساليب عديدة، ففي المفتية وأبو فلوس وخور الزبير (وكلها في محافظة البصرة) يقوم المهربون بثقب أنبوب نقل النفط والحصول على كميات كبيرة من النفط يتم تحميلها في زوارق صغيرة حيث توجد ثمانية مراسي غير قانونية في شط العرب. فيما تعتمد بعض شبكات المهربين المرتبطة ببعض منتسبي وزارة النفط بعمليات تسليم وهمي للمشتقات

---

(١) المجموعة الدولية للازمات، المصدر السابق، ص١٩-٢٠.

(٢) كرم عبد العزيز أصلان، المصدر السابق، ص ١٥٠.

النفطية المستوردة، وهنا يلعب متعهدو النقل ومندوبو الشركات المصدرة دوراً في هذا النوع من الفساد[١].

ولا يقتصر تهريب النفط على المنطقة الجنوبية، إذ توجد نقطة ساخنة لتهريب النفط الأسود على الحدود العراقية الأردنية، فيما تستغل مافيات التهريب كثافة حركة المرور عبر الحدود مع تركيا للقيام بعمليات تهريب واسعة النطاق للنفط ومشتقاته إلىٰ تركيا.

إضافة إلىٰ عمليات التهريب إلىٰ الخارج، فان هناك عمليات تلاعب واسعة للاستحواذ على كميات كبيرة من المنتجات وبيعها في السوق السوداء المحلية (خارج المحطات والساحات)، إذ تشير الإحصائيات إلىٰ أن ما يباع في تلك الأسواق يقدر بمليار دولار طبقاً لإحصائيات حديثة للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبالنسب التالية (٤١ في المائة بنزين، ٥١ في المائة نفط ابيض، ٦٩ في المائة زيت الغاز، ٥٥ في المائة من الغاز السائل) كلفتها الحقيقية اقل من (٢٠ في المائة) أي إن ما يتحقق للمنتفعين في السوق السوداء حوالي (٨٠٠) مليون دولار[٢].

من جهة ثانية ثمة عوامل تشجع على المزيد من الفساد، فقد اعتمد نظام الرواتب الحالي على معايير مطلقة وغير فنية، وقد ألغى هذا النظام مبدأ الحوافز التي كان يتمتع بها العاملون في القطاعات الإنتاجية، وهو تصرف لا يتفق مع الرغبة في التحول

---

(١) للاطلاع على المزيد من التفاصيل: انظر تقرير الشفافية الثاني المستشهد به سابقا.

(٢) وزارة النفط، المصدر السابق، ص ١.

بالاقتصاد العراقي إلىٰ اقتصاد سوق حر يقتصر فيه دور الدولة على الخدمات الأساسية. من جهة أخرى، تختلف الإجراءات المالية المتبعة من وزارة إلىٰ أخرى ومن مؤسسة إلىٰ أخرى حتىٰ في الوزارة الواحدة، فضلا عن دور الاجتهادات المالية في تحديد الأجور والرواتب، وخاصة في العمل بقانونين هما قانون الخدمة المدنية وقانون وزارة النفط وما نجم عنه من تناقض وتداخل في القوانين والإجراءات المالية، وقد ترتب على ذلك لجوء المحاسبين والمسؤولين الماليين إلىٰ اعتماد الصيغ القانونية المالية الأكثر حذراً، والتي أشعرت معظم موظفي وزارة النفط بالغبن بعد عقود من التمييز التي كانوا يحصلون عليه بوصفهم منتجي مصدر عيش العراقيين.

إن الحجم الذي وصله الفساد في العراق خصوصاً في ظل الاحتلال هو من الحجم الكبير، الواسع والمتشابك، فهو كبير لأنه مرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الكبرى المتعدية الجنسيات. وهو واسع لأنه بات يشمل مختلف القطاعات، واقرب ما يكون مرتبط بالفرصة، فان عدم ظهوره في قطاع ما لا يعني عدم وجوده بقدر ما يعني ضعفا في فرص الفساد والإفساد، لذا نجده يرتبط بعمليات الإنفاق والمؤسسات العامة التي تنتفع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من ميزانية الدولة. وهو متشابك لأنه يظهر على المستويين السياسي والبيروقراطي.

العراق ومنظمة أوبك: إشكاليات التعاون

على الرغم من أن النفط كان وما يزال أحد مجالات التعاون الرّئيسية بين الدول النفطية الخليجية، إلا أنه لم تبرز سياسة خليجية نفطية موحدة. ولكن مجالات التعاون النفطي تلك ظلت صدى لعلاقات الدول الخليجية الثماني داخل منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) بصفة أساسية وداخل منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) بصفة جزئية[١]. كما أن العلاقات النفطية لم تسلم من الآثار السلبية للصراعات السياسية والأمنية الخليجية الكبرى. فمنذ تأسيس اوابك في بيروت ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ من السعودية والكويت وليبيا، ظلت السعودية تقاوم محاولات العراق للانضمام إلى المنظمة رغم انطباق شروط العضوية على بغداد. ومع قبول الجزائر ودبي وقطر والبحرين وأبو ظبي في

---

(١) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٤٣٦.

حزيران/ يونيو ١٩٧٠، استمرت في رفض طلب العراق حتىٰ تم قبوله في آذار/ مارس ١٩٧٢ بالإضافة إلىٰ مصر وسوريا.

وإذا كان التنسيق النفطي ظل غائبا بين السعودية والعراق داخل منظمة أوابك فان هذا التنسيق وجد طريقه داخل منظمة أوبك. فخلال المدة ١٩٧١ وحتىٰ ١٧ آذار/ مارس ١٩٧٤ ازدهر التعاون النفطي بين الدول النفطية الخليجية وتمكنت السعودية من قيادة الاتجاه المتشدد داخل أوبك بالنسبة لرفع الأسعار وتخفيض الإنتاج. وهي السياسة التي كانت تروق لكل من إيران والعراق، وعلى الرغم من أنها كانت تحقق مصالح مشتركة إلا إنها لم تكن تعبر عن سياسات مشتركة لغياب علاقات التعاون المشترك فيما بين الدول الثلاث وبالذات بالنسبة للعراق. وابتداءً من عام ١٩٧٤ تميزت اجتماعات الأوبك بحدوث مشاجرات ومنازعات بين مجموعتين متميزتين: مجموعة «الصقور»: الساعية وما إلىٰ رفع أسعار النفط وتتزعمها إيران وليبيا وتضم الجزائر والعراق ونيجيريا. ومجموعة «الحمائم»: الحريصة على استقرار سعر معتدل للنفط تتزعمها السعودية وتضم الإمارات والكويت وقطر.

ومن اللافت للانتباه أن العقوبات الاقتصادية التي فرضت حظرا كاملا ثم جزئيا على تصدير النفط العراقي كانت تخدم بصورة أو بأخرى مصالح كافة البلدان المنتجة للنفط، وبخاصة وأنها جنبت البلدان الأعضاء في أوبك الحاجة لتكييف مبيعاتهم للسماح للنفط العراقي باسترداد بعض حصته في الأسواق، وبخاصة في ظل

توقع عدم قبول العراق الالتزام بقبول النظام الذي وضعته أوبك تحت ضغط حاجته المتزايدة للإيرادات لتمويل متطلبات الإعمار والبناء.

بلغ إنتاج دول منطقة الخليج بما فيها إيران والسعودية والعراق من النفط في العام ٢٠٠١ ما نسبته ٢٨ في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي، وتحتفظ المنطقة بنحو ثلثي احتياطيات العالم من النفط الخام حيث تمتلك ما يقدر بحوالي ٦٧٩ مليار برميل من احتياطيات النفط الخام، أي ما يمثل ٦٦ في المائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية[١].

ويكتسب التعاون بين الدول الخليجية في مجال النفط أهمية خاصة في ظل القدرات التي تمتلكها بعض الدول في توسيع قدراتها الإنتاجية، إذ تشير التقديرات إلى أن السعودية والإمارات والكويت والعراق وإيران هي من ستقوم بالإيفاء بأكثر من ثلث احتياجات العالم عام ٢٠٢٥. عندما يزداد الاعتماد على نفط الأوبك لسد نصف احتياجات العالم. وقد كشفت التغيرات في سوق النفط العالمية عام ٢٠٠٤ أهمية هذا التعاون عندما عجزت القدرة الإنتاجية الاحتياطية للنفط عن مواجهة الزيادة المفاجئة التي طرأت على النفط، وكشفت انخفاض الاستثمارات الموجهة لتوسيع

---

(١) سمير صارم، إنه النفط يا (...) الأبعاد النفطية للحرب على العراق، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٤٨.

الطاقة الإنتاجية في دول الخليج التي تطلع إليها العالم لإخراجه من عنق أزمة نفطية لاحت بوادرها في الأفق. وما دامت الاكتشافات النفطية لا ترقى إلىٰ مستوى الآبار الضخمة التي أكسبت منطقة الخليج سمعتها، وفي ظل وصول حقول النفط التاريخية في الخليج إلىٰ ذروة إنتاجها واحتياجها إلىٰ استثمارات ضخمة فان التعاون يكون مسألة ملحة وجدية للحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية على اقل تقدير.

إن استعادة صناعة النفط في العراق لعافيتها وتمكنها من رفع معدلات الإنتاج بما يتناسب مع إمكانيات العراق النفطية سيكون له تأثير على المنظمة. ومن المرجح أن يقف العراق إلى جانب السعودية وإيران والإمارات والكويت وفنزويلا كلاعبين أساسيين داخل المنظمة[1]. ويمكن للعراق أن يساهم في رفد سوق النفط، وبالتالي يعزز مركز المنظمة، في ظل الاعتقاد بان الوطنية العراقية والرغبة في التحرر من الهيمنة الأمريكية على قطاع النفط ستساهم في كبح الأطماع الأمريكية ورغبتها في النفاذ إلى المنظمة عبر العراق.

سمحت الكويت والسعودية وإيران مؤخراً بقدر محدود من الاستثمار الأجنبي في صناعة النفط والغاز، مثل عقود مخاطر

---

(١) Energy international administration, international Energy outlook ٢٠٠٥, julay ٢٠٠٥, p.٣٩.

الخدمة وعقود إعادة الشراء وعقود التطوير والإنتاج، والتي تسمح للشركات الأجنبية بان تقدم استثمارات لتطوير النفط، وتبقي النفط بيد الحكومة ويدفع للشركة بوصفها مستثمر لديها. على إن أكبر تحد لدول الخليج سيكون اعتماد العراق عقود المشاركة التي تتصف بسرعة التنفيذ، الأمر الذي سيهم إيران والكويت بصورة خاصة. كما يهم بقية بلدان الخليج[١]:

لما كانت كلفة الإنتاج في العراق أقل بكثير مما في إيران فان الأخيرة ستضطر لتحسين شروط عقودها إن أرادت اجتذاب المزيد من التمويل لعملياتها وزيادة طاقتها الإنتاجية لتواكب الطفرات الإنتاجية التي من الممكن تحقيقها في العراق.

أما الكويت التي غازلت الشركات الأجنبية من الدول العظمى ولسنوات لتطوير مناطق شمالية وحدودية لأغراض سياسية وإستراتيجية في مجابهة صدام، فإنها ستكون في مجابهة منافس جديد يجذب شركاءها عبر حدودها الشمالية.

ستنظر السعودية للعراق على أنه منافس لحصة السوق، ولا سيما أن عقود المشاركة تشجع على زيادة الإنتاج بسرعة، الأمر الذي يعني أيضا رفض العراق الالتزام بالحصة التي تقررها الأوبك، وبخاصة وان العراق خسر الكثير خلال سنوات الحروب والحصار، وهو ما غنمته السعودية عندما تبنت موقف المنقذ والمبدد لمخاوف

---

(١) رمزي سلمان، المصدر السابق، ص ٩١٩.

السوق وسد العجز الذي سببته مشاكل العراق. فالسعودية قد تعيد النظر بالتزامها بحصتها في الأوبك أو تهيئ نفسها لمعركة جديدة لحصة السوق مع العراق الجديد، الأمر الذي سوف لا يخدم مصلحة أي منهما.

أما بالنسبة للأوبك، فالعراق هو إحدى دولها المؤسسة، وكان الاجتماع التأسيسي قد عُقد في بغداد عام ١٩٦٠. وهو يملك ثاني احتياطي نفطي في العالم، ويتميز بتعدد منافذه التصديرية على الخليج والبحر الأبيض المتوسط وحتىٰ نظريا في الوقت الحاضر على البحر الأحمر. والعراق بطاقاته المستقبلية المتوقعة سيكون أكثر تأثيراً في السوق العالمي. وفي الوقت الذي لجأت فيه دول الأوبك خدمة لأغراض مغازلة منتجين خارج الأوبك، وحتىٰ الصغار منهم مثل عمان وسوريا ومصر، فمن غير المعقول أن تفرط المنظمة بتعاون عضو مؤسس ومنتج كبير ذي تأثير كبير في السوق العالمي. ومن الجانب الآخر، ليس من مصلحة العراق إضعاف الأوبك، أو العمل على تدهور الأسعار، أو التفريط بما حققته من منجزات كان العراق نفسه فعالا في تحقيقها. هذا بالإضافة إلىٰ كون عودة العراق ليأخذ الموقع المؤثر الذي يستحقه، والعمل على تقدم الأوبك الموحدة، هو جزء من إعادة تأهيله في المنظمات الدولية[1].

---

(١) المصدر السابق، ص ٩٢٠.

ويبقى من المشكوك في ظل الخبرة التاريخية أن تسمح دول أوبك المنافسة للعراق بان يتمكن من استعادة حصته التقليدية في الأسواق، وعودة التوازن بين منتجي نفط أوبك وحصصهم في الأسواق إلىٰ المستويات التي كانت سائدة قبل عام ١٩٩٠، بل ربما يمكن الوصول إلىٰ نقطة توازن يتوافق عليها الأعضاء، دون رضا كامل للعراق. إن استرداد العراق لحصته داخل أوبك رهن بتعاون الدول الأعضاء في المنظمة، والسماح له بتوسيع حصته النفطية في السوق. وانتهاج الحكومة العراقية سياسة نفطية هادئة تقوم على منطق التعاون داخل الأوبك.

الإمكانات النفطية الواعدة

يتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة. فمن أصل حقوله النفطية الأربعة والسبعين المكتشفة والمقيمة، لم يستغل منها سوى ١٥ حقلا، رغم أن بعض الحقول الأخرى تمتلك مخزونا نفطيا هائلا وتعتبر من الحقول العملاقة وفق أي مقياس مثل حقول مجنون، نهر عمر، الحلفايا، غرب القرنة، الناصرية، الرطاوي، وشرق بغداد[١]. وتعتبر الصحراء الغربية في العراق منطقة يرتقب اكتشاف كميات كبيرة من النفط فيها، لكن لم يتم التنقيب فيها بعد. علما بان هناك نحو عشرة حقول من الـ ٥٨ المتبقية تعتبر حقولا عملاقة[٢]. أما حقول الإنتاج المستغلة حالياً فتتوزع على ستة حقول فيها حوالي ٢٠٠٠ بئراً وهذه الحقول هي: حقول الرميلة وفيها حوالي ٦٣٠ بئرا؛ حقول غرب القرنة؛ والزبير ونهر عمر وتسهم هذه الحقول بحوالي ٦٠ في

---

(١) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٢) صالح ياسر، قطاع النفط بين الخصخصة وخيارات أخرى، الثقافة الجديدة، العدد (٣٠٩)، حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، ص ١٨.

المائة من إنتاج النفط؛ وحقول كركوك التي تسهم بحوالي ٤٠ في المائة من إنتاج النفط؛ أما حقول مجنون فهي لم تستغل بعد. وقد تراوح إنتاج جميع هذه الحقول خلال السنتين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ حول ٢،٥ مليون برميل يوميا في ظل طاقة إنتاجية لم تتعد، حسب غالبية التقديرات ٢،٨ مليون برميل يوميا مقارنة مع مستواه الذي بلغ ٣،٥ مليون برميل يوميا قبل الحرب العراقية الإيرانية.

جدول رقم (٦)

حقول النفط غير المطورة في العراق

الحقل	الاحتياطي (مليار برميل)	أقصى إنتاج (ألف برميل يوميا)	كلفة التطوير (مليار دولار)
الجنوب			
الحلفايا	٣،٥	٢٢٥	٢
ابن عمر	٦	٤٧٠	٣،٤
مجنون	٢١	٦٠٠	٤
القرنة الغربي	١٥	٨٠٠	٤
الغراف	١	١٠٠	٠،٧
الناصرية	٢	٣٠٠	١،٩
الرافدين	٠،٥	٧٥	٠،٧٥
العمارة	٠،٣	٨٠	٠،٥

النور	غير معروف	غير معروف	غير معروف
توبة	١	١٨٠	١،٢٥
الرطاوي	٢	٢٠٠	١،٣
الشمال			
حمرين	٠،١	٦٠	٠،٥
خورمال	١	١٠٠	٢،٥
طقطق	غير معروف	١٢٠	٠،٥
جلابات	غير معروف	--	--
قمر	غير معروف	--	--
قرة شوك	غير معروف	--	--
خشم الأحمر	غير معروف	--	--
القيارة	غير معروف	١٧٠	٠،٥
القصب	غير معروف	--	--
نجمة	غير معروف	--	--
جاوان	غير معروف	--	--
الوسطي			
شرق بغداد	١١	٢٠٠	٠،٨
بلد	غير معروف	--	--
الأحدب	٠،٢	١٠٠	١،٣

ريج موتيت، عقود مشاركة الإنتاج: التنازل عن مصدر سيادة العراق، جدول (أ٣-١)، ص٣٩

(http://www.carbonweb.org/documents/crude_designs_arabic.pdf)

وطبقا لما يراه الخبراء فان كلا من حقول النفط بات يحتاج إلىٰ فحص وتقييم لرسم خطط تطوير وبرامج حفر جديدة. كما تحتاج منشآت ومعدات الحقول إلىٰ تبديل وصيانة واسعة وخصوصا في ما يتعلق بمعاملة الخام والغاز المرافق له وأنظمة الضخ. لقد فرضت العقوبات الاقتصادية نتائج مهمة في ما يتعلق بصناعة النفط العراقية حيث أصبح الدمار الناتج للبنىٰ الخاصة بالنفط أطول أجلا في طبيعته، مما أسفر عن أضرار لا يمكن تفاديها لحقول النفط وخسارة دائمة في قدرات الإنتاج والتصدير. وفي ظل غياب قطع الغيار والمعدات الكافية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) والمحاولات المستمرة لزيادة الإنتاج النفطي واصل العراق الإفراط في إنتاج النفط من الآبار من دون المحافظة الكافية على الضغط في البئر. نتج عن ذلك مستويات معينة لتدهور الإنتاج من عدد كبير من الآبار المنتجة وبسبب نقص وسائل إزالة المياه توقفت آبار كثيرة عن الإنتاج في الشمال والجنوب وتضررت حوالي ٢٠ في المائة من تلك الآبار على نحو يتعذر إصلاحه[١].

---

(١) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق- ليبيا- السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١، ص ١٠٠-١٠١.

وجدير بالذكر أن العديد من الشركات المشترية للنفط العراقي تحدثت في الآونة الأخيرة عن انخفاض نوعية خام كركوك. كما أن دراسة صادرة عن الأمم المتحدة قبل سنوات قد رسمت صورة قاتمة عن الأوضاع في جميع آبار النفط العراقية والتدهور الذي أصاب مخزوناتها وتخلف التقانة (التكنولوجيا) المستخدمة فيها[١].

إن كلفة الإنتاج في العراق هي الاوطأ في العالم وذلك بسبب وجود الحقول بالقرب من السواحل والتي تتميز بتكوين جيولوجي بسيط. وقد قامت وزارة النفط بإعداد خطط للأمدين المتوسط والبعيد لزيادة الطاقات الإنتاجية للنفط في العراق للوصول إلىٰ ٦ ملايين برميل يوميا أو بما يتجاوز هذه الكمية. والهدف المحدد لعام ٢٠٠٧ هو ٣،٥ مليون برميل يوميا. وتقدر كلفة إدامة الإنتاج وتطويره بحدود ٤ مليارات دولار. كما تستهدف خطة القطاع النفطي تحقيق زيادة في إنتاج الغاز ودعوة شركات أجنبية للمشاركة في تطوير حقول النفط والغاز بموجب عقود لمشاركة الإنتاج[٢].

---

(١) مجيد الهيتي، مساهمة في النقاش حول نفطنا، الثقافة الجديدة، العدد (٣٠٩)، حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، ص ٩.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الهيئة الإستراتيجية لإعادة الإعمار، إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧،حزيران ٢٠٠٥، ص ٢٠.

وفي ظل ظروف مثلى بضمنها خطوط النفط المارة عبر كل من سوريا والسعودية والمغلقة في الوقت الراهن أو أنها مستخدمة لأغراض أخرى، فان البنىٰ التحتية لقطاع النفط العراقي سيكون بإمكانها تصدير أكثر من ٦ مليون برميل يوميا (٢،٨ مليون برميل يوميا عن طريق الخليج، و ١،٦٥ عن طريق السعودية، و ١،٦ عن طريق تركيا و ٠،٣ مليون برميل عن طريق الأردن وسوريا)[١].

في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ منحت الشركة العامة للتنقيب عن النفط عقدا بقيمة ٤١٥ مليون دولار إلىٰ شركة أيفرس آسيا للهندسة التكنولوجية (شركة تركية) لتطوير حقل قبة خرمالة. ومن المتوقع زيادة الإنتاج من الحقل المذكور من ٣٥ ألف برميل يوميا إلىٰ ١٠٠ ألف برميل يوميا. والحقل النفطي الآخر في قائمة الحقول المرشحة للتطوير هو حقل مجنون الذي تم اكتشافه عام ١٩٧٥ والذي يحتوي على احتياطي يقدر ما بين (١١- ٣٠) مليار برميل، إن تطوير هذا الحقل يمكن أن يؤدي إلىٰ إنتاج ٤٥٠ ألف برميل يوميا خلال سنتين بكلفة (٤) مليارات دولار. والحقل الأخير لأعمال التطوير الكبيرة في الجنوب، هو حقل حلفاية الذي يحتوي على ٤،٥ مليار برميل. ففي شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، تم توقيع اتفاقية بين وزارة النفط العراقية ومجموعة شركات شل، BHP، بيلتون، ودجلة للنفط تهدف إلىٰ زيادة الإنتاج في

---

(١) المصدر السابق، ص ٢١.

الحقل المذكور. أما الحقول الصغيرة التي تقل احتياطاتها عن (٢) مليار برميل، فهي الأخرى كانت مثار اهتمام الشركات الأجنبية، وتشمل هذه الحقول كل من حقل الناصرية (أيني. ريبول، توبا، ONGC)، سونا تراك وبترو ميني)، حقل الرطاوي (شيل، بتروناس وكانوكي)، حقل الغراف (ماشسنمبورت وروزنيفتكاز اكسبورت)، حقل العمارة (بتر فيتنام)، ونور السورية. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٥ وقع العراق على مذكرات تفاهم مع ثلاثين شركة، تتضمن تدريب الكوادر العراقية والأعمال الاستشارية ودراسات عن المكامن النفطية[١].

يمتلك العراق احتياطيات نفطية هائلة تجعله يأتي في المرتبة الثانية من حيث الاحتياطيات بعد السعودية من بين البلدان التي تمتلك أكبر احتياطي مثبت. وطبقا لتقديرات حديثة فان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلىٰ ١١٢ مليار برميل، أي ما يعادل ١١ في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي[٢]. تتوزع هذه الاحتياطات على اثنتي عشرة محافظة عراقية، في حين تقع أكثر من ٦٠ في المائة منها في البصرة، وحوالي ١٠ في المائة في كركوك، أما الباقي فتتوزع على العمارة، بغداد، الناصرية، الموصل، اربيل، صلاح الدين، واسط، ديالىٰ، كربلاء والنجف.

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) مجيد الهيتي، المصدر السابق، ص ٨-٩ وكذلك انظر: سمير صارم، المصدر السابق.

ويقدر المختصون أن حجم الاحتياطي الثابت الذي يمكن استخراجه من الحقول المكتشفة والبالغة ٧٣ حقلا أكبر من ١٤٠ مليار برميل وفقا لما هو متوفر من إحصاءات ومعلومات ومعايير عالمية. وقد تطرق الخبير النفطي العراقي طارق شفيق بورقة عمل قدمها في جنيف في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ عن أنه في ما لو تم اعتماد أسلوب التوزيع الحجمي (Size Distribution) ونسب النجاح المختلفة لعمليات الاستكشاف، فان حجم الاحتياطيات المحتملة قد تصل ما بين ٢٨٠- ٣٦٠ مليار برميل في ١٤٣ – ١٨٣ تركيبا[١]. مع ملاحظة أن أرقام الاحتياطي النفطي المعتمد حاليا يعتمد على وسائل الاستخلاص المعتمدة في العراق فقط، ولم تأخذ بنظر الاعتبار التطورات التقانية المتقدمة منذ الثمانينات والى حد الآن، وان نسبا تتراوح بين ١٠-٣٥ في المائة لغالبية الحقول هو أمر ليس بغريب. في حين وصلت الأرقام في كثير من الدول النفطية إلى ٥٠-٧٠ في المائة[٢].

أما من حيث كلف الاستكشاف والتطوير، فانه وفقا إلى إحصائيات شركات النفط ذات الامتياز في العراق فإنها بلغت ٢٦ سنتا أمريكيا للبرميل كمعدل العمليات في العراق. أما كلف التطوير والتي تشمل كلف الآبار ومنشآت الإنتاج، فإنها قدرت بموجب

---

(١) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٧-١٢٨.

الدراسة نفسها بحوالي دولار واحد للبرميل الواحد كمعدل للمناطق الثلاث في العراق[١]. وجميع هذه الكلف هي الأقل في العالم على الإطلاق.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فان معدلات نمو احتياطياته تفوق مثيلاتها الخاصة باستهلاكه. وفي ظل الاحتمالات المستقبلية التي تؤكد توقع ارتفاع الاستهلاك العالمي من الغاز ومواكبة الإنتاج، وهو ما يعني استمرار المكاسب التي يحققها الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي[٢]. ويتوافر العراق على احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي يمكن أن تستغل الآن وفي المستقبل. لكن الاستثمارات في صناعة الغاز ما تزال تعاني من القصور الشديد.

---

(١) المصدر السابق، ص١٢٨.

(٢) برايت أوكوغو، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سوق نفطية متغيرة، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٣، ص ١٣.

النفط ومستقبل التنمية الاقتصادية

ينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ على أن العائدات النفطية (فضلا عن المال الذي تحتفظ به الأمم المتحدة في برنامج النفط مقابل الغذاء) يجب أن يودع في صندوق للتنمية، وأنه يجب استخدام هذا الصندوق لتسديد تكاليف إعادة البناء. ويهدف القرار إلىٰ تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي وإعادة بناء الاقتصاد وإصلاح البنية الأساسية العراقية، واستمرار نزع سلاح العراق وتسديد نفقات الإدارة المدنية العراقية ولأغراض أخرى يستفيد منها الشعب العراقي. وسيشرف على الصندوق مجلس دولي استشاري ورقابي سيضم ممثلين عن مؤسسات مالية دولية والأمم المتحدة[1]. ويخضع الإنفاق من صندوق التنمية لسيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا. لكنه يفتقر إلىٰ ضمانات لسير عمله بشفافية، إذ لا يوجد في القرار «نص يجيز إنشاء آلية للشكاوي أو إجراء من

(١) منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ٩٨.

هذا النوع حتىٰ يستطيع العراقيون الطعن في مشروعية مشاريع معينة أو كيفية إرساء العقود»[١].

يقدر البنك الدولي احتياجات العراق بمبلغ يصل إلىٰ ٥٥ مليار دولار خلال أربع سنوات لإعادة الخدمات العامة، وبضمنها ١،٦ مليار دولار للقطاع الصحي و ٦،٨ مليار دولار للمياه والمجاري و١٢ مليار دولار للكهرباء[٢]. واستنادا إلىٰ تقديرات كلفة إعادة البناء في أعقاب حرب الخليج الثانية فان كلفة إعادة البناء ستتراوح بين ٥٠–١٠٠ مليار دولار. شريطة القيام بإصلاحات بنيوية للاقتصاد العراقي. وسيكون احتياطي النفط الهائل غير قادر على توفير المال اللازم لإعادة البناء وإنعاش النمو الاقتصادي. إذ سيحتاج العراق إلىٰ دعم مالي ملموس من المجتمع الدولي. ولكي يحصل العراق على متوسط لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي يساوى ذلك الذي تحققه مصر أو إيران، وإذا كان نصف المخزون الرأسمالي يحتاج إلىٰ إعادة بناء، فهذا يعني ضمنا احتياجات إعمارية تبلغ ٨٠٠ دولار أمريكي للفرد الواحد[٣]، أو ما مجموعه ٢١،٥ مليار دولار.

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٠.

(٢) كاظم المقدادي، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٣) منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ١٠٤.

إذا ما افترضنا بان العراق سيتمكن من استعادة حصته السوقية وانه سيتمكن من إدامة الإنتاج والتصدير فانه سيتمكن من تحقيق إيرادات مالية مهمة في ظل توقعات الأسعار في حدود (٥٠) دولار للبرميل (خام كركوك). وفي ظل افتراض تقلص الفجوة الحتمية بين إيراداته واحتياجاته من العملات الأجنبية بفعل تعاون الدول الدائنة للعراق. فعلى الحكومة أن تسعى إلىٰ زيادة المستوردات وإعادة مبادرات التنمية بمستويات تتجاوز جهود إعادة الإعمار والبناء. وبخاصة وان عليها استهداف تقليص الفقر وإعادة تشغيل الاقتصاد مجددا وتنويع مصادر الدخل.

وطبقا لإستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٧) فقد قدرت الإيرادات الحكومية للسنوات الثلاث بحدود ٨٣،٨ مليار دولار (٢٣ مليار عام ٢٠٠٥ و ٢٨،٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ و ٣١،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧)، وتساهم إيرادات النفط الخام بـ ٩٠،٣ في المائة من مجموع الإيرادات العامة.

وهذا يعني إن تلك الإيرادات تقدر بحوالي ٧٦،٣ مليار دولار (٢٠،٨ و ٢٦،٣ و ٢٩،٢ مليار دولار على التوالي). وقد اعتمدت هذه التقديرات على إنتاج النفط الخام خلال عام ٢٠٠٥، والذي قدر بحدود ١،٥ و ١،٨ و ٢،٠ مليون برميل يوميا وبمعدل سعر ٣٨ و ٤٠ و ٤٩ دولار للبرميل للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧ على التوالي. وقد توصلت وزارة النفط إلىٰ هذه التقديرات بالاستناد إلىٰ فرضية أن حقول النفط الشمالية والجنوبية ستكون عاملة. وان صادرات

النفط خلال الأشهر السابقة على التقدير قد انخفضت إلىٰ ١،٤ مليون برميل والتي هي أوطأ بكثير من التخمينات الواردة في الموازنة وذلك بسبب غلق خطوط الأنابيب الشمالية[١].

وقريبا من التوقعات أعلاه فقد قدرت مؤسسة بروكنز (The Brookings Institution) إيرادات النفط من صادرات النفط الخام ما بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ بأكثر من ١٧٠،٥ مليار دولار. تصل أقصاها عام ٢٠١٠. (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (٧)

ميزان المدفوعات: الصادرات ٢٠٠٤-٢٠١٠ (مليون دولار)

السنوات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
	تقديرات	العائدات المتوقعة	التقديرات المتوقعة				
الصادرات الإجمالية	١٧،٧٨٢	١٩،٠١٦	٢٧،٢٧٣	٣١،٨٩٢	٣٦،٠٩٤	٣٨،١٢٨	٤٠،٦٠٠

---

(١) جمهورية العراق، المصدر السابق، ص ١٠- ١١.

		٠	٩	٦	٩	٨	٩
النفط الخام	١٧,٢٣٩	١٨,٤١	٢٦,٦٠	٢١,١٩	٢٥,٢٥	٢٧,٤٩	٢٩,٩٢
الصادرات الأخرى	٤٥٢	٦٠٦	٦٦٥	٦٩٨	٧٢٥	٦٢٧	٦٦٢
كنسبة من النفط في المائة	٩٧	٩٧	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨

Source\ The Brookings Institution, Iraq index: tracking variables of reconstruction & security in post-Saddam Iraq, July ٣١, ٢٠٠٦, P.٤٠

وهنا تبرز ضرورة تخصيص الموارد للتنمية، ومتىٰ ما نجحت عملية إعادة البناء في استقرار الاقتصاد الكلي لمرحلة يمكنه فيها استعادة بعض أشكال الإنفاق التنموي، وعندها يجب توفير الموارد لأغراض التنمية وتحقيق معدلات نمو عالية.

على الحكومة أن تعمل على تصفية تركة ثقيلة خلفها النظام السابق، وتتحمل أعباء السياسات الخاطئة ونتائج الحرب الأمريكية على الإرهاب التي تدور رحاها على ارض العراق منذ أكثر من ثلاث سنوات. وهو ما يحتاج لعقود قبل أن يتمكن العراق من إعادة مبادرته الاقتصادية، وتبديل مستقبل الاقتصاد المظلم.

أن تنويع الاقتصاد وتخفيض اعتماد العراق على النفط ليس ممكناً من ناحية واقعية في المستقبل القريب إلا انه ينبغي أن يكون ذلك أحد المبادئ الأساسية في التوجه المستقبلي للحكومة.

عادة ما تبنى توقعات النفط على ثلاثة مشاهد (سيناريوهات)، يفترض السيناريو المرتفع حدوث الحد الأعلى للمتغيرات المستقلة، في حين يفترض السيناريو المنخفض حدوث الحد الأدنى لتلك العوامل. في ما ينبني السيناريو المتوسط أو الاسترشادي (المرجعي) على افتراض القيم المتوسطة، لذا فهو يقع ضمن الاحتمالات المقبولة أثناء القيام بوضع التقديرات. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية IEA ارتفاع إنتاج النفط العراقي من مستواه الحالي لكي يتراوح بحلول عام ٢٠٢٥ إلى ٦،٦ مليون برميل بافتراض أن سعر النفط الخام عند مستوى متوسط هو ٣٥ دولار للبرميل. بينما سيدفع انخفاض السعر إلى (٢١) دولار للبرميل العراق إلى رفع الإنتاج إلى ٨،٦ مليون برميل. في حين يفترض المشهد الثالث ارتفاع الأسعار إلى (٤٨) دولار للبرميل فيصل الإنتاج إلى ٤ ملايين برميل. (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (٨)

تقديرات الطاقة الإنتاجية للعراق (مليار برميل يوميا)

	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
السيناريو المرجعي	٢٫٢×	٢٫٠×	٣٫٥	٤٫٢	٥٫٣	٦٫٦
سيناريو السعر المرتفع	٢٫٢	٢٫٠	٣٫١	٣٫١	٣٫٥	٤٫٠
سيناريو السعر المنخفض	٢٫٢	٢٫٠	٤٫٠	٥٫٧	٧٫١	٨٫٦

تقوم محاولة بناء المشاهد على افتراض ثلاثة أسعار، منخفض (٢١) دولار، متوسط أو مرجعي (٣٥) دولار، ومرتفع (٤٨) دولار للبرميل.

Source\ Energy International Administration, International Energy Outlook ٢٠٠٥, Julay ٢٠٠٥, Table E١-٣, P.١٦٥-١٦٧

إن ضمان بقاء القطاع النفطي حتىٰ بمستويات الإنتاج الحالية، فضلا عن زيادتها أو مضاعفتها في السنوات القادمة، بحاجة ماسة إلىٰ عملية واسعة من التحديث وإدخال التقانة الجديدة والأنظمة

الأكثر كفاءة في إدارة الإنتاج والاحتياطي النفطي. وثمة مشاهد عديدة ترصد المستقبل النفطي العراقي منها:

المشاهد المتفائلة: إن وفرة حقول النفط الغنية وإمكانية تطويرها وتحقيق زيادة في الإنتاج قد تصل إلىٰ ستة ملايين برميل يوميا، في ظل تلهف شركات النفط العالمية وحاجة العراق المتزايدة إلىٰ موارد النفط لتمويل إعادة الإعمار. تمثل كلها دوافع لزيادة الإنتاج وتعظيم الإيرادات. وينطوي هذا المشهد على قدر كبير من المبالغة، لان تحويل هذا المشهد إلىٰ واقع يحتاج إلىٰ مدة زمنية تتعدى بكثير حدود التوقعات المرسومة. كما يتجاهل هذا المشهد الحالة المزرية التي يعانيها القطاع النفطي وتعوق من قدرته على لعب دور القاطرة التي ستجر الاقتصاد العراقي.

المشاهد الأقل تفاؤلا: طبقا لهذه التوقعات فان العودة إلىٰ مستويات الإنتاج السائدة خلال الثمانينات يتطلب نحو سنة ونصف إلىٰ سنتين، وإنفاقا لا يقل عن ١٠ مليارات دولار. ويؤكد الخبراء على وجود الإمكانيات لدفع الطاقة الإنتاجية إلىٰ نحو ٦ ملايين برميل يوميا على المدى المتوسط، وحوالي ١٠ ملايين

برميل يوميا على المدى البعيد. غير أن ذلك يتطلب إنفاقا استثماريا يقدر بحوالي ٢٠ مليار دولار خلال المدة المقبلة[1].

المشاهد التشاؤمية: الذي يرى استحالة النهوض بالقطاع النفطي في ظل غياب الأمن والاستقرار واستمرار عمليات التخريب التي تطال منشآته وتهدد الإنتاج النفطي وتمهد لاحتمال حدوث أعمال تخريب كبيرة تلحق بالقطاع أضرارا فادحة.

---

(١) صالح ياسر، المصدر السابق، ص ٢٠.

١

مشكلة دعم المشتقات النفطية

كان وما يزال موضوع إعادة النظر بأسعار المشتقات النفطية أمراً حساساً، وبخاصة مع رسوخ فكرة أن العراق بلد غني بالنفط ومن حق المواطن الحصول على النفط بأسعار رمزية. وعلى ما يبدو أن سياسة التخفيف إن لم يكن الرفع الكامل للدعم قادم لا محالة فيها، وبخاصة بعد الاتفاق أواخر عام ٢٠٠٤ مع نادي باريس حول مديونية العراق، وربط ذلك أيضا مع برنامج للتصحيح الاقتصادي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستعتمد أثار ذلك على أساليب التطبيق، ولكن أن لا يكون بمعزل عن نظرة شاملة للاقتصاد العراقي والنظام المالي والنقدي[١]. وعلى الرغم من أن المنطق الاقتصادي يؤيد ضرورة تغليب اعتبارات الكفاءة وتحرير أسعار المشتقات النفطية في السوق المحلية، إلا إن الاعتبارات السياسية والاجتماعية تمنع من اتخاذ

---

(١) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص ١٦٠.

مثل هذا النوع من القرارات التي تكون لها نتائج سياسية تنعكس على استمرار الدعم الشعبي لأية حكومة.

جدول رقم (٩)

الدعم الحكومي لأسعار الوقود

الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥	(٢٤،٢) مليار دولار
الدعم المباشر لأسعار الوقود	٨،٨ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الدعم غير المباشر لأسعار الوقود	١٩،٥٣ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
مقدار الدعم الإجمالي	٢٨،٤١ في المائة

مكتب المفتش العام في: وزارة النفط، تقرير الشفافية الثاني: تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية، ص ٢

إن الدعم الكبير للمنتجات النفطية يمثل عائقا أمام تطوير القطاع النفطي، فالنفط الخام يجهز إلىٰ المصافي بسعر ٣٠٠ دينار للبرميل الواحد (حوالي ٢١ سنت) مقارنة بأسعار النفط في السوق الفورية والتي تزيد عن ٤٠ دولار للبرميل الواحد. وتتراوح الكميات المجهزة للمصافي ما بين ٥٠٠-٥٥٠ ألف برميل يوميا. وبموجب سعر النفط للبرميل الواحد المفترض في موازنة ٢٠٠٥ والبالغ ٢٦ دولار للبرميل، فان الإيرادات الضائعة تتراوح ما بين ٤،٧-٥،٢ مليار دولار سنويا. وبإضافة كلفة استيراد المشتقات النفطية البالغة ٢،٤ مليار دولار، فان مجموع الدعم سيتراوح ما بين

٧،١– ٧،٦ مليار دولار سنويا. وهو لا يشكل نزيفا لإيرادات الحكومة فقط، وإنما سيؤدي إلىٰ تثبيط الاستثمارات في الصناعات المتغذية. وبموجب اتفاقية المساعدات الطارئة لمرحلة ما بعد النزاعات مع صندوق النقد الدولي، فان الحكومة ملتزمة بزيادة الأسعار المحلية للمنتجات النفطية[١].

إن حل المشكلة المتعلقة بأسعار المنتجات النفطية، بحاجة إلىٰ تحليل معمق لجوانب مختلفة من المشكلة، كما يتطلب إعادة النظر بجميع الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لان إهمال أي منها سينعكس سلبا على الاقتصاد والسياسة والمجتمع في العراق، ويزيد من حدة المشكلات التي يعاني منها العراق. وبالنسبة للمقترح الذي رفعته وزارة النفط أوائل عام ٢٠٠٥ إلىٰ مجلس الوزراء والذي يتضمن إصدار تشريع بالسماح للقطاع الخاص بإنشاء مصافٍ أو استيراد مشتقات نفطية وبيعها في السوق المحلية بأسعار السوق مع تحديد كميات ما يجهز بالأسعار الرسمية من خلال قسائم تتيح لحامليها استخدام أو بيع تلك الكميات، على أن يتم العمل على رفع الأسعار الرسمية إلىٰ ما يقرب ثلثي مثيلاتها في السوق، وعلى أن تصبح بالمستوى نفسه خلال مدة سنة ونصف إلىٰ سنتين[٢]. فانه رغم الجوانب الايجابية الواضحة فيه فقد ينطوي

---

(١) جمهورية العراق، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٢) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص ١٥٣.

على بعض السلبيات، بسبب إهماله الجوانب الاجتماعية التي تنطوي على هذا النوع من الإجراءات، إذ يمكن أن يزيد الميول الاستهلاكية في الاقتصاد ويثبط الميول الإنتاجية والاستثمارية، كما يمكن أن يدفع باتجاه زيادة السكان مع شعور العائلات بأهمية العائد الذي يمكن أن يدره إنجاب أطفال جدد. وكل ذلك سينعكس سلبا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وحتىٰ السياسي، ويفرض على المدى الطويل تكاليف إضافية تتحملها الدولة للوفاء باحتياجات السكان المتنامية نتيجة ارتفاع الميل للاستهلاك، أو نتيجة زيادة السكان، أو كلا الأمرين معا.

وأعتقد أن الحل الأمثل لمشكلة دعم المشتقات النفطية يكمن عمليتين متوازيتين تقوم الاولىٰ على رفع تدريجي وبسيط في الاسعار مع رفع قيمة العملة العراقية (الدينار) لاستعادة توازن الأسعار، وهو أمر يمكن أن تكون له نتائج محمودة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويختصر الكثير من الإجراءات التي يتطلبها رفع الأسعار الاسمية للمشتقات في وقت يمكن أن تمتص معدلات التضخم الزيادة في السعر الاسمي.

١

خيارات لمستقبل النفط

طرحت خيارات عدة لمستقبل النفط في العراق، وعموما يمكن حصرها بأربعة خيارات رئيسة هي:

الخيار الأول: الخصخصة الكاملة: فهناك من ينادي بإيقاف سيطرة الدولة على الثروات النفطية وتحريرها من سيطرة الدولة، ودعوة شركات النفط الأجنبية والمؤسسات الاستثمارية إلى العمل بشكل أو بآخر على استلام مسؤولية الإدارة والإنتاج وتطوير الطاقات الإنتاجية في الصناعة الإستخراجية[1]. وعلى الرغم من بعض الخصخصة قد تمت منذ الربع الأخير من ثمانينيات القرن الماضي عندما قامت الحكومة بخصخصة جانب مهم من الصناعة النفطية في ما يتعلق بتوزيع المشتقات والسماح للقطاع الخاص ببناء وتشغيل محطات تعبئة الوقود. لكن الشيء الجديد ما تروج له بعض الشخصيات في وزارة النفط والتي تقوم على نموذج «عقود

---

(١) المصدر السابق، ص ١٦٥.

مشاركة الإنتاج» والتي ((يتفق خبراء النفط أن غرضها سياسي في المقام الأول: فهي من الناحية الشكلية تبقي ملكية احتياطات النفط بيد الدولة، في حين أنها عمليا تعطي شركات النفط، النتائج ذاتها مثل اتفاقيات الامتياز التي كانت قد حلت محلها.))[١] ومن المحتمل أن تؤدي هذه الصيغة إلىٰ إبرام عقود بشروط غير منصفة بالنسبة للعراق.

وجدير بالذكر أن الحكومة العراقية تبنت في منتصف التسعينات هذا النوع من الاستثمار ومن ثم توقيع اتفاقيات مع شركة **Lukoil** الروسية وبعض الشركات الأخرى كما سبق وأن أشرنا. وأثناء التحضير للحرب روجت الإدارة الأمريكية وشركات النفط الأمريكية لهذا النوع من الاتفاقيات في العراق ضمن مشروع «مستقبل العراق» الذي كان ضمن عملية التخطيط التي أقدمت عليها وزارة الخارجية قبل غزو العام ٢٠٠٣، وقد طورت الفكرة من قبل سلطة التحالف المؤقتة التي كان يرأسها بول بريمر و تبنى الفكرة أيضاً بعض أقطاب الحكومة الانتقالية[٢].

فيما يحاجج مناهضو هذا التوجه بأنه يعني إعادة تسليم النفط إلىٰ الشركات العالمية وضياع تضحيات التأميم وفرصة السيطرة على النفط. وأكثر من ذلك فان الاستثمار بصيغة عقود المشاركة

---

(١) كريج موتيت، المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ص ٤.

سيفرض على العراق خسائر تقع ما بين ٧٤ و ١٩٤ مليار دولار خلال مدة سريان تلك العقود بالنسبة للحقول الاثني عشر المزمع تقديمها للاستثمار بالمشاركة. وستتضمن تكاليف ستدفعها الحكومة مقابل رأس المال ستتراوح ما بين ٧٥ ٪ و ١١٩ ٪. كما انه يتضمن شروطا مجحفة بالنسبة للجانب العراقي. إذ عادة ما تستخدم عقود المشاركة في المناطق التي تتواجد فيها حقول نفط صغيرة حيث تكون تكاليف الإنتاج عالية واحتمالات اكتشاف النفط مشكوك فيها وبخاصة في المناطق البحرية[١]. لذا فان عقود مشاركة الإنتاج هي في الحقيقة إعادة تصميم جذرية لصناعة النفط العراقية، وخصخصتها، انطلاقا من سعي الولايات المتحدة وبريطانيا لتحقيق أمن الطاقة في سوق مضطرب وحاجة شركات النفط متعددة الجنسيات لحجز احتياطيات جديدة تؤمن لها النمو في المستقبل[٢].

لكن خيار الخصخصة يدفع باتجاه إثارة «مشاعر القومية النفطية» مما يترتب عليه نتائج سياسية وخيمة[٣]. مع ذلك يبقى إشراك القطاع الخاص أمراً ضرورياً في مجالات التسويق والتوزيع والتكرير. وينبغي العمل على تطوير قطاع خاص واسع ومتنوع

---

(١) المصدر السابق، ص ٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٥.

(٣) فالح عبد الجبار، عراق ما بعد الحرب: سباق من اجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم ١٢٠، مايو / أيار ٢٠٠٤، ص ١٢.

وقادر على النمو للتسويق والخدمات النفطية، يستطيع أن يكون أداة وصل بين النفط وبقية فروع الاقتصاد[١]. رغم ذلك كله، فانه من المشكوك في ظل أوضاع القطاع الخاص العراقي وطبيعة الظروف السياسية والأمنية في البلد أن يتمكن هذا القطاع من النهوض بالأعباء الجسيمة لتنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، وبخاصة وانه يحتاج إلىٰ حجم هائل من الاستثمارات، تتطلبها طبيعة الاستثمار النفطي نفسه. كما يبدو من المستبعد أن يتمكن القطاع الخاص العراقي من خلق شراكات منصفة مع رأس المال الأجنبي يمكنها أن تساهم في ردم فجوة الموارد المادية والفنية التي يحتاجها للاستثمار في قطاع النفط.

إن إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص يتطلب تقوية فاعلية أجهزة الرقابة والتفتيش، وبخاصة بعد الفساد والفوضى التي عمت خلال السنوات الأخيرة، واديا إلىٰ ازدهار غير مسبوق في تاريخ العراق للسوق السوداء[٢]. كما أنه وقد جاء مترافقاً مع انفتاح غير مسبوق على أسواق دول الجوار، يهدد بتدهور سيادة المستهلك، وانخراط القطاع الخاص العراقي في نشاطات لا تخدم المصلحة الوطنية عبر التحالف مع رأس المال الأجنبي.

الخيار الثاني: حل ألاسكا: الذي يقترح توزيع الثروة النفطية وبعض عوائده على الشعب العراقي، الذي يصبح بالتالي صاحب

---

(١) مجلة الحكمة، الثروة النفطية العراقية والتنمية الاقتصادية والتحول إلىٰ الديمقراطية، الحكمة (بغداد: بيت الحكمة)، العدد (٤٠)، تموز/ يوليو ٢٠٠٥، ص ٥.

(٢) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص ١٦١.

أسهم في الثروة النفطية. وهو أكثر الخيارات جاذبية، إذ انه سينقل العراق من مجتمع تشتري فيه الحكومة الولاء بتوزيع المنافع إلىٰ مجتمع من حملة الأسهم يمول حكومته (من خلال دفع الضرائب على الدخل والأسهم) ويجعلها مسئولة أمامه. وكأصحاب أسهم يمكن للعراقيين من مختلف الأعراق والمذاهب والأديان أن يتمتعوا جميعا بحصة متساوية من موارد بلادهم، ويمكن أن تشارك الحكومة المركزية والحكومات الكردية المحلية في حصيلة الضرائب المولدة من خلال هذه الترتيبات. وقد يلقى هذا الحل قبول قطاع كبير ممن يعانون من البطالة. وقد يوسع هذا الخيار من نطاق المشاركة الاقتصادية ويوفر أساسا قويا للتحول إلىٰ الديمقراطية[1]. ويمثل هذا الحل نوعا من «الريعية الشعبية» بدلا من الريعية النخبوية التي سادت خلال العقود الماضية، حيث يمكن أن تساهم عملية التريبع الشعبي بتوسيع قاعدة المشاركة.

الخيار الثالث: التجربة النرويجية: التي تقوم على نموذج صندوق النفط تديره مؤسسة فرعية تابعة للبنك المركزي النرويجي، ويستخدم الصندوق للفصل بين إيرادات النفط والإيرادات والنفقات العامة غير النفطية. ويعتبر الصندوق أداة شفافة تسمح للحكومة والشعب بالاطلاع الدائم على حجم العجز غير النفطي وعلى المبالغ المقترضة، أو المعاد توظيفها في حالة تحقيق فائض في

---

(١) فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص ١٢.

الموازنة العامة لتنمية الثروة التي يمتلكها البلد. ويكمن مصدر القوة في الصندوق النرويجي في أنه جزء من نظام حكم ديمقراطي متسق[١] ومستقر. ويشير أنصار هذا الخيار إلىٰ وجوب أن تكون إدارة الصرف من أموال الصندوق مستقلة عن الحكومة القائمة. فيما يقترح آخرون، أن تعمل السلطات النفطية على التقليل من تعرض البلد لمخاطر تقلب أسعار النفط من خلال صيغ لتحويل عواقب مثل هذه التقلبات إلىٰ عاتق شركات النفط المتعاقد معها[٢]. وتؤيد المجموعة الدولية للازمات هذا الخيار إذ ترى وجوب إعطاء اعتبار جدي لإنشاء صندوق خاص منعزل عن الميزانية الوطنية العامة، بحيث تكون هياكله الإدارية مستقلة بذاتها إلىٰ حد كبير عن صنع القرار السياسي اليومي[٣].

إن تطبيق التجربة النرويجية أو في آلاسكا أو غيرهما أمر يحتاج إلىٰ دراسات وتمحيص لمراحل نموهما وأسس تطبيقهما على كلا البلدين اللذين تختلف أنظمتهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن حال العراق، وبالتالي يجب عدم التفكير بمثل هذه

---

(١) مجلة الحكمة، المصدر السابق، ص ١٢.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، إعادة إعمار العراق، المصدر السابق، ص ٢١.

التجارب إلا بعد سنوات من الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق، والعمل على اعتماد نهج متدرج يهدف إلىٰ الوصول لما هو أفضل لمصلحة الشعب العراقي"[١].

الخيار الرابع: إخضاع تخصيص إيرادات النفط للسلطة التشريعية بدلا من السلطة التنفيذية: وذلك للحد من الميول الاستبدادية الناشئة عن الاستقلال المالي الذي توفره إيرادات النفط للحكومة عادة. وهو أمر يمكن أن تكون له آثار سلبية على إدارة القطاع النفطي وإخضاعه للتجاذبات السياسية. لكن ينبغي أن تمر جميع إيرادات النفط ومدفوعاته ذات الصلة بميزانية الحكومة الاتحادية، وأن تكون تحت إشراف مجلس النواب.

الحاجة إلى قرار سياسي جريء

يعتبر النفط القوة الاقتصادية والسياسية الرئيسة في العراق، فمن الناحية الاقتصادية يعتبر النفط أداة تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار، بينما يشكل من الناحية السياسية أداة لفرض نظام تسلطي وفرض هيمنة الدولة وإضفاء الطابع الشخصي على مؤسسات الدولة. إن الوصف الشائع للدولة في العراق هو أنها «دولة ريعية» تعمل على تخصيص الريع النفطي واستخدامه كأداة سياسية للاسترضاء السياسي. فلا غرابة أن يحتل الجدل حول

---

(١) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص ١٦٥.

عائدات النفط مكان الصدارة في الأوساط السياسية والاجتماعية والأكاديمية ولكل منها أغراضه من وراء النقاش.

نصت المادة (١١١) من الدستور على أن «النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات» وهنا توكيد لا يقبل الشك على أحقية جميع العراقيين بهذين الموردين المهمين. وأشركت المادة (١١٢) إدارة النفط والغاز بالحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، فقد نصت «أولا: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانيا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار»[1] وتعتبر هاتان المادتان من المواد الخلافية بين الفرقاء السياسيين، فهما تعكسان صياغة

---

(١) جمهورية العراق، دستور جمهورية العراق، الطبعة الثانية، نيسان/ ابريل ٢٠٠٦، المادتان (١١١) و (١١٢).

المظلوم أكثر مما تعكس صياغة المشاركة والتعاون التي تنطوي عليها الدساتير في العادة. وانه يمكن التوصل إلىٰ صياغة بديلة تتقوَّم على مبادئ المشاركة والتعاون والمواطنة وعدم التمييز.

وتشير مجموعة الأزمات الدولية إلىٰ تبني الأكراد للصياغة، ولتفسير خاص للمادة (١١٢) إذ يرى سيفين دزه ئي مدير مكتب العلاقات الدولية في الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارزاني أنه في حالة كركوك فإن الإنتاج من الحقول المعروفة حالياً وغير المستثمرة سوف يقع ضمن السيطرة الحصرية لإقليم كردستان بعد ضم كركوك الذي يلي استفتاء ٢٠٠٧"[١]. وربما نكون أحوج إلىٰ الشروع في إجراء نقاش علني حول طريقة إدارة إيرادات النفط، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من البلدان المنتجة للنفط وماضي العراق"[٢].

إن إعادة هيكلة القطاع النفطي ودمج شركات النفط الوطنية بشركة واحدة هو أمر جاري في الوقت الحاضر، وتخطط وزارة النفط إلىٰ اعتماد سياسات وممارسات تتسم بالوضوح والشفافية

---

(١) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، تفكيك العراق: عملية دستورية تتعثر، إيجاز كرايسز جروب للشرق الأوسط رقم (١٩)، ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، ص٩.

(٢) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، إعادة إعمار العراق، المصدر السابق، ص٢١.

والقبـول لغـرض اجتـذاب المـستثمرين الأجانـب. وان إتبـاع إستراتيجية لترويج المشاركة بين شـركات الـنفط والغـاز العراقيـة والشركات العراقية سوف يكون أمرا مهمـا للوصـول إلىٰ مـصادر التمويل للحصول على رؤوس الأموال اللازمة لإجراء التوسـعات وإعادة تأهيل الصناعة النفطية[١].

وتثور حاليا مناقشات حادة حول مسودة قانون النفط والغاز العراقي[٢] الذي أعلن في منتصف آذار/ مارس من العـام الجـاري، ويتكون القانون من (٤٣) مادة موزعة على سبعة فصول، إضـافة إلىٰ أربعة ملاحق. ويستمر في عكس أجـواء التـوتر الـتي رافقـت صياغة الدستور، مثلما يعكس وجهة نظر كرديـة[٣] تـذهب بعيـدا

---

(١) جمهورية العراق، المصدر السابق، ص٢١.

(٢) اعد القانون لجنة مكونة من: ثامر الغضبان، فاروق القاسم وطارق شفيق وهـم خـبراء نفط مشهود لهم بالكفاءة والخبرة. وقد عدلت الصياغة أكثر من مرة، وظهرت إلىٰ العلن حتىٰ وقت إعداد هذه الدراسة صيغتان منه، الأولىٰ منتصف شهر كانون الثاني الماضـي والثانية منتصف شباط.

(٣) رغم ذلك فقد رفض أشتي هوراني وزير نفط إقليم كردستان أثناء ندوة عقدت في دبي نظمها البرلمان العراقي في دبي بالإمارات العربية بدعوة من مجلس الأعمال العراقي لمناقشة مسودة القانون واعتبر النسخة المعدلة المطروحة للمناقشة مخالفة للدستور، وقال ((أن الأكراد سيتابعون العمل بموجب العقود التي أبرموها سابقاً. ودعا الوزير

بالتمسك بالرؤية الفيدرالية في التعامل مع النصوص القانونية والدستورية، كما أن الأكراد يبدون أكثر تلهفا واستعجالا للتعاقد مع الشركات الأجنبية[١]. كما أنه ينطوي على حل توفيقي للرؤى المتعارضة حول مستقبل النفط العراقي، فهو يتضمن قدرا مجهولا من الخصخصة يرتبط بطبيعة العقود التي ستبرم مع الأفراد أو الشركات. وبالمثل يتضمن صيغة معدلة من الحل النروجي، من خلال تأسيس «صندوق الموارد النفطية» لإيداع إيرادات[٢] النفط

الكردي إلى رمي المسودة الجديدة «في سلة النفايات» متهماً إياها بأنها «بعثية وقومية» بسبب تشديدها على مركزية القرار النفطي، وتضمنّها قرار إعادة تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية))

الأكراد يعتبرون مشروع قانون النفط والغاز العراقي بعثياً، CNN العربية، (١٩/٤/٢٠٠٧) (http://arabic.cnn.com/).

(١) في حزيران/ يونيو وقعت حكومة إقليم كردستان على اتفاق مع شركة (D.N.O) النرويجية، وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ مع شركة كيه للبترول للقيام بدراسات عن حقل طقطق، ثم مع شركة تركية، وفي نيسان/ ابريل ٢٠٠٧ مع شركة دانة للغاز الإماراتية.

(٢) يخلط القانون بين مفهوم الإيرادات والواردات، ففي الوقت الذي تشير فيه الأولى إلى المبالغ المالية التي تترتب على بيع النفط وهي المعنية في القانون ولكنها غائبة عن موضع استعمالها فيه، تشير الواردات إلى الاستيرادات من السلع والخدمات من خارج البلد وهو التعبير الذي يستخدمه القانون للإشارة إلى الموارد المالية.

فيه. إلىٰ جانب هذا الصندوق هناك صندوق آخر هو صندوق المستقبل الذي تودع فيه نسبة من الإيرادات النفطية[١].

جدول رقم (١٠)

مضامين الملاحق الأربعة لمسودة قانون النفط والغاز

الملحق رقم (١)	الحقول المنتجة	(٢٧) حقل: منها: مجنون، نهر عمر، طوبا، غرب القرنة، الحلفايا، بلد وكركوك (خرمالة) وتكريت
الملحق رقم (٢)	الحقول غير المنتجة القريبة من عقد الإنتاج	(٢٥) حقل: أهمها الرطاوي في البصرة
الملحق رقم (٣)	الحقول غير المنتجة البعيدة عن عقد الإنتاج	(٢٦) حقل: الأحدب، الغراف، حقل الناصرية، وحقل الرافدين، قمر في محافظة ديالىٰ، وحقل طقطق في محافظة اربيل، وحقلي جلابات وخشم الأحمر، وحقل عطاس الغازي[١].
الملحق رقم (٤)	الرقع الاستكشافية	(٦٥) رقعة في مختلف أنحاء العراق

وهو الحقل الذي اكتشف مؤخراً في الأنبار.

---

(١) مسودة قانون النفط والغاز العراقي، المادة (١١).

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى الملاحق.

تتضارب الآراء حول القانون فقد وصفه عبد الهادي الحساني عضو مجلس النواب ومسؤول ملف الطاقة في البرلمان العراق أثناء حديثه في الندوة التي عقدت في لندن (١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٧) بأنه «قنبلة موقوتة ستسبب خسارة اقتصادية كبيرة للشعب العراقي في حالة حدوثها». فيما يجادل بعض ممن ناقشوا هذا القانون أنه يحوي عدداً من الايجابيات ينبغي الاستفادة منها، كما أنه ينطوي على عيوب وثغرات ينبغي الالتفات إليها، لكنه في الإجمال طبقا لوزير النفط العراقي الأسبق إبراهيم بحر العلوم خطوة متقدمة إلى الأمام[١]. واعتبر آخرون أن تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية للقيام بالسياسة النفطية للحكومة أمر إيجابي بحد ذاته، بعدما منحها القانون الوسائل والأدوات الكفيلة للقيام بعملها[٢]. وهو أمر لا يمكن التسليم به، لان مثل هذه الشركة لا تعدو أن تكون بيروقراطية بديلة تمتاز بأنها ((قابضة مملوكة بالكامل من قبل حكومة جمهورية العراق...... ترتبط بها كل من شركة نفط الجنوب وشركة نفط العراق))[٣]

---

(١) محاضرة ألقاها السيد إبراهيم بحر العلوم في غرفة تجارة النجف الأشرف، في ٩ نيسان/ ابريل ٢٠٠٧.

(٢) مسودة قانون النفط والغاز العراقي، المادة (٦).

(٣) المصدر السابق نفسه.

وعموما يمكن القول إن القانون يتضمن عدداً من الثغرات ينبغي للصياغة النهائية أن تتجاوزها، وبخاصة في المواد التي تنطوي على مقولات عمومية وغير محددة ويمكن حملها وتفسيرها بمعان مختلفة. لكن الأخطر هو نوعية العقود التي ستبرم في ظل هذا القانون، ووزارة النفط تبدو أكثر تحمسا لنمط عقود مشاركة الإنتاج التي تنطوي على مضامين خطيرة بالنسبة لمستقبل النفط والغاز في العراق. وتنطوي على خسارة كبيرة لا مبرر لتقديمها هبةً مجانية للشركات الأجنبية.

الحاجة إلى سياسة نفطية بديلة

تُقيِّد الظروف الحالية الحكومة العراقية في وضع وتنفيذ إستراتيجية لتطوير الصناعة النفطية، كما أن قيودا أخرى تتعلق بكفاءة الحكومة لاستخدام الموارد المتاحة. من المحتمل أن يؤدي تركيز العراق على إعادة إعمار البلاد إلىٰ زيادة نصيبه[١] من الصادرات النفطية. لكن العراق لن يكون قادرا، خصوصا في المستقبل المنظور، من تحقيق زيادة مهمة في الإنتاج.

إن الاعتقاد بأن الثروة النفطية العراقية ستكفي على المدى القريب لتغطية احتياجات المجتمع والاقتصاد في مرحلة ما بعد صدام، لأن الحقول النفطية المستغلة ستحتاج إلىٰ مبالغ كبيرة من الاستثمارات والإصلاحات قبل أن تستطيع استئناف الإنتاج الكامل. وربما يحتاج العراق إلىٰ ما يقرب من ثلاث سنوات للعودة إلىٰ مستوى الإنتاج السابق للعام ١٩٩٠ وستتطلب هذه العملية تكاليف إضافية قد تتجاوز الخمسة مليارات دولار، إضافة إلىٰ ما

يقرب ثلاثة مليارات دولار لتغطية نفقات التشغيل السنوية[١].
وتأسيسا على ذلك فانه لا بد من وضع سياسة نفطية وطنية يمكن من خلالها حشد الجهود والموارد. ويقترح جعفر عبد الغني إطارين للسياسة النفطية الوطنية: أحدهما قصير الأجل، والآخر طويل الأجل. الأول قد يمتد بين أربعة وخمسة أعوام، ويعتمد على التوجه لتعبئة كافة الموارد المالية والاقتصادية والبشرية وفقا لبرنامج مكثف لانتشال العراق من أزمته الحالية، ومن التركة الثقيلة التي كبلّه بها النظام السابق، والدمار الواسع الذي أضافته العمليات العسكرية الأمريكية - البريطانية. وتكون المهام إعادة الإعمار والإيفاء بالتزامات العراق الخارجية. وهو ما يقتضي التوسع إلى أقصى حد ممكن في إنتاج وتصدير النفط مستفيدين قدر الإمكان من الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الخارجية لتأمين أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، وتوجيهها حصرا لعملية الإعمار الاقتصادي والاجتماعي الداخلي. وذلك من أجل تأمين القدرة على إعادة البناء والتجديد الذاتي للاقتصاد العراقي.

أما الإطار الثاني للسياسة النفطية، فيتوجه نحو تصحيح التركيبة الداخلية لمكونات الدخل القومي وبناء اقتصاد متوازن

---

(١) انظر: منظمة العفو الدولية، العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، المستقبل العربي، السنة (٢٦)، العدد(٢٩٤)، آب/ أغسطس، ٢٠٠٣، ص ٩٧.

يبتعد بالتدرج عن الاعتماد على الموارد النفطية وينحو باتجاه تنويع قاعدة الإنتاج المادي والخدمي للاقتصاد العراقي لكي تستجيب لحاجات الطلب الداخلي والخارجي بإنتاجية وكفاءة عاليتين. ويجري العمل في هذه المرحلة على تقليص الاعتماد على الموارد النفطية والتركيز على تنمية الموارد الاقتصادية والمالية البديلة. إذ لا بد من إيجاد موارد بديلة لرفد الميزانية العامة للدولة من مصادر الضرائب والرسوم والإيرادات من المؤسسات العامة المختلفة والتقليص المتعمد والتدريجي في الاعتماد على الموارد النفطية في تمويل الميزانية. ويتوجب على السلطة الوطنية الالتزام الصارم بمبدأ تخصيص الموارد النفطية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية حصراً، وعدم الانجرار وراء التخصيصات الجانبية في هذا المجال أو ذاك لأهداف سياسية ومناطقية خاصة.

الخاتمة والتوصيات

إن الاستعراض السابق يشير إلى أهمية دور النفط في صياغة المشهد الاقتصادي في العراق، لذا فان الإدارة الكفوءة لهذا القطاع، وتعظيم إيراداته، وتخصيصها على نحو أمثل، كلها تشكل مفتاحا لوضع حلول مهمة للمشكلات المتعلقة بهذا الشريان الذي يمد المجتمع والاقتصاد والدولة في العراق بأسباب البقاء والاستمرار.

إن تطوير هذا القطاع وزيادة حجم الاستثمارات فيه تعد شروطا أساسية لتحقيق هذه الأهداف، لكن يبقى الأمر رهين بسياسة اقتصادية عقلانية، وإدارة شفافة، واعتماد المعايير المهنية والتكنوقراطية بعيداً عن الاعتبارات السياسية في التعامل مع قضية النفط في البلد.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن أن نضع عددا من التوصيات:

يجب أن تبقى ملكية وإدارة النفط تحت إشراف الحكومة الاتحادية.

اعتماد خطط مدروسة لمعالجة مشكلات الصناعة النفطية وفق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى، تأخذ بنظر الاعتبار واقع

الصناعة النفطية وحاجات الاقتصاد العراقي وان تبنىٰ هذه الإستراتيجية على أسس سليمة تقوم على: مسوحات جيولوجية حديثة لتقييم المكامن والحقول؛ تقييم شامل لمنشآت الإنتاج والخزن والنقل؛ حفر آبار جديدة، استصلاح الآبار النفطية؛ استكمال إصلاح المنشآت النفطية المتضررة؛ ووضع أجهزة للقياس والعد عند منافذ التصدير.

عقلنة الإنتاج العراقي في حدود التي تسهم في الحفاظ على ديمومة هذا المورد الطبيعي النافذ، وتجنب الوقوع في فخ الاندفاع غير العقلاني في زيادة الإنتاج قبل انجاز دراسات للتثبت من وضع المكامن وسلامة إنتاجها بطاقات مثلى.

تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع النفطي، وفي ما يخص قانون النفط والغاز فانه ينبغي عدم استعجال إقراره، وإخضاعه للنقاش العلني داخل العراق.

حل مشكلة العقود التي أبرمت إبان النظام السابق لتحقيق أغراض سياسية، على قاعدة إعادة التفاوض مع تلك الشركات وتعديل الشروط التي تتضمن إجحافا بالحقوق العراقية.

اجتذاب الاستثمار الأجنبي لتوفير رؤوس الأموال والخبرات الفنية لتطوير وتأهيل قطاع النفط، على أساس تجنب إبرام عقود مشاركة الإنتاج، واعتماد صيغ أقل تكلفة واقل ضررا بالمصالح الوطنية.

تأهيل كوادر قطاع النفط ودعم برامج التدريب ودعم القدرات.

العمل على تنويع الاقتصاد وزيادة الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي. وذلك لتخفيف الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي، وتقليص حجم البطالة وتشجيع النمو وزيادة نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي.

تقييم المكامن وتوفير معدات المراقبة والقياس، وتعجيل عمليات استصلاح آبار النفط.

العمل وفق برنامج إنتاج رشيد يتماشى مع واقع المكامن والخراب الذي نالها خلال عقود سوء الإدارة السابقة على أن يستهدف هذا البرنامج إعادة الإنتاجية المفقودة من تلك المكامن.

محاربة الفساد المتفشي في قطاع النفط والذي باتت تديره مافيات خطيرة وعصابات مرتبطة ببعض الشخصيات الحكومية والحزبية.

في ما يخص المصافي وصناعة التكرير:

تحديث المصافي القائمة وزيادة نسبة التحويل فيها لإنتاج المنتجات الخفيفة، وتقليل فائض زيت الوقود.

إعادة إعمار مصافي البصرة وبيجي والتفكير جديا ببناء مصافي جديدة وإحياء مشروع مصفى المسيب.

تحسين نوعية المشتقات المنتجة محليا وتحسين ظروف إنتاجها بما يخدم حماية البيئة.

إعادة إعمار وحدات إنتاج الدهون.

استكمال شبكة نقل المنتجات النفطية.

في ما يخص صناعة الغاز فانه ينبغي إعادة إعمار منشآت تصنيع الغاز المصاحب لاستيعاب كامل الغاز، وإصلاح منشآت كبس وتصنيع وخزن وتصدير الغاز لتقليل الخسائر الناجمة عن استهلاك المشتقات النفطية الأخرى.

العمل على تحسين موقع العراق في داخل الأوبك وتعزيز تعاونه مع أعضائها بما يمكنه من استعادة حصته في السوق دون الدخول في صراعات جانبية تهدد المنظمة واستقرار الأسعار.

دور دول أوبك الخليجية

في سوق النفط العالمية وإمكاناتها

مع إشارة إلى النفط العراقي

تأليف

هيثم عبد الله سلمان
جامعة البصرة
مدرس

احمد صدام عبد الصاحب
جامعة البصرة
مدرس مساعد

ملخص

لا تزال صناعة النفط في دول أوبك الخليجية تلعب دوراً بارزاً في ميدان الطاقة العالمية بفضل توافر الاحتياطيات الهائلة التي تقدر بأكثر من (٦٥٪) من الاحتياطي العالمي، فضلاً عن انخفاض تكاليف الإنتاج.

لقد تصاعد استهلاك النفط عالمياً من (١٠) ملايين برميل يومياً عام ١٩٥٠ إلىٰ (٧٥)مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٣ نتيجة للنمو الاقتصادي العام في الدول المتقدمة والدول النامية حديثة التصنيع، ومن المتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلىٰ (١٠٧) مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٥ حسب دراسات مراكز أبحاث الطاقة العالمية المتخصصة.

وفي هذه الظروف تواجه الصناعة النفطية في دول أوبك الخليجية عدداً من التحديات تتمثل في المنافسة المحتملة من دول خارج منظمة أوبك في ضوء السياسة النفطية الأمريكية الجديدة قُبيل وقوع هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، فضلاً عن سياسة

الاستهلاك التي يمكن أن تتبعها الولايات المتحدة والتي تمتص أكثر من ربع استهلاك العالم من النفط.

وعلى هذا الأساس لا بدَ من الاستعداد لزيادة الطاقة الإنتاجية التشغيلية في المستقبل لمواجهة هذه التحديات وتلبية الطلب العالمي المتوقع.

أولا: النفط في ميزان الطاقة العالمي

نتناول في هذه الفقرة الطلب والعرض على النفط والعوامل المؤثرة عليهما مع التركيز على التطورات التكنولوجية في مجال النفط.

أ- الطلب العالمي على النفط

يحتل النفط المركز الرئيس بين مصادر الطاقة الأخرى بلا شك، إذ ان حوالي (٩٠٪) من النفط في العالم يستخدم كوقود لتوليد الطاقة، والنسبة الباقية تستخدم كمادة أولية في الصناعة مثل الصناعات البتر وكيماوية[1].

ويتأثر موقف الطلب على النفط بعدة عوامل أهمها معدل النمو الاقتصادي العالمي (سنأتي إليه لاحقاً) وسياسات الدول المستهلكة المؤثرة عكسياً على الطلب مثل فرض الضرائب على

---

(١) احمد رجب، دور النفط العراقي في الأسواق العالمية للنفط، من موقع الانترنت: http://www.althakfaaljadeda.com/٣١١/ahmad-rajab.htm

استهلاك المنتجات النفطية أو رفع مستوى أسعار هذه المنتجات لتأمين عوائد للخزانة العامة أو رغبة في الحد من الاعتماد على النفط الخارجي، كما يتأثر بالدعم الذي تقدمه تلك الدول لتطوير مصادر الطاقة البديلة والهادف إلىٰ تقليل كمية النفط اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج القومي الإجمالي أي زيادة كفاءة استخدام النفط.

ويشير خبراء النفط إلىٰ أن هذا المصدر سيبقى المصدر الرئيس لحوالي (١٠٠) سنة قادمة علىٰ الأرجح ينافسه الغاز الطبيعي بنسبة اقل. ففي الوقت الحاضر على الرغم من التقدم في التكنولوجيا فلا يتوقع ان يستبدل النفط (والغاز الطبيعي) بصورة كبيرة في أنواع الوقود المستعملة مثل الطاقة الضوئية للشمس والحرارة العليا للشمس ووقود الهيدروجين، والنفط بصورة خاصة سيضل حسب ما هو متوقع الوقود السائد في قطاع النقل حيث لا توجد في الوقت الحاضر أنواع بديلة قابلة للمنافسة اقتصادياً.

وتقدر مصادر[١] منظمة الأوبك إن معدل نمو الطلب العالمي على النفط سيكون حوالي (١،٧٪) سنوياً للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، وبذلك يتوقع ان يزداد الطلب على هذه المادة من حوالي (٧٧) مليون برميل يومياً لعام ٢٠٠٢ ليصبح حوالي (٨٠) مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٥ وحوالي (٩٠) مليون برميل يومياً لعام ٢٠١٠ وحوالي (١٠٧) مليون برميل يومياً لعام ٢٠٢٠، ويتوقع ان يكون

---

(١) المصدر نفسه.

الطلب في الدول النامية بأكثر من (٥٠٪) من تلك الزيادات وبالأخص في الصين والهند والدول الآسيوية الأخرى.

وختاماً لهذه الفقرة يتبين أنَّ احتمالات النمو القوي للطلب على النفط هي الأغلب على مستوى العالم، وعلى الدول الخليجية في أوبك ان تكون مستعدة لتلبية هذه الاحتياجات ومواجهة المنافسة المحتملة من خارج أوبك في السوق الدولية.

ب- العرض العالمي للنفط

هناك عوامل متعددة ومتشابكة تؤثر في العرض العالمي للنفط في مقدمتها مستوى أسعار النفط وأسعار مصادر الطاقة البديلة الأخرى، كما تؤثر أيضاً سياسات الدول المستهلكة خصوصاً في مجال دعم عمليات الاستكشاف والتطوير في بلدانها فضلاً عن دور التقدم التكنولوجي في ظروف تحرير تجارة السلع والخدمات الذي دفع الىٰ استغلال المناطق النفطية الصعبة مثل المياه العميقة، والعامل الأخير هو طبيعة حركة الخزين في الدول المستهلكة للنفط.

وتعتبر دول أوبك الخليجية من المصادر المهمة للعرض العالمي للنفط، والتي تحتل أهمية كبيرة بالمقارنة مع دول من خارج أوبك.

وسنركز في هذه الفقرة على عامل التقدم التكنولوجي في الوقت الحاضر، فبسبب تطبيق عمليات الخصخصة وتحرير القوانين وانخفاض الضرائب وانفتاح قطاع عمليات الإنتاج الأولية التي تشمل التنقيب والحفر والاستخراج في العديد من الدول بعد ان كان مغلقاً في وجه الشركات العالمية، فمن المحتمل انخفاض تكاليف

التنقيب والتطوير في الدول المنفتحة عالمياً وبالتالي هناك احتمالات توسع إنتاج النفط خارج أوبك، إذ تشير دراسة[١] نفطية أعدتها مؤسسة جولدمان زاكس في نيويورك للفترة ١٩٩١-١٩٩٤ حول تكلفة الاكتشاف والتطوير لـ (١٦) شركة كبرى متكاملة، إذ أثبتت هذه الدراسة ان التكلفة الإجمالية للاكتشاف والتطوير لهذه الشركات انخفضت خلال هذه السنوات الثلاث من (٦،٤٣) دولاراً لكل برميل مكافئ النفط[×] أي بنسبة (٣٥٪)، إذ يرجع هذا الانخفاض الىٰ الىٰ التحسينات التي أدخلت على وسائل الحفر الأفقي التي تحقق وفراً في التكاليف حيث يتيح التقدم التكنولوجي التوسع في إنتاج النفط من نفس الاحتياطي الموجود حيث نسبة الاستخراج من النفط المكتشف في المكمن (Oil in Place) تتزايد بتحسن طرق الإنتاج، كما ان تطور أسلوب الحفر العمودي للطبقات الحاملة للنفط تؤدي إلىٰ زيادة الاحتياطي المؤكد وبالتالي فأن التقنيات المتطورة تتيح إمكانية زيادة العرض العالمي مستقبلاً لمواجهة متطلبات السوق النفطية[٢].

---

(١)خليل حماد ، الطاقة في الخليج .. تحديات وتهديدات ، مكتبة الحرمين للإعلام الإسلامي، من موقع الانترنت:

http://www.alharamain.co.uk/text/kotob/kotoba.htm

(٢) عدنان الجنابي ، الأسواق العالمية للنفط ، من موقع الانترنت:

ومن هنا ان التغير الهام الذي أحدثته التطورات التكنولوجية هو انها حققت ارباحاً في المراحل الإنتاجية الأولىٰ والمعتمدة بالأساس على بقاء التكلفة عند مستوى معين، و ما أمكن تحقيقه بفضل هذه التطورات. ويعتبر تطوير مناطق الحقول النفطية البحرية من أوضح الأمثلة على تأثير التكنولوجيا، ففي بداية الستينات كان الإنتاج ضئيلاً جداً في هذه المناطق ثم ارتفع إلىٰ ما يقرب ثلث الإنتاج النفطي العالمي لعام ١٩٩٥[١] حيث أتاحت التكنولوجيا استخراج النفط من الآبار الموجودة في قاع البحر والتي يصل عمق المياه فيها إلىٰ ١٠٠٠ متر.

النفط في دول أوبك الخليجية

نتناول في هذه الفقرة وضع النفط الخليجي لدول أوبك من حيث الطاقات الإنتاجية الحالية وتطورات الأسعار كما سيتم التطرق إلىٰ الاحتياطي المؤكد والأسلوب الأمثل لاستثمار هذا الاحتياطي مستقبلاً.

أ- الطاقات الإنتاجية والأسعار

تتصدر دول أوبك الخليجية الحصة الأكبر من الإنتاج في المنطقة كما هو معروف، وقد احتلت الصادرات النفطية لهذه الدول

---

http://www.althakafaaljdeda.com/٣١١/٣.adnan-aljanabi.htm

(١) خليل حماد ، مصدر سابق.

ما نسبته (٤٤٪)، (١٥٪)، (١٢٪)، (١٢٪)، (٥٪)، (٥٪) كل من السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات وقطر على الترتيب[١].

حيث تتصدر السعودية دول أوبك (ودول العالم كله) كونها أكبر منتج ومصدر للنفط بكمية تتراوح في المتوسط بين (٧،٥-٨) ملايين برميل يومياً، إذ تمثل هذه الكمية (١٠،٥٪) من اجمالي الطلب العالمي على النفط، فيما تعد إيران ثاني اكبر منتج للنفط في منظمة الأوبك بكمية تتراوح بين (٣،٥-٣،٧) مليون برميل يومياً[٢].

وقد وصل الإنتاج العالمي من النفط لعام ٢٠٠٢ إلى (٧٢،٨) مليون برميل يومياً إذ تنتج دول أوبك الخليجية الستة (١٧،٧) مليون برميل يومياً لنفس العام وتمثل ما نسبته (٢٤،٣٪) من الإنتاج العالمي[٣].

وتتوقف قدرة الدول الخليجية في المحافظة على قدراتها الإنتاجية الفعلية أو زيادتها على كمية النفط المتوفرة، ونسبة استهلاك الحقول القائمة، والاستثمارات الموجودة، وسنركز هنا

---

(١) سمير صارم ، انه النفط يا (...) ، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٣ ،ص٥٠.

(٢) المصدر نفسه ، ص٥١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٢.

على العامل الثالث حيث إن زيادة النشاطات الاستكشافية لغرض زيادة الطاقات الإنتاجية تتطلب مشاركة الشركات الأجنبية للمحافظة على إنتاج الحقول الموجودة واكتشاف حقوق جديدة لما تتمتع به هذه الشركات من قدرات تكنولوجية ومالية وإدارية......الخ، إذ ان كمية النفط في مكمنه محدودة وبالتالي فأن الآبار القائمة ستشهد هبوطاً في إنتاجها في حالة عدم مشاركة الشركات الأجنبية وهنا لا بدَ من الحذر في نوع المشاركة، وهذا ما سنتناوله لاحقاً.

إن استحواذ دول أوبك الخليجية على ربع الإنتاج النفطي العالمي تقريباً يشير إلىٰ القوة والفعالية التي يتمتع بها النفط في اقتصادات دول المنطقة وبالتالي أهمية استقرار السوق النفطية بما يحول دون انهيار الأسعار إلىٰ مستويات تضر باقتصاداتها كونها تعتمد على العائدات النفطية في توفير حوالي (٨٠-٩٠٪) من صادراتها الإجمالية وحوالي (٧٥٪) من إيراداتها العامة، وهذا لا يعني العمل على رفع الأسعار إلىٰ مستويات تضر بالنمو الاقتصادي العالمي في ظل أهمية النفط الإستراتيجية الاساسية للدول الصناعية خصوصاً، ومن هنا يعتبر التنسيق الاقتصادي النفطي امراً ضرورياً لاستقرار الأسعار بما لا يضر بالدول المنتجة والمستهلكة معاً، فعندما انهارت أسعار النفط عام ١٩٩٨ وما سببته من خسائر للدول المنتجة كان الدور الفاعل للسعودية وإيران في إعادة الاستقرار إلىٰ الأسعار عند المستوى الذي يحقق

المصالح المشتركة لكلا الطرفين والذي يتراوح بين (٢٢-٢٨) دولاراً للبرميل الواحد من خلال اتفاق دول أوبك على إجراء عدة تخفيضات كان آخرها في آذار عام ١٩٩٩ بمقدار (١،٧) مليون برميل يومياً[1].

ومما سبق ذكره يتبين أن الأسعار المتدنية ليست في مصلحة المنتجين والمستهلكين وذلك بسبب الضرر الذي سيلحق بالمنتجين من أوبك لانخفاض العائدات النفطية وما يترتب على ذلك من عجز في الميزانية العامة وانخفاض معدلات النمو، كما إن ارتفاع الأسعار هو ايضاً في غير صالح الطرفين لأن مصلحتهم تتمثل في استقرارها عند مستويات مقبولة عالمياً، ويعود ذلك إلىٰ ان ارتفاع الأسعار سيؤدي إلىٰ زيادة الإنتاج من خارج دول أوبك إذ يصبح الاستثمار في مناطق الإنتاج الأكثر تكلفة مثل روسيا وكندا مجدياً اقتصادياً مما يؤدي بالأخير إلىٰ زيادة الإمدادات للدول المستهلكة وتخفيض الأسعار، كما يؤثر ارتفاع الأسعار سلبياً على النمو الاقتصادي العالمي بسبب ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات ومن ثم انخفاض الاستثمار بشكل عام وبالتالي تباطوء نمو الطلب على الطاقة عموماً وفي مقدمتها النفط فضلاً عن تشجيع المصادر

---

(١) انظر في ذلك: حميد الجميلي، أوبك ومواجهة النظام البترولي العالمي الجديد، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد(٣٧٥)، كانون الأول ،٢٠٠١ ،ص١٥.

البديلة للنفط (الفحم والغاز) إذ تؤدي الزيادة في أسعار النفط الىٰ اعتمادٍ اكبر على المصادر البديلة مما يعني انخفاضاً في حصة النفط في ميزان الطاقة العالمي حيث تتأثر بالأخير اقتصادات دول أوبك موضوع بحثنا.

ب - الاحتياطيات المؤكدة وشكل الاستثمار

يحتوي الخليج العربي على أكثر من (٦٥٪) من الاحتياطي النفطي العالمي ويساهم بأكثر من (٣٥٪) من الإنتاج النفطي العالمي، وتحتل السعودية المركز الأول حيث يقدر الاحتياطي النفطي فيها بـ (٢٦١) مليار برميل[١] من النفط، أي أكثر من ربع المخزون العالمي، وتأتي إيران بالمركز الثاني إذ يقدر الاحتياطي فيها بـ (١٣١)[٢] مليار برميل حسب تقديرات شركة برتش بتروليوم دافعة بالعراق الىٰ المركز الثالث الذي يبلغ الاحتياطي النفطي فيه

---

(١) رونالد نيومان، الأهمية العالمية للخليج العربي، مجلس الشؤون العالمية، أوهايو، كانون الأول، ٢٠٠٠، من موقع شبكة الانترنت:

http://www.usinfo.state.gov/arabic/mena/١٢٢٠nwmn.htm

(٢) جابر احمد، الرؤية الأمريكية لمنابع النفط والغاز في إيران، مركز دراسات الأهواز، من موقع الانترنت:

http://www.ahwazstudies.org/arabic/A٧-new.oil.htm

(١١٢) مليار برميل[1]، ويأتي هذا التطور اثر اكتشاف حقل نفطي كبير في منطقة خوزستان عام ١٩٩٩ يسمى حقل (ياد اوران) والذي سيبدأ الاستثمار الفعلي فيه عام ٢٠٠٧ حيث يقدر الاحتياطي النفطي لهذا الحقل بـ (١٦) مليار برميل من النفط[2].

ثم تأتي الإمارات بالمركز الرابع حيث يقدر الاحتياطي النفطي فيها بـ (٩٨) مليار برميل[3]، وفي المركز الخامس الكويت إذ يقدر الاحتياطي النفطي فيها بـ (٩٥،٥) مليار برميل لعام ٢٠٠١ ثم دولة قطر التي يقدر احتياطيها بـ (٤٠) مليار برميل[4] لنفس العام حيث تحتل المركز السادس ضمن دول أوبك في الخليج. وفيما يخص شكل الاستثمار النفطي فقد كثرت الدعوات الىٰ خصخصة قطاع النفط عن طريق فصل قطاع النفط عن سيطرة الدولة، وذلك عن طريق نقل شؤون استكشاف وانتاج وتكرير وتسويق النفط من مسؤولية الوزارة الىٰ شركة تعمل على أسس تجارية وتخضع

---

(١) خليل حماد ، مصدر سابق.

(٢) جابر احمد ، مصدر سابق.

(٣) جريدة البيان الإماراتية، الصفحة الاقتصادية، في ١٩٩٩/١٠/٣١، من موقع شبكة الانترنت:

http://www.albayan.co.ae/albayan/١٩٩٩/١٠/٣١/eqt/٣.htm

(٤) سمير صارم ، مصدر سابق ، ص٤٩.

للضرائب مثل باقي الشركات، على ان يتم تخصيص جزء من هذه الشركة من خلال بيع أسهمها في البورصات العالمية مما يدفع بشركات النفط العالمية إلىٰ التنافس على شراء هذه الأسهم ليدخلوا كمساهمين ويجلبوا معهم الخبرة الإدارية والتكنولوجيا المتقدمة والمنافذ التسويقية ورأس المال للقيام بما يلزم لاستغلال الاحتياطي النفطي وبالتالي توسيع الطاقات الإنتاجية[1].

ويُفهم من هذا الاقتراح القيام ببيع مسبق لحصة من احتياطي النفط لمستثمر أجنبي إذ ستكون هذه الشركة مالكة لجميع ما هو متوفر من احتياطيات نفطية سواء في الحاضر أو في المستقبل وهو أساس موجودات الشركة، ومن ذلك فمن الصعب خصخصة أو بيع الاحتياطيات النفطية لصعوبة تسعير وتقدير قيمة النفط المستخرج بشكل دقيق بعكس الشركات العادية مثل الفنادق والمطاعم التي يمكن تقدير قيمتها السوقية بدقة، وقد لاحظنا في الصفحات السابقة من البحث انه باكتشاف حقل نفطي واحد في منطقة خوزستان ارتفع الاحتياطي النفطي الإيراني إلىٰ المرتبة الثانية بعدما كان في المرتبة الثالثة، كما ان ملكية الاحتياطي لا تقتصر على الجيل الحالي وإنما هناك حصة للأجيال القادمة ويضاف الىٰ ذلك إن الاستثمار في القطاع النفطي بهذه الطريقة يعني تقليص نفوذ

---

(١) جميل طاهر، تعقيبات حول ورقة عمل "مستقبل قطاع النفط العراقي"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، ٢٠٠٤، ص١٥.

الحكومة على قطاع النفط المصدر الرئيس للإيرادات الخليجية، حيث سيكون للشركات الأجنبية تأثيراً كبيراً على قرارات الإنتاج والتسعير في ضوء التطورات الحاصلة في موازين العرض والطلب في أسواق النفط العالمية حتىٰ وان لم تملك أغلبية أسهم شركات النفط، ولا ننسى هنا إن هذا الشكل من الاستثمار يتعارض مع مبادئ منظمة أوبك مما يؤدي الىٰ تهميشها، وبالتالي يمكن ان يصلح هذا الاقتراح لدول نفطية خارج منظمة أوبك ترغب بزيادة حصتها في السوق الدولية.

ومن هنا لا يعني عدم السماح بهذا النوع من الاستثمار الانعزال وعدم الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وخاصة لدى الشركات النفطية الكبرى الأمريكية والبريطانية والفرنسية، إذ يمكن ان يكون الاستثمار عن طريق عقود المقاولة وحتىٰ محاصصة الإنتاج ذات الأمد المحدود الذي ينتهي بسداد الكلفة وهذه المرونة ضرورية للارتقاء بمستوى القطاع النفطي وبالتالي تحويل فائض الإيرادات النفطية لتمويل الاستثمارات في فروع الاقتصاد الأخرى للبلدان المنتجة لتحقيق مستوى نمو معين.

ويرى الباحثون ان الطريقة المثلى للاستثمار في القطاع النفطي في دول أوبك الخليجية هو ان يبقى النفط مملوكاً بالكامل للدولة بينما تقوم شركة (أو شركات) أجنبية باكتشافه وتطويره على مسؤولياتها الكاملة وتتولىٰ الإنفاق على المشروع مقابل حصولها على حصة من الإنتاج خلال فترة العقد، وفي هذه الحالة

تبقى الدولة مالكة للنفط وتحصل من الشركات على ريع اقتصادي وتكنولوجيا وخبرة متقدمة لا سيما وان الكثير من الشركات ترغب بالاستثمار في الدول الخليجية لمزايا النفط في هذه المنطقة مثل وفرة الكميات وانخفاض تكلفة الإنتاج والتطوير، ومن ذلك ليس هناك صعوبة في الحصول على المستثمرين ولا داعي في ذلك لبيع الاحتياطي النفطي.

العوامل المؤثرة في سوق النفط الخليجي

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في سوق النفط الخليجي الى شطرين، عوامل اقتصادية تتعلق بنمو الاقتصاد على المستوى العالمي وأخرى مرتبطة بمستوى الطلب الآسيوي على النفط الخليجي، وعوامل سياسية لها اثر ملموس حاضراً ومستقبلاً تتركز بالسياسة النفطية الأمريكية الجديدة اثر أحداث ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١.

العوامل الاقتصادية

أ ـ مستوى الاقتصاد العالمي:ـ إن لنمو الاقتصاد العالمي وسوق النفط علاقة طردية كما هو معروف،إذ تنعكس أي تطورات في الدول المتقدمة ايجاباً في الطلب على النفط في الدول المنتجة لتلبية متطلبات الصناعة ومن ثم التجارة في تلك الدول، ومما زاد من معدل نمو الاقتصاد العالمي إبتداءً من العقد الأخير في القرن الماضي تحرير التجارة نتيجة لظروف العولمة وقواعد الانضمام

إلىٰ منظمـة التجـارة العالميـة WTO، إذ ترتـب علـى كـل هـذه التطورات الدولية توسع المنافذ التسويقية للسلع وازديادها من الدول المتقدمة (المنتجة) إلىٰ الدول النامية (المستهلكة) وعلى هـذا الأساس يزداد الطلب على النفط لزيـادة الإنتـاج وتلبيـة الطلـب المتزايد من الدول النامية، وهذا ما يستدعي رفـع مـستوى الطاقـة الإنتاجية خدمة لوضع التجارة الدولية المعولمة، إذ تتطلب كل هـذه المتغيرات النفط مصدر الطاقة الرئيس لهذه الصناعات، ولدور النفط الخليجي عالمياً تتـأثر بلـدان هـذه المنطقـة بـصورة اكـبر بهـذه التطورات الايجابية.

وكذلك في حالة ضعف مـستوى الاقتـصاد العـالمي سـتكون الصورة معكوسة تماماً عما ذُكر في أعلاه، فمـثلاً في عـامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ تميز الطلب على النفط الخليجـي بالـضعف العـام لـضعف مستوى الاقتصاد العالمي مما دفع دول الأوبك إلىٰ الحد من عرضها من النفط وذلك لدعم الأسعار، ففي عام ٢٠٠١ قررت هذه الدول في اجتماع منظمة أوبك تخفـيض العـرض النفطـي ثـلاث مـرات متتابعة بحيث وصل التخفيض إلىٰ (٥،٣) مليـون برميـل يوميـاً[١] ونتيجة لذلك انخفضت معدلات النمو العـام لبلـدان الخلـيج للعـام

---

(١)مركز الخليج للدراسات ، التقرير الاقتـصادي الخليجـي لعـامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ، مـن موقع شبكة الانترنت:

http://www.alkhaleej.ae/study-center/report-economy.html

المذكور إذ يرجع ذلك بالأصل إلىٰ انخفاض الطلب على النفط لضعف الاقتصاد العالمي.

ب ـ الطلب الآسيوي على النفط الخليجي:ـ يرجع النمو الاقتصادي السريع في الدول الآسيوية أساساً الىٰ زيادة الاستثمارات خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي بعد ان اجتذبت هذه الدول رؤوس أموال محلية وأجنبية بفضل ما تملكه من عمالة رخيصة ومدربة إلىٰ جانب كثرة عدد السكان التي تساعد على إقامة الأسواق الكبيرة في المستقبل، ومن البديهي ان زيادة الاستثمارات تساعد على مضاعفة النمو الاقتصادي وتوسعه على المدى البعيد كنتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ومن هنا يقترن النمو الاقتصادي دائماً بزيادة في النشاط الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل مما يزيد الطلب على النفط بطرق عديدة، ففي القطاع الصناعي يتطلب ارتفاع مستويات الإنتاج زيادة استخدام الطاقة التي تمثل مستلزمات الإنتاج، وفي القطاع المنزلي مثلاً ينجم عن زيادة الدخل التحول من الأنواع التقليدية للطاقة مثل الفحم إلىٰ النفط، كذلك في مجال النقل نجد ان زيادة عدد المركبات يؤدي الىٰ زيادة استهلاك النفط أو مشتقاته، وهكذا يزداد الطلب على النفط مع ازدياد النمو الاقتصادي.

تستورد الدول الآسيوية (٧٣٪)[1] من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج العربي لحاجة هذه الدول الى النفط واستنزاف احتياطي النفط فيها وبالتالي قلة الإمدادات على المستوى المحلي والإقليمي، مما يؤشر ذلك في اتجاه الطلب الآسيوي الى الزيادة بصورة اكبر في العقود المقبلة لوجود القيود على إنتاج النفط في الدول الآسيوية والمتمثلة بالاتي[2]:

١- ارتفاع تكلفة الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية الأساسية للنفط.

٢- هناك مشكلات في نقل الطاقة مع تزايد احتمالات الكوارث البيئية.

فضلاً عن الفجوة الآخذة في الاتساع بين العرض والطلب في آسيا، مما ستكون هناك فرصاً اكبر للمصدرين الخليجيين لتلبية النمو الاقتصادي السريع وسد الفجوة النفطية الموجودة، ومن ذلك فان العوامل أعلاه تشير الى تزايد نسبة النفط المستورد مستقبلاً من دول أوبك الخليجية.

---

(١) علي الزكري ، مستقبل نفط الخليج بعد احتلال العراق ، المؤتمر السنوي التاسع للطاقة ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣ ، من موقع شبكة الانترنت:

http://www.ppsc.info/mainpages/arabic/lect.con/p٦.htm

(٢) خليل حماد ، مصدر سابق.

العوامل السياسية والتحديات النفطية

أ- أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١

أثرت أحداث ١١ سبتمبر في نيويورك على سوق النفط العالمي من خلال أربعة محاور أولهما تأثير تلك الأحداث على تسريع الركود الاقتصادي الأمريكي وانعكاساته عالمياً في انخفاض الطلب على النفط والمتزامن مع زيادة في العرض النفطي من دول خارج منظمة أوبك بمعدل (٧٠٠) ألف برميل يومياً[١] إذ دفع هذا الظرف دول أوبك إلى إجراء تخفيضات متتالية على إنتاجها -كما تمت الإشارة- لاستيعاب الانخفاض في الطلب والزيادة في المعروض من خارج أوبك، والمحور الثاني هو التأثير المباشر في حركة النقل الجوي الأمريكي والعالمي وتأثير ذلك في الطلب على وقود الطائرات، أما المحور الثالث فيرتبط أثره بحالة عدم اليقين التي صاحبت تلك الإحداث مع عمليات الإعداد العسكري للحرب على أفغانستان، والمحور الرابع يتعلق بمسألة أمن الإمدادات النفطية من منطقة الخليج وانعكاسات ذلك على شعور المخططين للنفط في الدول المتقدمة.

ويرتبط المحوران الأول والثاني بالأجل القصير وتأثير تلك الأحداث في الطلب على النفط أما المحوران الثالث والرابع

---

(١) انظر في ذلك: مركز الخليج للدراسات، مصدر سابق.

فيرتبطان بالأجل الطويل وسيكون لهما انعكاسات على المنطقة ربما لسنوات طويلة، إذ ان موضوع الاستقرار السياسي للمنطقة وجدوى الاعتماد على نفطها يأخذ الصدارة في اهتمامات متخذي القرار في الولايات المتحدة خصوصاً وفي الغرب عموماً، هذا الاهتمام دفع الولايات المتحدة ومن حالفها إلىٰ تدخلات عسكرية ابتدأت بأفغانستان وبعدها العراق والمسيرة الأمريكية ما زالت مستمرة في هذه المنطقة الغنية المبتلية بالحروب، فضلاً عن التلويح بسياسة نفطية جديدة لا يعرف بعد مدى تأثيرها مستقبلاً، وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرة اللاحقة.

ب- السياسة النفطية الأمريكية الجديدة

من المعروف ان النفط ركيزة العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الخليجية حيث الخزان الأكبر من الاحتياطي النفطي في العالم والذي يتوقع إلا ينضب قبل (١٠٠) سنة فيما قد ينضب الاحتياط الآخر في العالم بعد (٢٥) سنة.

(تهدف السياسة النفطية الأمريكية الجديدة إلىٰ توسعة وتنويع الإمدادات النفطية في خطة شاملة بعيدة الأمد هدفها جعل الولايات المتحدة أكثر أمانا من ناحية الطاقة ولدعم النمو العالمي والديمقراطية والاستقرار) ![١].

---

(١) كولن.ل.باول ، التحديات التي تواجه امن الطاقة ، نشرة واشنطن ، وزارة الخارجية الأمريكية ، من موقع الانترنت:

ومن الواضح ان هذه الخطة ستعمل على زيادة الاستيراد النفطي من الخليج العربي فضلاً عن دول من خارج أوبك لتنويع الإمدادات إذ إنها حيوية لمصالح الولايات المتحدة والأسباب معروفة حيث ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي ولكون المنطقة الخليجية في المرتبة الأولىٰ من ناحية الإنتاج اليومي، ومن ذلك المصلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة تتطلب استقرار إنتاج النفط الخليجي، لأن الحجم الكبير من الصادرات النفطية الخليجية يساهم في إبقاء أسعار النفط العالمية مستقرة نسبياً وهذا بالتأكيد ينعكس فوائد على الاقتصاد الأمريكي المعتمد على النفط.

تحصل الولايات المتحدة في الوقت الحاضر على (٥٣٪) من حاجاتها النفطية من مصادر خارجية ويتوقع ان ترتفع النسبة إلىٰ (٦٢٪) بحلول عام ٢٠٢٠ [١] إذ تفسر هذه النسبة زيادة الاستهلاك الأمريكي من النفط وتناقص الإنتاج المحلي فيها بصورة مستمرة، وهذا ما دعى الولايات المتحدة إلىٰ اعتماد مسألة الزيادة والتنويع في امدادت النفط في خطتها النفطية الجديدة – القديمة والتي تبين إنها لا تخلو من التدخلات العسكرية حيث ان أفغانستان والعراق

---

http://www.usinfo.state.gov/ar/archive/٢٠٠٤/Aug/١٩-٣٣٨٥٤٢.html

(١) سحر بعاصيري ، السياسات النفطية العالمية والمشهد الجديد للصراع ، جريدة النهار اللبنانية ، في ٣١/آذار/٢٠٠٢ ، من موقع الانترنت:

http://www.bintjbeil.com/articles/ar/٠٢٠٣٣١-baasiri.html

واقع ملموس لأهداف الخطة، ومن الجدير بالذكر إن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر كان أول من وضع هذه الخطة عام ١٩٨٠ وقد استخدمت مرات عديدة، ففي الحرب العراقية الإيرانية رفعت ناقلات النفط الكويتية إعلاماً أمريكية بناءً على طلب من الحكومة الكويتية[١] لحمايتها من هجمات الزوارق الإيرانية، وكذلك استخدمت القوات الأمريكية لإخراج الجيش العراقي من الكويت وقبل عامين تقريباً استخدمت هذه القوات لإخراج صدام حسين من السلطة والبقاء في العراق، ولا تزال هذه السياسة فعالة ولا يمكن الخلاص منها.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار السياسة النفطية الجديدة سلاحاً ذا حدين إذ يجب التعامل معها (شئنا أم أبينا) بحكمة وواقعية، ذلك ان حالة رفض السياسة الجديدة من قِبل دول أوبك الخليجية (افتراضاً) يعني ان الولايات المتحدة ستركز جهودها النفطية في المستقبل في استثمارات نفطية في دول خارج أوبك وبالتالي رفع مستوى أسعار النفط لتغطية تكاليف الإنتاج المرتفعة في تلك المناطق، وهذا ما ينعكس سلباً على الاقتصادات الخليجية خصوصاً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لاعتبارات تتعلق بارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة وبالتالي ارتفاع فاتورة استيرادات الدول الخليجية ومع انخفاض الصادرات

---

(١) المصدر نفسه.

النفطية مما سيؤدي إلىٰ خلق حالة من العجز في موازين هذه الدول.

والحالة الثانية، وهي الحالة الواقعية فهي قبول "الخطة او التماشي معها"، وهنا يتطلب الأمر زيادة معدلات الإنتاج النفطي في دول الخليج مما يحتاج ذلك إلىٰ دخول شركات استثمارية نفطية إلىٰ المنطقة، وفي هذه الحالة تعتمد المسألة على سياسة حكومات دول أوبك في المنطقة وعلى مخططيها المتخصصين في المجال النفطي لاعتماد النمط الاستثماري الصحيح والمناسب والذي أشار له الباحثين مسبقاً حيث يعتبر من وجهة نظرهما الأسلوب الاستثماري الأمثل.

النفط في العراق

تميزَ النفط العراقي بميزات اقتصادية والتي أصبحت أسبابا لاحتلال العراق في خطة أمريكية للتفرد باستثمارات نفطية مستقبلية.

أ- مميزات النفط العراقي: وهي كالآتي:

١- الاحتياطيات الضخمة

كما تمت الإشارة يحتوي العراق على (١١٢) مليار برميل من النفط الاحتياطي المؤكد، وهو ما يمثل (١١٪) من الاحتياطي النفطي العالمي المقدر بـ (١٠٨٧) مليار برميل، ويتوقع الخبراء ان يحتوي العراق على أضعاف هذه الكمية المؤكدة لأنه لم يجرِ تقويم

للحقول النفطية العراقية منذُ أن تم تأميم الصناعة النفطية عام ١٩٧٢، وقد قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ان تصل الاحتياطيات النفطية غير المؤكدة في العراق إلىٰ (٤٠٠) مليار برميل، إذ ان حقل "القرنة الغربي" لوحده يحتوي على (١٠٠) مليار من الاحتياطي غير المؤكد. كما يشير الخبراء ان لدى العراق أكثر من (٥٢٦) بئراً نفطياً لم يكتشف منها سوى (١٢٥) بئراً فقط[١]، وهو ما يعني ان الحديث عن الاحتياطيات غير المؤكدة صحيح، ولذا فقد يصبح العراق الملبي الرئيس للاحتياجات العالمية المتزايدة من النفط خلال العقود المقبلة.

٢- التكلفة الإنتاجية المنخفضة

تشير التقارير [٢] [٢٥] إلىٰ ان تكاليف استخراج النفط العراقي تعد الأدنى على مستوى العالم، إذ يعود سبب ذلك إلىٰ قرب النفط العراقي من سطح الأرض وبمعدلات تدفق متزايدة ومتسارعة نتيجة للتضخم النفطي الموجود بهِ، كما ان أكثر من ثلث الاحتياطيات الحالية تبعد عن الأرض بمقدار (٦٠٠) متر فقط.

وتؤكد العديد من شركات النفط الغربية انه يمكن استخراج برميل النفط العراقي بما لا يتجاوز (١،٥) دولاراً امريكياً، بينما قد تصل تكلفة استخراج البرميل الواحد في أماكن أخرى إلىٰ أكثر

---

(١) خليل حماد ، مصدر سابق.

(٢) انظر في ذلك : احمد رجب ، مصدر سابق.

من (١٠) دولار،فعلى سبيل المثال تصل تكلفة استخراج البرميل في بحر الشمال إلىٰ مابين (١٢-١٦) دولاراً وتصل في حقول تكساس والحقول الكندية إلىٰ (٢٠) دولاراً [(١)] [(٢٦)] وبالتالي فعندما تنخفض أسعار النفط إلىٰ اقل من (٢٠) دولار للبرميل الواحد فأن حقول أمريكا الشمالية لا تحقق أرباحاً تُذكر، عكس ما يمكن ان تحققه آبار النفط في العراق،إذ أنها مربحة جداً مهما انخفضت الأسعار.

٣- العائدات الممتازة:

تلعب العائدات المقدرة للنفط العراقي دوراً هاماً في جذب الشركات الاستثمارية إليه ويمكن توقع العائدات الاقتصادية للنفط العراقي من خلال حساب سعر برميل النفط على أساس (٢٥) دولار كمعدل وبافتراض ان العراق به ما يقرب من (٢٥٠) مليار برميل من النفط المؤكد وغير المؤكد على الأقل، وهذا يعني تحقيق ما يقرب من (٣،١٢٥) تريليون دولار كعائدات إجمالية، وبافتراض ان تكلفة إنتاج البرميل هي (١،٥) دولار يصبح الربح الإجمالي (٢،٩٣٧) تريليون دولار وبافتراض تقاسم الإرباح بين الحكومة والشركات الاستثمارية خلال فترة العقد ولنفترض (٥٠) عام، تصبح مكاسب الشركة في العام ما يعادل (٢٩) مليار دولار، وهي عائدات ليست بقليلة.

---

(١) المصدر نفسه.

الأسباب النفطية لاحتلال العراق

هناك أسباب نفطية مباشرة وأخرى غير مباشرة تقف وراء الإصرار الأمريكي للحرب على العراق واحتلاله وهي كما يلي:

أولاً:- الأسباب المباشرة

١- إشباع الاحتياجات النفطية الأمريكية، إذ ان الولايات المتحدة تستهلك يومياً (٢٥٪) من الإنتاج العالمي للنفط.

٢-تحقيق مصالح الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية حيث تسيطر على سوق النفط خمس شركات عالمية كبرى منها شركتان أمريكيتان هما اكسون موبيل وشيفرون تكساس، واثنان بريطانيتان هما بريتش بتروليوم وشل الملكية، وواحدة فرنسية هي شركة توتال، وتعتبر شركة اكسون موبيل الأكبر على مستوى العالم ككل، ومن الجدير بالذكر ان الشركات الأمريكية كانت تملك حوالي ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي العراقي قبل تأميمه عام ١٩٧٢ حيث تحولت الشراكة بعدها إلى الشركات الروسية والفرنسية.

ومن هنا إن السيطرة الأمريكية والبريطانية على النفط العراقي بواسطة هذه الشركات يتيح فرصاً استثمارية كبيرة لها وتجعل العراق يدفع جزءاً من تكاليف احتلاله من عائدات النفط.

ثانياً: الأسباب غير المباشرة:ـ وتتلخص بالاتي:

١- كثرت التصريحات في وسائل الإعلام بعد انتهاء الحرب على العراق في ٩/نيسان/٢٠٠٣ حول خروج العراق من منظمة أوبك بحجة زيادة الإنتاج النفطي لأغراض الاعمار وتنمية العراق، واذا ما حصل هذا مستقبلاً فهذا يعني بلا شك السعي الى تهميش دور منظمة أوبك التي كثيراً ما تشكل عقبة أمام الولايات المتحدة، نظراً لانفرادها بتحديد أسعار النفط العالمية، ولذلك ان توقعات خروج العراق من أوبك يعني السيطرة الأمريكية على (١١٪) من الاحتياطيات العالمية المؤكدة عن طريق عقودها الاستثمارية التي ستبرم مع الحكومة المنتخبة، وهو ما يجعل الولايات المتحدة في موضع القوة أمام منظمة أوبك، لأن مجرد قيامها بإغراق السوق بعروض نفطي كبير من قِبل العراق يمكن ان يؤدي الى انهيار الأسعار وبالتالي التأثير على اقتصاديات دول أوبك ككل مما يبلور نظام نفطي عالمي جديد تتحكم به الولايات المتحدة وليس منظمة أوبك.

٢- كما ان السيطرة الأمريكية على النفط العراقي تعني التحكم بشكل غير مباشر في مصالح الدول الأخرى من خلال

إمدادات النفط وأسعارها. فمثلاً يحقق انخفاض أسعار النفط خسائر كبيرة لقطاع النفط الروسي وكذلك في الدول النفطية الأخرى، وهذا ما تهدف إليه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عدم السماح لأي قوة أخرى بمنافستها في السيطرة على عصب الاقتصاد العالمي.

الاستنتاجات

يمكن تقسيم الاستنتاجات الىٰ استنتاجات تهم دول أوبك الخليجية بشكل عام، وأخرى خاصة بالعراق ووضعه الراهن، وهي كالآتي:

١- أهمية دور دول أوبك الخليجية في التأثير على السوق النفطية العالمية في ضوء توقعات زيادة الطلب العالمي على النفط في العقدين المقبلين.

٢- ان احتمالات المنافسة من دول خارج أوبك من خلال تطبيق السياسة النفطية الأمريكية الجديدة مبالغ فيها بحكم مزايا النفط الخليجي من حيث وفرة الكميات وانخفاض تكاليف الإنتاج، إذ تشكل هذه العوامل حجر عثرة أمام منافسة نفط من دول خارج أوبك مثل النفط الروسي.

٣- الحاجة الماسة إلىٰ الاستثمار في القطاع الاستخراجي النفطي في دول أوبك الخليجية لزيادة الطاقة الإنتاجية التشغيلية الاحتياطية لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط خلال العشرين سنة المقبلة.

٤- ان السياسة النفطية الأمريكية الجديدة لا يمكن رفضها بحكم قوة التأثير الأمريكي على اقتصادات دول أوبك الخليجية بشكل عام لظروف التقدم التكنولوجي والسيطرة الاقتصادية العالمية من خلال الانفتاح التجاري مع ضعف الهياكل الإنتاجية للدول الخليجية واعتمادها على مصدر رئيس هو تصدير النفط، ولذا تقتضي المصلحة التماشي مع هذه السياسة ودوافعها الاستثمارية بشرط عدم التنازل عن النمط الاستثماري المرغوب من قِبل الدول المنتجة.

وفيما يخص العراق فقد توصل الباحثين الىٰ الآتي:

٥- في حالة خروج العراق من منظمة دول أوبك بهدف زيادة طاقته الإنتاجية دون التزام بحصص الإنتاج ستقوم الدول النفطية في أوبك بتخفيض الإنتاج لدعم الأسعار مما يترتب على ذلك انخفاض عائدات دول أوبك بشكل خاص والدول النفطية الأخرى بحيث يصبح جميع المنتجين في وضع أسوأ.

٦- ليس من مصلحة منظمة أوبك خروج العراق من المنظمة لما للنفط العراقي من تأثير كبير على استقرار أسواق النفط العالمية، فالأسعار المستقرة تعني دخلاً أعلى للعراق والدول المنتجة الأخرى.

٧- محدودية زيادة الطاقة الإنتاجية في الوقت الحاضر إلىٰ الحصص المفترضة (٣،٧) مليون برميل يومياً نتيجة لعمليات التخريب المتعمد في أنابيب نقل النفط بين الحين والآخر.

٨- ستكون للتطورات السياسية المقبلة في العراق تأثير كـبير على أسواق النفط العالمية لأن العراق منتجاً ومصدراً رئيسياً للنفط الخام.

/

تصورات لتطوير حقول نفط الجنوب

د. عبد الجبار عبود الحلفي

جامعة البصرة

المشهد النفطي العراقي الحالي

يحتل العراق المركز الثاني على النطاق العالمي في امتلاكه للاحتياطي مؤكد من النفط الخام يبلغ ١١٠ مليار برميل[١] وان أكثر من ٦٠٪من هذه الاحتياطيات متوفرة في جنوب العراق أما الاحتياطيات غير المؤكدة فتشير التقديرات إلى إنها تصل إلى ٢٨٠-٣٦٠ مليار برميل. وان الاحتياطي الأصلي (الاحتياطي الجيولوجي) هو ٣١٠،٥ مليار برميل[٢]. ومعظم هذه الاحتياطيات متوافرة في الأراضي الجنوبية للعراق. إما الغاز فيمتلك العراق احتياطيا غازيا مؤكدا بلغ ١١١تريليون متر مكعب[٣]. وليس ١١٠ تريليون كما تصف إستراتيجية التنمية الوطنية. وتتميز عملية استخراج النفط في العراق بتدني كلفة الإنتاج فهي الاوطا على

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي (٣١) لسنة، ٢٠٠٠ اوابك، الكويت ص ٣٢.

(٢) د. محمد مختار اللبابيدي: الإمكانيات لإضافة احتياطيات بترولية جديدة في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد، ٢٣ العدد، ١٩٩٧، ٨١ الكويت ص ٨٥.

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥، ملحق ٥/٩ القاهرة، ص ٣١١.

النطاق العالمي. وذلك لان حقول النفط والغاز تقع على اليابسة وفي أعماق قريبة جدا من سطح التربة.ومعظمها ذات جدوى اقتصادية عالية بسبب كبر مساحتها ولا تتضمن تركيبات جيولوجية معقدة بسبب ضعف الحركات الميكانيكية للصخور خاصة في جنوب العراق بسبب انحدار الأراضي نحو الخليج العربي.وهنالك أكثر من حقل عملاق super giant يضاهي اكبر الحقول في العالم، منها حقل مجنون ٢٥مليار برميل وهو يضاهي حقل الغوار في السعودية وحقل عكاس في المنطقة الغربية[١].

وللافت للنظر بشان خصائص القطاع النفطي في العراق هو نسبة الحقول المستغلة فيه فعلا مقارنة بإجمالي الحقول المعروفة والتي تؤهله ليكون عملاقا في العقود.ضمن بين ٧٣حقلا معروفة في الوقت الحاضر لم يستغل حتى ألان سوى ١٥حقلا. علما ان هنالك نحو عشرة حقول من ال ٥٨الباقية تعتبر حقولا عملاقة[٢].

هذا وان ابرز الحقول العراقية العملاقة ألان التي تضم احتياطيات مكتشفة تقع في الجنوب وهي حقل غرب القرنة ويحتوي على نحو ٢٠مليار برميل وحقل جزر مجنون ١٣مليار برميل وحقل الرميلة ١٠ مليار برميل[٣].

---

(١) Petroleum Economist.vol ٦٨ .no.٩ (١١/٢٠٠١) p.٢٣ .

(٢) د. صالح ياسر: قطاع النفط بين الخصخصة وخيارات أخرى مجلة الثقافة الجديدة، العدد، ٣٠٩، ٢٠٠٣ دمشق، سوريا، ص ١٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

لقد كان العراق يحتل ثاني مركز للمصدرين للأوبك طوال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وبلغت ذروة إنتاجه للنفط عام ١٩٧٩عندما بلغ ٣،٧ مليون برميل/ يوميا حيث بلغت الطاقة الإنتاجية تقترب من ٤ مليون ب/ ي ثم بدا سقف الإنتاج بالتراجع بعد الحرب العراقية الإيرانية مباشرة. فأنتج العراق ١،٢مليون برميل في العام ١٩٨٤لكنه تصاعد الىٰ مليوني ب/ي في العام ١٩٨٧ثم الىٰ ٢،٦مليون ب/ي في العام ١٩٨٨[١].ثم تدهور الإنتاج بعد احتلال الكويت في العام ١٩٩٠ودمرت البنية التحتية للاقتصاد العراقي ومنها القطاع النفطي بعد نشوب الحرب بين العراق وقوات التحالف وأجهزة حرب إسقاط النظام ف العام ٢٠٠٣على ما تبقى من كائز للقطاع النفطي. هذا وقد بلغ الإنتاج ١،٣مليون ب/ ي كمعدل وسط قبل سقوط النظام السابق، وفي نهاية العام ٢٠٠٥بلغ ١،٧مليون ب/ ي[٢]. تبلغ حصة نفط الجنوب منه نحو ٧٥٪بسبب الاعتداءات على أنابيب ومنشات الحقول الشمالية وكذلك تراجع إنتاج خام نفط كركوك) انظر الجدول رقم(١).

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر، ١٩٨٨، اوابك، الكويت ص ٧١.

(٢)OPEC Bulletion، ٢٠٠٥ / ١٢-١١، ٢٠٠٥، P ٩٢

جدول رقم (١)

إنتاج النفط العراقي (مليون ب/ ي)

١٩٨٩	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٨	١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٥
٢.٧	١.٢	١.٣	٢.٣	٢.٥	٢.٢	١.٧	١.٢	١.٧

المصدر:.١ تقرير الأمين العام السنوي الخامس عـشر ١٩٨٨، اوابك، الكويت.

٢. OPEC Bulletin، ٢٠٠٥ / ١٢-١١

ويمتلك العراق رابع اكبر شـركة في العـالم وهـي شـركة نفـط الجنوب التي تضم أكثر من ٢٠ الف موظف بين فني وإداري. وتعد قلب الاقتصاد العراقي اليوم، لكنه قلـب ضـعيف نتيجـة الإهمـال الذي طالها طوال سنوات التسعينات من القرن الماضي وحتىٰ هـذا اليوم.اذ على الشركة ان تلبي طلب وزارة النفط بالإنتـاج بأقـصى طاقاتها من تلبية متطلبات تحديث بنيتها التحتية وتطوير حقولهـا. وقد كان من المقرر عقد مـؤتمر عـالمي للـنفط في رحـاب الـشركة ترعاه وزارة النفط دعيت إليه عشرات الـشركات العالميـة لغـرض تطوير الحقول العراقية وبخاصة حقـول الجنـوب، لكـن المـؤتمر تم إجهاضه لأسباب غير مبررة.وتعاني الشركة اليوم من قدم المعدات والأجهزة الخاصة بالحفر والإنتاج والتوزيع والنفل والوضع المزري

للابار والأنابيب.بما اضطر الشركة الىٰ الاستمرار باستخدام طرق لاستخلاص الأولي لغرض استخراج كميات إضافية من البئر أو المكمن من النفطية من الأمكنة البعيدة مما اضعف الآبار ودمر بطاناتها ويبين الملف رقم (١) التحديات التي تواجه الشركة.

المبحث الثاني: المشكلات الّتي تؤثر على قطاع النفط في الجنوب

١ ـ ان معظم الآبار التي تعود الىٰ شركة نفط الجنوب وعددها ٨٥٠بئر هي أبار منهكو باستثناء أبار حقل غرب القرنة فهي حقول بكر.فحقول الرميلة الجنوبية والشمالية تعود الىٰ أواخر الخمسينات والستينيات من القرن الماضي وبعض سنوات السبعينات وقد تعرضت للاستنزاف بقرارات سياسية وليست اقتصادية في إثناء حكم النظام السابق.الذي الزم الشركة على الإنتاج بمعدلات قياسية بنفس الأدوات والمعدات القديمة.ورغم تجهيز الشركة بمعدات وأجهزة مذكرة التفاهم لكنها معدات متخلفة تقنيا ومعظمها من دول أسيوية مما اضطر الشركة الىٰ استخدام عمليات الاستخلاص الثانوي عن طريق حقن البئر بالماء لاستخلاص الخام الغائر.وذلك يعني ان البئر تعاني من الشقوق الطبيعية.ووجود تلك الشقوق بسبب القدم وتخلف طرق الصيانة كل ذلك يؤدي الىٰ تغيرات كبيرة حول الآبار المحفورة بالماء وتؤدي زيادة النفاذية الىٰ سرعة اختراق الماء .وبالتالي توقف او ضعف الإنتاج في وقت مبكر مقارنة بالتوقعات المستنبطة من محاكاة المكمن.ولقد ظهرت تقنيات جديدة في قياس مستوى تضرر الآبار

well damage وكذلك التداخل بين الآبار interference وتقنيات الحفر الأفقي والعمودي وهو ما تفتقر إليه شركة نفط الجنوب حاليا بينما توافرت هذه التقنيات لدى الشركات المماثلة في الدول المجاورة منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي.

٢ ـ تردي البنية التحتية لصناعة النفط في العراق ومنه نفط الجنوب خاصة تأكل أنابيب نقل النفط الخام او المشتقات النفطية وكذلك تراجع عمليات الصيانة للخزانات النفطية وقدمها وتخلف تقنيات محطات الإنتاج والضخ نتيجة عدم كفاءتها وتدني النوعية.

٣ ـ ان آية زيادة في إنتاج النفط العراقي وتتنمية الطاقة الإنتاجية الى ٤-٦ ملايين برميل لغاية ٢٠١٠ تحتاج الى تطوير النفط وشراء معدات عالية التقنيات والجودة وهذا يتطلب استثمارات تصل الى نحو ١٥ مليار دولار كما قدرتها وزارة النفط العراقية[١]. منها ٧ مليارات دولار لتطوير حقول الجنوب وهذه قضية تصطدم بنقص التمويل لدى الحكومة كما ان مجلس المحافظة في البصرة وبقية المحافظات الجنوبية عاجزة عن تمويل هكذا مشاريع لعد امتلاكه الأموال اللازمة.

٤ ـ تؤدي معضلة الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية دورا مثبطا للشفافية المطلوبة في العوائد الحقيقية للنفط العراقي وللمبالغ الموجودة في صندوق أعمار العراق بحيث تتردد الكثير من

---

(١) وزير النفط، حوار نشر في جريدة المدي، العدد ١١ في، ٢٠٠٣/١٠/١٤ بغداد، ص ١٢-١٣.

بيوت التمويل في منح قروض للعراق لتطوير صناعته النفطية أو حتىٰ تقديم استثمارات مباشرة من الشركات النفطية العالمية غير الأمريكية بسبب غياب الشفافية المالية للعراق والاحتقان الأمني كما يؤدي الفساد الإداري المستشري في المنشات النفطية الىٰ كبح أي جهد حكومي يهدف الىٰ تغطية الطلب المحلي على المشتقات النفطية الأساسية بحيث اضطرت الحكومة الىٰ استيراد البنزين الذي كان مبذولا قبل سقوط النظام السابق وبعده بعام واحد بمقدار ١٥ مليون لتر يوميا من دول الجوار مما يضيف أعباء على الميزانية العامة للدولة.

٥ ـ ان عمليات تهريب النفط عبر المنافذ الجنوبية تؤدي الىٰ ضبابية حجم الإنتاج الفعلي من النفط الخام والمشتقات النفطية مما يؤدي الىٰ إرباك في عمل وخطط شركات نفط الجنوب خاصة في معرفة مستويات الإنتاج اليومية.

٦ ـ نتيجة للعزل الذي أصاب القطاع النفطي عن العالم الخارجي في عهد النظام السابق فقد فاتت الفرص الكثيرة لتدريب الفنيين في شركة نفط الجنوب واكتسابهم الخبرة في التقنيات النفطية الحديثة مما اثر على نوعية كفاءة العاملين إداريا وتقنيا.

٧ ـ وجود المركزية الميقتة في اتخاذ القرار اذ ان مصدر القرار في بغداد يعيق تطوير عمليات الشركة في كافة المجالات خاصة الحصول على تقنيات الإنتاج الجديدة وعقد الاتفاقيات مع شركات النفط العالمية لتطوير الحقول وتوسيع استثمارات الشركة

والتعاون مع دول الجوار والقيود المفروضة على ميزانية الشركة التي هي جزء من ميزانية وزارة النفط.

٨ ـ وجود بطالة مقنعة في بعض الوحدات الإدارية مقابل نقص في الكوادر الفنية الوسطى في الوحدات الفنية مما يضاعف من مصروفات أشركة ويعيق تطورها الإداري .

المبحث الثالث: الطرق المثلى لتطوير التقدم التكنولوجي للقطاع النفطي.

هناك أكثر من طريقة مثلى تقدم حلا للتخلف الذي يعاني مه القطاع النفطي في العراق وبخاصة في الجنوب اذ ان لكل طريقة مزايا وتكاليف عند استخدامها ونعرض فيما يأتي لبعض تلك الطرق.

أولا :طريقة الاستثمار الوطني

تضم الشركة كوادر فنية عالية الخبرة في شؤون الحفر والإنتاج والنقل.وعمليات تقدير الاحتياطي وحساب إنتاجية الآبار وإدارة المكامن وقياس مستوى تضرر الآبار وغيرها.ولذلك فهنالك حقول يمكن للشركة ان تقوم بتطويرها بواسطة كوادرها الفنية باستخدام التقنيات الحديثة في الصناعة النفطية ومن هذه الحقول على سبيل المثال حقل غرب القرنة الذي قامت الشركة بجميع عمليات إيجاده من الاستكشاف حتى الإنتاج والصيانة بعدما تخلت الشركة الروسية عن متابعة تطويره في عقد التسعينات وكان

للمدير العام الحالي لشركة نفط الجنوب الدور الريادي في بدء الإنتاج وتطوير الحقل الذي تقدر طاقته الإنتاجية ب ٤٥٠ الف ب/ي يمكن زيادتها بكوادر الشركة الىٰ ٧٥٠ ألف ب/ي ويبلغ احتياطيه ٢٠ مليار برميل وهو من النفوط الخفيفة المرغوبة عالميا.

ثانيا :طريقة الاستثمار الدولي:

هناك حقول عملاقة أخرى تحتاج الىٰ استثمارات ضخمة وتقنيات إنتاج عالية الجودة يمكن إحالة تطويرها بالتعاقد مع الشركات النفطية العالمية وبأساليب متعددة منها:

١ ـ اتفاق خدمات تشغيلية operating service agreement

٢ ـ اتفاقية الاستشارة الفنية technical consultancy agreement

وهذان الأسلوبان معمول بهما عالميا وهناك الكثير من الشركات العالمية الراغبة بهذا النوع من التعاقد وعلى مدى قصير أو طويل الأمد ويساهم هذان الأسلوبان في تطوير كوادر الشركة بالاستفادة من خبرات وتجارب الشركات العالمية في جميع مراحل الإنتاج النفطي.

وينبغي ان تمنح إدارة شركة نفط الجنوب صلاحيات إبرام العقود مع الشركات الأجنبية لكي يتم التخلص من الإجراءات البيروقراطية المعيقة لتطوير الصناعة النفطية في الجنوب خاصة مع وجود استقرار امني والحقول التي يمكن ان تشمل بعقود المقاولة

هذه هي الرميلة بشطريها الجنوبي والشمالي وحقل مجنون ونهر عمر وار طاوي والحلفاية.

ان قيام شركة نفط الجنوب وبالتنسيق مع مجالس محافظات الجنوب بعقد مقاولة لتطوير الحقول مع الشركات الأجنبية لا يتعارض مع الدستور العراقي. فالمادة ١١٠ من الدستور تشير الىٰ «تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيعها الاستثمار». ونرفق مع الدراسة إطارا اقتصاديا وقانونيا لعقود المقاولة.

إننا نعتقد ان الاستثمار الأجنبي هو مصدر وقناة لنقل التكنولوجيا المتطورة والتي تتفاعل وتؤثر على تطوير قوى الإنتاج الوطنية وتزيد من كفاءة الإنتاج كما نا هذه الاستثمار الأجنبي يحفز الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات المختلفة. ويقلل من معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة ويهيء قوة العمل الوطنية لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة وربما توطينها مستقبلا (ترتيب الإجراءات في ضوء الواقع النفطي في الجنوب).

تأسيس شركة النفط الوطنية في الجنوب

تحسين الإطار القانوني والإداري لقطاع النفط

تحسين الشراكات الإستراتيجية بين شركة النفط الوطنية وشركات النفط والغاز الأجنبية

الاستثمار في التدريب الإدارية التقني لتعزيز القدرات

رسم خارطة جيولوجية جديدة لأراضي الجنوب

تقليل الدعم للوقود

والإجراء الأخير أدى الىٰ تذمر شعبي واسع فهو ذو حدين حد قاطع لأنه يضر بالفئات محدودة الدخل ويؤدي الىٰ رفع معدلات التضخم وحد أخر بارد يؤدي على المدى المتوسط والبعيد لتخفيف ديون العراق وجذب الاستثمارات العالمية لكننا لا ننصح بزيادات أخرى خلال العام ٢٠٠٦.

المبحث الرابع: الإطار الاقتصادي و القانوني في عقود المقاولة لتطوير حقول الجنوب

الاعتبارات الاقتصادية

ان الحقول العراقية بحاجة ماسة الىٰ التقنيات الجديدة في الإنتاج النفطي وهو ما يفتقر إليه العراق بهذا الشأن. فالحقول بحاجة الىٰ فحص وتقييم لرسم خطط تطوير وبرامج حفر جديدة كما تحتاج منشات ومعدات الحقول الىٰ تبديل وصيانة واسعة خاصة ما يتعلق بمعاملة الخام والغاز المرافق له وأنظمة الضخ والتخزين.

ان العراق الذي يتميز بوفرة الاحتياطي النفطي خاصة في الجنوب بحاجة الى زيادة الإنتاج والطاقة الإنتاجية خلال ما تبقى من سنوات هذا العقد والعقد القادم لإغراض التنمية والتقدم في مجال رفاهية الإنسان.وان زيادة الطاقة الإنتاجية الى ٦-٤مليون ب/ي تتطلب استثمارات ضخمة وتقنيات متطورة لا يتمكن العراق من توفيرها حاليا لذا لابد من الاستعانة بالشركات الأجنبية ذات الخبرات في هذا المجال.

طاقة الاحتياطي المؤكد في العراق الذي يقدر عمره ب ٢٥٠ عاما وفقا لمعدلات إنتاج تترواح بين ٤-٣مليون ب/ ي.

ان التحدي الذي يواجه العراق مستقبلا ومنه الجنوب يتطلب زيادة القدرة الإنتاجية بمقدار ٣مليون ب/ ي خلال السنوات الخمس القادمة لكي يحافظ العراق على مكانته العالمية كمنتج رئيسي للنفط ومؤسس للاوبك، وذلك من حقول ومكامن أكثر صعوبة وتعقيدا تتطلب خبرات وتقنيات لا تتوفر إلا لدى الشركات النفطية العالمية خاصة وان أوبك تخطط لمزيد من الاستثمارات للوصول بإنتاج المنظمة الى ٣٨مليون ب/ي عام ٢٠١٠.

إن الاستعانة بالشركات النفطية الأجنبية لتطوير الحقول هو أسلوب لجأت إليه جميع شركات النفط الوطنية في العالم ومنها في دول الجوار وحقق منافع اقتصادية ملموسة كما ان وجود

الاستقرار الأمني في الجنوب يبرر البدء بتطوير الحقول النفطية باعتباره قضية وطنية عليا اليوم.

—

الاعتبارات والضوابط القانونية

يجب ان يصدر قانون ينظم العمليات النفطية في الجنوب وينص على احتفاظ الدولة بملكية الثروة النفطية ولا يجوز استثمارها إلا عن طريق الاستثمار المباشر أو الاستعانة بالشركات النفطية العالمية بصورة قانونية لا تنتقص من الحقوق السيادية للدولة ولذلك ينبغي ان يكون أي عقد للمقاولة مع الشركات الأجنبية لتطوير الحقول، يتضمن الآتي:

١ ـ ينبغي نا تكون هناك شفافية مطلقة عند إعلان عقود المقاولة مع الشركات الأجنبية والية الإعلان عن مشروعات تطوير الحقول وضوابط تأهيل الشركات ونظام استدراج العروض وترسيه العطاءات بما يحقق العلانية والمنافسة بين المتقدمين.

٢ ـ ان تحديد المقابل النقدي الذي يدفع للشركات يجب ان يرتبط بنتائج التطوير ومعدلاته حتىٰ لا تلتزم شركة نفط الجنوب (او شركة النفط الوطنية في الجنوب) بمبالغ كبيرة دون تحقيق النتائج المستهدفة ودون ان يكون للشركة المتعاقد معها أي تدخل بالنفط المنتج ولا بملكيته ولا بكيفية إدارته ولا بكميته أو قيمته او كيفية نقله وتسويقه أي ان الأجر الذي تحصل الشركة المتعاقد معها مرتبط بتحقيق نتائج محددة وليس ببذل جهد تطويري مبهم.

٣ ـ يتفق الجانبان عند حدوث نـزاع او خـلاف بـين طـرفي العقد للإحكام الىٰ أحكام القانون العراقي. على ان تراعى جوانـب الطبيعة الخاصة لمثل هذه العقود بين أطراف مختلفي الجنسية فيجوز التحكيم المحلي او الخارجي.

٤ ـ تلتزم الشركة المتعاقد معهـا بتـدريب الفنـيين العـراقيين وضمن أجور العقد.

م / التحديات التي تواجه الشركة:

١ ـ عدم مواكبة أساليب العمل في الشركة لأفضل ممارسـات العمل المتبعة في الشركات النفطية الكبرى، خاصة الهدر في الوقـت في اتخاذ القرار بسبب غياب بيئة العمل المرتبطة بمستوى الأداء.

٢ ـ حاجة الشركة إلىٰ قدرات مهنية جديدة.

٣ ـ غياب المستشارين للمدير العام في الاختصاصات الفنيـة والإدارية مما يجعله في حالة إجهاد وقد تفقده السيطرة على بعـض مهامه الأساسية في اتخاذ القرار المناسب خاصة وأنة مرتبط بحضور اجتماعات نفطية خارج الـبلاد.لـذلك هنـاك فـراغ إداري وفـني للشخص القيادي الظل للإحلال محل المدير العام في حالـة تقاعـده عن العمل.

٤ ـ الازدواجية في عمل الشركة ووزارة النفط بـشأن وضـع إستراتيجية لتطوير الحقول. ففي الوقت الذي تكـون فيـه الـشركة

مؤهلة لوضع هذه الإستراتيجية، فان الوزارة غير مهتمة بمثل هذا العمل الحيوي لأسباب غامضة لأنها لم تعط تبريرات لذلك.

-٥رؤية وزارة النفط للشركة على أنها مجرد قناة للحصول على العملات الدولية في حين إن هذه الرؤية يجب إن ترتكز على قاعدة، إن الشركة تؤدي دَور اقتصادياً تنموياً يصب في مجرى تنويع مصادر الدخل القومي. إن اختلاف الرؤى بين الوزارة والشركة يثبط نشاط الأخيرة في المبادرة والإبداع.

ب - المعالجات:-

١ ـ وضع إستراتيجية عمل لتطوير عمل الشركة إداريا وفنياً لتطوير الحقول لمدة عشرين سنة قادمة.

٢ ـ وضع معايير لتحسين كفاءة الأداء في عمل الهيئات الفنية والأقسام الإدارية.

٣ ـ ترجمة عمليات التدريب والتطوير إلىٰ أفعال تخدم الشركة فنياً وإداريا. وإعادة هيكلة قوه العمل. للتقليل من البطالة المقنعة بما يقلل من التكاليف.

٤ ـ فتح قنوات للتعاون الفني مع شركات النفط الوطنية في الدول المجاورة خاصة الكويت وإيران، والحوار البناء بشأن الحقول المشتركة.

٥ ـ وضع نظام للمكافآت يتناغم مع مستويات الأداء المستهدفة.

٦ ـ تأسيس كلية لدراسات الطاقة على أسس حديثة بالاستفادة من الكليات المماثلة في الدول المتقدمة والاستفادة من الاكاديميين المختصين بشؤون النفط في جامعة البصرة.

٧ ـ إصدار مجلة علمية محكمة تختص بشؤون الطاقة تفيد الشركة في مجال الإبداع وإيجاد الحلول لبعض المشكلات الفنية للحقول ومتابعة مستجدات الصناعة النفطية العالمية.

أمريكا ونفط العراق

تأليف

د. حيدر الفريجي

المقدمة

يعتبر النفط احد أهم مصادر الطاقة في العالم، فهو يتمتع بالوفرة النسبية وانخفاض الكلفة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، فضلاً عن المرونة العالية في وسائل نقله وتوزيعه، وقد تزايدت الأهمية الإستراتيجية للنفط بعد الثورة الصناعية في أوربا الغربية والولايات المتحدة حيث بدأت مخزونات الفحم الحجري بالنفاد بسبب تزايد استهلاك الطاقة في مصانع الحديد والصلب والصناعات الثقيلة الأخرى.

إلا أن المنعطف الخطير والحقيقي في موضوع النفط لم يظهر إلا مع عام ١٩٧٣ عندما تم إعلان الدول النفطية العربية المقاطعة للدول المشتركة في حرب تشرين ووقف إمدادات النفط عنها الأمر الذي أدى إلى إحراج تلك الدول ومرورها بأزمة طاقة خانقة أدت إلى تفكيرها بضرورة إيجاد الحلول المستقبلية لهذه المشكلة.

ومنذ ذلك الحين تمحورت معظم التحركات السياسية لأمريكا بوجه الخصوص حول موضوع النفط والسيطرة على المناطق الغنية به.

أولاً: النفط واستهلاكه في الولايات المتحدة الأمريكية.

في العام ١٩٥٠ كانت الولايات المتحدة تنتج (٥٢٪) من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، ولكن تلك النسبة تقلصت الآن لتبلغ (١١٪) فقط، وكان الإنتاج النفطي للولايات المتحدة يكفي تماماً للاستهلاك المحلي حتى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أن زيادة استهلاك الوقود أدت إلى زيادة واردات النفط الأمريكية لتشكل اليوم نسبة تصل إلى ٥٣٪ من حجم الاستهلاك المحلي، حيث إن الإنتاج اليومي من النفط الخام في الولايات المتحدة يبلغ ٩٪ ملايين برميل يومياً في حين يصل الاستهلاك إلى ١٩٪ مليون برميل يومياً ويتوقع أن تستمر الزيادة في استهلاك النفط الخام خلال العقدين القادمين ما مقداره (٢٦) مليون برميل يومياً، في حين لا يتوقع ان يزداد الانتاج من النفط وبذلك يرتفع مقدار الواردات إلى (١٧) مليون برميل يومياً، ومن خلال النظر الى مصادر الواردات النفطية الأمريكية نجد أن دول الخليج تحتل المركز الأول بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الواردات النفطية ويحتل العراق المرتبة الثانية بعد السعودية في تزويد أمريكا بالنفط وبنسبة (٢٥٪) أيضاً من إجمالي وارداتها من الخليج العربي وذلك حسب بيانات عام ٢٠٠١.

وإذا علمنا أن الاحتياطي المؤكد للنفط في الولايات المتحدة لا يتجاوز (٣٢) مليار برميل، وهو لا يشكل سوى (٣٪) من احتياطي النفط في العالم فإن الصورة تكون واضحة لدينا فيما يتعلق بأهمية إمدادات النفط العالمية بالنسبة لأمريكا.

لكن ما هي أهمية النفط العراقي بصورة خاصة في تلك الإمدادات؟ أن الإجابة على هذا السؤال تتطلب تحديد ملامح النفط العراقي بوضوح.

ثانياً: نفط العراق.. الطاقة الإنتاجية والاحتياطات: لقد مرَّ القطاع النفطي العراقي بالعديد من التقلبات والأحداث المهمة التي لا مجال لذكرها هنا إذا تصاعدت الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي حتى وصلت إلى أعلى معدلاتها في بداية التسعينات بمعدل (٣،٥) مليون برميل يومياً إلا أنها تراجعت بشدة بسبب ظروف الحرب والحصار الاقتصادي حيث انخفضت هذه الطاقة لتبلغ بحدود مليوني برميل يومياً في الوقت الحاضر، ولكن هذه الطاقة لا تتناسب مع حجم الاحتياطي النفطي الهائل الذي يتمتع به العراق حيث يبلغ الاحتياطي المؤكد من النفط (١١٢) مليار برميل وهو يشكل ما نسبته (١١٪) من الاحتياطي النفطي في العالم وهو بذلك يحتل المركز الثاني بعدَ السعودية التي تمتلك بحدود (٢٦٣) مليار برميل بنسبة (٢٥٪) من الاحتياطي العالمي، ولكن الأمر المهم في هذا الموضوع هو أن استكشاف النفط قد توقف تقريباً في العراق منذ بداية التسعينات من القرن الماضي كما أن وسائل الإنتاج والتنقيب تعتبر متخلفة تكنولوجيا، ومن المتوقع إذا ما سارت عمليات الاستكشاف بصورة طبيعية فان حجم الاحتياطي العراقي من ا لنفط قد يقفز إلى ضعفي الاحتياطي المعلن، وهذا ما تعرفه أميركيا تماماً.

هذا ينطبق على الطاقة الإنتاجية التي يمكن أن تصل الى (٦) ملايين برميل يومياً بعد خمسة سنوات من الآن.

إن ما يميز النفط العراقي عن غيره هو نوعيته العالية (نفط خفيف) وانخفاض كلفة الاستخراج التي تبلغ (٠،٥) دولار للبرميل الواحد مقارنة بغيره من الدول المنتجة للنفط حيث يكلف استخراجه في السعودية (١) دولاراً وفنزويلا (٥) دولارات والولايات المتحدة (١٦) دولاراً، كما يتميز بغزارة الآبار النفطية بحيث يمكن استغلالها بسهولة وبنسبة مرتفعة جداً.

ويظهر لدى المتتبع للشؤون النفطية من خلال أزمة الأسعار الأخيرة والتي وصلت إلى أكثر من (٤٠) دولار مدى أهمية صادرات النفط العراقية، حيث أن أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط كانت قد وصلت تقريباً الى طاقتها القصوى، وعليه فإنه وخلال المدى المنظور لا توجد دولة سوى العراق قادرة على زيادة إنتاجها النفطي بصورة كبيرة جداً بحيث تؤدي الى كبح جماح الأسعار المرتفعة جداً بالنسبة للدول المستهلكة، ومن ذلك نستنتج مدى أهمية النفط العراقي لسوق النفط العالمية والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل المستهلك الأكبر للنفط في العالم.

ثالثاً: النفط العراقي في السياسة الأميركية: لا شك في أن النفط بصورة عامة يمثل أحد أهم محركات السياسة الأميركية، يظهر ذلك بصورة جلية في الكثير من الدراسات والمحاضرات التي يعدها المنظرون والسياسيون والأميركان وغيرهم، فقد بيّن البرفيسور الأميركي (جون هانز)[١] من جامعة واشنطن (بأن النفط يمثل صمام الأمان للاقتصاد الأميركي الآن وفي المستقبل)، في حين كان المحلل السياسي الأميركي (بول ك، وينيس)[٢] أكثر وضوحاً عندما بين أن (الحرب على العراق مهمة جداً لأميركا لأنها ستؤمن سيطرتها على منابع النفط في هذا البلد الغني بالنفط) وهذا هو نفس الرأي الذي تبناه المحلل السياسي (انطوني كرديماند)[٣] عندما كتب يقول (إن أميركا لن تشن الحرب على العراق بحجة وجود أسلحة دمار شامل، أو الإرهاب، بل لكون العراق يمتلك (٦٠٪) من فائض النفط الإجمالي)، ولو كان العراق يملك فعلاً مثل هذا الفائض أو لا يملك فإن المهم هو توضيح التوجه السياسي الأميركي في هذا المضمار.

ووفقاً لما بينه المحلل البريطاني (ألن وودز)[٤] فإنه إذا أمكن للأميركان أن يضعوا أيديهم على النفط العراقي، فإنهم سيحصلون

---

(١) جون هانز / أهمية النفط في الأقتصاد الأميركي، بحث منشور على شبكة الأنترنيت.

(٢) بوك ك / دينيس / الواشنطن بوست، مقال منشور على شبكة الأنترنيت.

(٣) انطوني دارديسمان / الواشنطن تايمز / العدد الأول / آب ٢٠٠٢ / تقرير منشور على شبكة الأنترنيت.

(٤) اكن وودز / العراق / الهدوء الذي يسبق العاصفة / بحث منشور على شبكة الأنترنيت.

على ما وصف بأنه وثيقة تأمين للمستقبل، وسيكونون في وضع يمكنهم من استخراج كميات هائلة من النفط وهكذا سيسيطرون على الأسعار).

وقد أثبتت القيادات السياسية والعسكرية الأميركية هذه الأهمية للنفط العراقي عندما خططت ونفذت المخططات الخاصة بتأمين الحقول النفطية في جنوب العراق في بداية الحرب الأخيرة وذلك من خلال السيطرة العسكرية على هذه الحقول وحمايتها من الاحتراق والتخريب وذلك من أجل عدم الإضرار بالإمدادات النفطية العراقية المهمة للعالم ولأميركا بوجه خاص وان كان القادة الأميركيون يبينون أن هذه الخطط وضعت للحفاظ على الثروة العراقية فإنهم إنما يخلطون الأوراق للتشويش على الرأي العام.

من ذلك يتبين من الناحية الاقتصادية والسياسية مدى أهمية النفط العراقي لمستقبل أميركا الاقتصادي والسياسي والذي لم يكن بالإمكان ضمانه بدون العسكري الفعلي على الأرض، ضماناً لحمايته واستمرار تدفقه إلى الأسواق وبقائه تحت سيطرة النفوذ الأميركي المباشر أو غير المباشر.

وللأسف أن أمريكا ومنذ دخولها العراق تشرف على تصدير النفط العراقي دون أن يكون للمؤسسات العراقية علماً وهذا ما صرح بت الدكتور أحمد الجلبي وسائر المسئولين.

الفهرس